الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم التجارية

التخصص: مالية وتجارة دولية

دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاستثمار السياحي

دراسة حالة الجزائر الفترة – 2016/2006 –

من إعداد الطالبات:

- ✓ **السايح سعيدة**
- ✓ **باهي فتحية**
- ✓ **حداء مسعودة**

تحت إشراف الدكتور: عبد الكامل بلحبيب

المشرف المساعد الدكتور: نذير غانية

أعضاء لجنة المناقشة

د/ مخزومي لطفي	**أستاذ محاضر " أ" بجامعة حمه لخضر الوادي**	**رئيساً**
أ/ بلحبيب عبد الكامل	**أستاذ محاضر" أ" بجامعة حمه لخضر الوادي**	**مشرفاً ومقرراً**
د/غانية نذير	**أستاذ محاضر" أ" بجامعة حمه لخضر الوادي**	**مشرفا مساعدا**
د/دفرور عبد النعيم	**أستاذ محاضر" أ" بجامعة حمه لخضر الوادي**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2018/2017

الإهداء

الى من لا يمكن للكلمات أن توفي حقهما و لا يمكن للأرقام أن تحصي فضلهما .....

والديـــــــــا الكريمين أدامهما الله

الى من اخذ بيدي و رسم الامل لكل خطوة مشيتها زوجـــــــــي بشيـــــــــــر

الى نجمة سمائي الدنيـــــــــا .....

ملاكي الجميل جوري

الى من حبهم يجري بعروقي و يلج بذكرهم فؤادي .....

اخـــــــوتي و أخـــــــــــواتي

الى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم .....

سعيـــــدة .....فتحيـــــــــة

الى عائلتي

الى كل الأهل و الأقارب و الأصدقاء

اليكم جميعا أهدي هذا العمل

مسعودة

الإهداء

بسم من خلق الماء والثرى احمده حمدا كثيرا يوافي نعمه وفضله.

أما بعد اهدي ثمرة جهدي:

إلى نبع الحب و الحنان .... إلى من كان دعاؤهما مصباحا أنار لي دروب الحياة، و رضاهما عني قوة زادتني عزيمة وإرادة...إلى سندي في الحياة..... أمي و أبي (حفظهما الله و رعاهما)

إلى جنتي على الأرض و في السماء إلى من رافقني و ساندني منذ بداية هذا المشوار، من تحمل معي عناء إعداد هذه المذكرة ....زوجي الغالي.

إلى النور الذي يضئ و يملأ كل حياتي أولادي ..... تسنيم، تيسير عبد الباسط،نور اليقين، البشير.

إلى الذين تحلو بهم الحياة، إلى من شاركوني في جني ثمار عملي هذا .....إخوتي واخواتي و ازوجاتهم.

إلى من ضاقت السطور عن ذكرهم فوسعهم قلبي، إلى من أعتز و أفتخر بهم .....عائلة زوجي (درويش)

إلى اللتان وهبني الله إياهما و أخذتا مكانا في قلبي و كانتا عوني في هذا العمل .....سعيدة و مسعودة.

إلى كل دفعة ماستر مالية و تجارة دولية 2018/2016 خاصة الزميلة بلوم سعيدة.

فتحية

كلمة شكر

عملا بقوله تعالى " لئن شكرتم لأزيدنكم " نحمد الله عزو جل على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع واقتداءا بسنة خير المرسلين نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم القائل "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

نتقدم بالشكر الجزيل الى المشرف "بالحبيب عبد الكامل " والمساعد " غانية نذير " اللذين لم يبخلا علينا بالتوجيهات والنصائح القيمة طوال انجازنا لهذا البحث

كما نتوجه بالشكر الجزيل الى كل من الأساتذة

بوشول السعيد،عبد النعيم دفرور ،مخزومي لطفي

الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد تحية تقدير واحترام ونخص بالذكر درويش عبد الفتاح الذي كان دؤوبا في مساعدته لنا والزميلة عايبة سهام على اضافة لمستها في هذا العمل .

سعيدة ..فتحية ..مسعودة

الملخص

الملخص

تطمح الجزائر إلى دخول سوق السياحة الدولية وجعلها واحدة من الأولويات القومية وتحويله إلى احد مراكز الجذب السياحي من الدرجة الأولى، حيث تعد عملية الاستثمار في القطاع السياحي على درجة عالية من الأهمية التي تسعى إليها العديد من الدول لما يوفره من فرص عمل وتحسين ميزان المدفوعات، فهو يعتبر بمثابة القوة الإنتاجية في مجال صناعة السياحة وجعل هذا المجال نشاطا هاما يجب تطويره. وفي ظل إيمان الجزائر بأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية النمو الاقتصادي، وباعتباره آلية من آليات تنمية الاستثمار السياحي أبدت الجزائر رغبتها القوية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال جهودها المبذولة لتوفير مناخ ملائم، والمتمثلة في إصلاحات اقتصادية وكذا سن القوانين والتشريعات المحفزة إضافة إلى العمل على توفير الاستقرار السياسي والأمني .

الكلمات المفتاحية : استثمار أجنبي مباشر، استثمار سياحي، تنمية سياحية، سياحة.

Abstract :

Algeria aspires to enter the international tourism market, making it one of the most important national priorities which may turn the country into one of the top tourist destination , so that the investment in this important sector is considered to be of a high degree of importance which is sought by many countries around the world. it will certainly provide a lot of job opportunities and improve the balance of payments and hence it is considered to be the productive force in the tourism industry. It also makes the sector an important activity which must be developed further.

In the light of Algeria's belief in the importance of foreign direct investment in driving the process of economic growth as one of the mechanism for the development of tourism industry, the Algerian state has expressed its strong desire to attract foreign direct investments based on its varieties of efforts such as stimulating the process by providing an adequate climate of enactment of laws and legislations, as well as working towards providing security and political stability .

Key words *: foreign direct investment , tourism investment , tourism development ,tourism.*

الفهرس

الفهـــرس

الإهداء	
الشكر	
الملخص	
الفهرس	
فهرس الجداول و الأشكال	
المقدمة	أ-د
الفصل الأول **الأدبيات النظرية والتطبيقية للاستثمار الأجنبى المباشر والاستثمار السياحى.**	
تمهيد الفصل الأول	**2**
المبحث الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي دراسة نظرية	3
أولا: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر	3
ثانيا: ماهية الاستثمار السياحي	8
ثالثا: استراتيجية الاستثمار السياحي ومجالاته	12
المبحث الثاني : الدراسات التطبيقية	16
أولا : الدراسات السابقة.	16
ثانيا : العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة.	25
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثانى **الاستثمار الأجنبى المباشر ودوره فى تنمية الاستثمار السياحى فى الجزائر**	
تمهيد الفصل الثاني	28
المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر بين النوايا و الانجازات بعد التسعينيات	29
أولا : مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الإصلاحات في الجزائر.	29
ثانيا : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.	33
المبحث الثاني: واقع الاستثمارات الاجنبية السياحية في الجزائر .	41
أولا: المقومات المادية للاستثمار السياحي في الجزائر	41
ثانيا : وضعية الاستثمار الاجنبي السياحي في الجزائر	55
المبحث الثالث: معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي وأفاق النهوض به	66

اولا : معوقات الاستثمار الاجنبي السياحي في الجزائر	66
ثانيا : ملامح إستراتيجية تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر	69
خلاصة الفصل الثاني	73
الخاتمة	74
قائمة المراجع	81

فهـــرس الجـداول

الجدول 2-1 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر للفترة الممتدة بين 2006-2016	34
الجدول 2-2 تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر خلال الفترة 2003 الى 2016	35
الجدول 2-3 الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين يناير 2003 و مايو 2015 .	36
الجدول 2-4 أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 و مايو 2015.	38
الجدول 2-5 أهم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين يناير 2003 ومايو2015	40
الجدول 2-6 تطور وضعية مؤسسات الإيواء السياحي في الجزائر خلال الفترة 2016/2006.	41
الجدول 2-7 تطور طاقات الإيواء حسب الدرجات من 2006- 2016.	42
الجدول 2-8 تطور مؤسسات الإيواء حسب الدرجات من 2006- 2016 .	44
الجدول 2-9 توزيع عدد الأسرة حسب ملكية الفندق من 2007- 2015.	46
الجدول 2-10 تطور عدد السياح الوافدين الى الجزائر2006-2016	48
الجدول 2-11 تطور الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية للفترة 2006-2015	49
الجدول 2-12 تطور مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة (2006-2016)	51
الجدول 2-13 تطور الميزان السياحي خلال الفترة 2006 – 2015	53
الجدول 2-14 تطور مساهمة السياحة الجزائرية في التشغيل خلال الفترة 2006 الى 2015	54
الجدول 2-15 وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2015	57
الجدول 2-16 حصيلة بعض الاستثمارات الاجنبية السياحية في الجزائر	61
الجدول 2-17 عدد مناصب العمل الموفرة من المشاريع المنجزة والمشاريع طور الانجاز	63
الجدول 2-18 مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الاستثمار السياحي	64
الجدول 2-19 نسبة مساهمة المشاريع الأجنبية في قطاع السياحة للفترة 2002-2016	65
الجدول 2-20 توزيع الأقطاب السياحية للامتياز	71

فهرس الجداول

والأشكال

فهـرس الأشكـال

الشكل 2-1 مؤشر حماية المستثمرين بالجزائر	33
الشكل 2-2 أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 و مايو 2015	38
الشكل 2-3 تطور طاقات الإيواء حسب الدرجات من 2006 الى 2016.	43
الشكل 2-4 توزيع عدد الأسرة حسب ملكية الفندق من 2007- 2015	47
الشكل 2-5 تطور الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية للفترة 2006- 2015	50
الشكل 2-6 مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.	52
الشكل 2-7 تطور الميزان السياحي الجزائري للفترة (2006- 2015)	53
الشكل 2-8 التوزيع النسبي للمشاريع السياحية نهاية 2015	59
لشكل 2-9 حصيلة الاستثمارات الاجنبية السياحية في الجزائر حسب نوع الهياكل	62
الشكل 2-10 نسبة انجاز الاستثمارات الاجنبية السياحية في الجزائر	62
الشكل 2-11 نسب و عدد مساهمة المشاريع الاجنبية المنجزة من حيث عدد الاسرة	63
الشكل 2-12 اجمالي عدد الاسرة و مناصب العمل التي توفرها كل الاستثمارات الأجنبية	64
الشكل 2-13 أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية	70

مقدمة

مقدمة

تعتبر السياحة أحد الظواهر القديمة التي مارستها بعض الشعوب وقد كانت مقتصرة على أماكن محددة كما اقتصر أداؤها على شريحة المستكشفين والرحالة، إضافة إلى طبقة الأغنياء والحكام والتجار. لكن منذ منتصف القرن العشرين إلى وقتنا الراهن شهدت السياحة تطورا كبيرا واتساعا في نطاقه حيث شملت كل مناطق العالم ولم تعد مرتبطة بفئة معينة من الناس، كما أصبحت أحد الظواهر الاقتصادية العالمية لما لها من مساهمة في دفع النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وقد تزايد الاهتمام بها في السنوات الأخيرة لتشابكها مع العديد القطاعات الاقتصادية والأنشطة الاجتماعية والثقافية وتنمية البيئة، كما وجدت الكثير من الدول في هذه الصناعة (السياحة) بديلا استراتيجيا لاستثمار مواردها السياحية بشكل يضمن استدامتها ويغنيها عن الاعتماد عن مصادر الثروة الناضبة، ففكرة الاستثمار السياحي فكرة جد فعالة يتم التخطيط لها بفتح آفاق الاستثمار أمام المستثمرين الوطنيين وحتى الأجانب وهذا لزيادة الاستثمار وتنميته، فتنوع المناطق الجزائرية الغنية بالثروات الطبيعية يعد عامل جذب للسائحين من داخل البلد وخارجه، لما لها من خصوصية فريدة من حيث طبيعة السكان وتنوع ثقافتهم وكذا تنوع المناطق والمناخ والطبيعة المميزة والساحرة.

من هنا تعد السياحة استثمارا ضخما تسعى الجزائر إلى تنميته، فحاولت وضع برامج وخطط استراتيجية للنهوض بهذا الاستثمار وبغرض تلبية احتياجات السياح وجلب أكبر قدر من العملة الصعبة من خلال جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجال السياحي سعت جاهدة لتوفير مناخ استثماري محفز على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية متبعة في ذلك العديد من السياسات والتشريعات.

1- **الاشكالية الرئيسية** : بناءا على ما سبق نطرح الإشكالية التالية:

الى اي مدى يساهم الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر ؟

2- **الأسئلة الفرعية** : من التساؤل الرئيسي السابق يمكننا أن نشير الى مجموعة من الأسئلة الجزئية:

* ما هي نوايا الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر؟

* ما هو واقع الاستثمار السياحي في الجزائر و حجم المشاريع السياحية؟

* ما مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع السياحي؟

* هل مناخ الاستثمار في الجزائر محفز لاستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر؟

* فيما تتمثل استراتيجيات الجزائر نحو تنمية الاستثمار السياحي ؟

3- فرضيات الدراسة : وللإجابة على التساؤلات السابقة نطرح الفرضيات التالية :

* تتمثل نوايا الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في التشريعات والأوامر ومن خلال الضمانات والحوافز.

* ما تزخر به الجزائر من امكانيات سياحية ومقومات مختلفة جعلها تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.

* تعتبر نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية القطاع السياحي نسبة معتبرة مستغلة في ذلك ما تمتلكه من مقومات.

* مناخ الاستثمار في الجزائر لا يزال غير محفز لجذب الاستثمارات الأجنبية لذلك يجب تحسين هذا المناخ ووضع الحلول المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية .

* تتمثل استراتيجيات الجزائر نحو تنمية الاستثمار السياحي فيما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على المدى القصير، المتوسط والطويل .

4- مبررات اختيار الموضوع :

* ارتباط الموضوع بالتخصص والرغبة الشخصية في دراسته.

* الاهتمام المتزايد خاصة في الآونة الأخيرة من قبل السلطات العامة بالاستثمار السياحي نظرا للدور الذي يلعبه القطاع في التنمية الاقتصادية.

–محاولة العثور على بديل اقتصادي عن قطاع المحروقات في ظل انهيار أسعار البترول.

– ضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي في الجزائر وإعادة بعثه خاصة وأن الجزائر تملك وجهة سياحية عظيمة.

5- أهداف الدراسة و أهميتها :

1.5. أهداف الدراسة :

يمكن القول أن هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على إيضاح الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر، خاصة خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2016، كما تسعى دراستنا أيضا إلى تحقيق الأهداف التالية:

* التعرف على أهم محددات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

* فك الغموض حول الاستثمار السياحي والتعرف على أهم محدداته واستراتيجياته.

* التعرف على أهم التشريعات الجزائرية في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

* تسليط الضوء على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي من خلال المنجزات.

5-2- أهمية الدراسة : تم تناول الموضوع دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الاستثمار السياحي نظرا للاعتبارات الاتية :

* الحاجة الى تنويع مصادر الثروة والدخل الوطني في الاقتصاد الجزائري.

* ابراز مساهمة الاستثمار السياحي في استقطاب الأجانب والمحليين من أجل التنمية .

* الدور الهام الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المجال السياحي مما يستدعي البحث في جملة العوائق التي تقف دون انتعاش من تطور هذا القطاع.

6 – الإطار الزماني والمكاني :

زمانيا تشمل الدراسة الميدانية في الفترة الممتدة من سنة 2006 إلى 2016 وقد تم التركيز على سنة 2015 لتوفر معظم المؤشرات الإحصائية في هذه السنة .

أما مكانيا فقد تناولنا الجزائر معتمدين في اختيارها على الوجهة السياحية التي تمتلكها الجزائر إضافة إلى اعتماد هذا البلد على الريع البترولي وضرورة التنوع الاقتصادي بعد انهيار أسعار البترول.

7- المنهج والأدوات المستخدمة :

بما تملية متطلبات البحث العلمي، وتباعا كما تناولنا ضمن الدراسة، كانت الحاجة ضرورية لاعتماد مجموعة من المناهج البحثية أهمها:

* **المنهج الوصفي**: اعتبرناه مناسبا لطبيعة الموضوع من خلال توضيح المفاهيم المتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي، وكذا تتبع الأطر القانونية والتشريعية لكليهما.

* **المنهج التحليلي**: وظفنا هذا المنهج لتحليل الإحصائيات والمؤشرات المجمعة لهدف الوصول إلى تقديم وتقييم أهمية ودور الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي.

8- صعوبات الدراسة :

خلال إعدادنا للمذكرة واجهتنا بعض الصعوبات لعل أكثرها تأثيرا الجانب المتعلق بالمؤشرات والإحصائيات من اختلافها من قاعدة بيانات إلى أخرى، إضافة إلى ندرة المراجع المتعلقة بالاستثمار السياحي خاصة الكتب لذا اعتمدنا على المداخلات والأطروحات ورسائل الماجستير .

9- محتوى البحث :

تم اعتماد منهجية **IMRAD** للإجابة عن إشكالية الدراسة، وقد قسمنا المذكرة إلى فصلين، الفصل الأول جاء تحت عنوان الأدبيات النظرية والتطبيقية للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي يندرج تحته مبحثين، المبحث الأول الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي دراسة نظرية، أما المبحث الثاني فعنوناه بالأدبيات التطبيقية تناولنا من خلال الدراسات السابقة التي اهتمت بالموضوع إلى جانب نقاط التقاطع والاختلاف بين دراستنا والدراسات السابقة.

أما الفصل الثاني فخصصناه للدراسة الميدانية من خلال دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الاستثمار السياحي من خلال أهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وواقع هذه الاستثمارات في القطاع السياحي وأهم العوائق التي تواجهه وما هو المأمول مستقبلا للنهوض بهذا القطاع .

الفصل الأول

" الأدبيات النظرية والتطبيقية "

" للاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي "

تمهيـــــد

يعتبر قطاع السياحة موردا اقتصاديا لا يقل أهمية عن القطاعات الأخرى، فالجاذبية السياحية رهان مهم ومورد للثروة، وذلك لقدرتها على جذب واستقطاب رؤوس الأموال وتأمين الموارد المالية من العملة الأجنبية. ويشهد هذا القطاع انتعاشا واسعا في الآونة الأخيرة نتيجة الجهود الحثيثة التي تبذلها الدول من اجل النهوض به من خلال توجيه الاستثمار نحوه، حيث يمثل هذا الأخير محورا أساسيا من محاور التنمية في مختلف القطاعات الصناعية، الزراعية، السياحية ...

ونظرا لكونه الأسلوب الأمثل لتوظيف الإمكانيات و الطاقات التي تستطيع الدول عن طريقه خوض معركة التنمية بما يواكب التحديات العالمية المعاصرة لذلك تعول الحكومات على تمويل استراتيجيات التنمية الحديثة من خلال استقطاب أكثر للاستثمار الأجنبي المباشر وبالتحديد القطاع السياحي باعتبار الاستثمار السياحي أصبح يعد بديلا هاما للاستثمارات الأخرى التي لا تملك فيها بعض الدول قدرات تنافسية كبيرة .

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى مختلف الأدبيات النظرية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي كمبحث أول، أما المبحث الثاني فخصصناه لتحليل مجموعة من الدراسات التي سلطت الضوء على جوانب من الموضوع ومن ثم إيضاح أوجه التقاطع بين دراستنا والدراسات السابقة وما قد تضيفه هذه الدراسة لحقل المعرفة العلمية في هذا المجال .

المبحث الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي دراسة نظرية

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر حركة من حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل ومظهرا من مظاهر تفتح الاقتصاديات واندماجها في الاقتصاد العالمي، وعاملا أساسيا في ربط وتفعيل العلاقات الاقتصادية الدولية، لذا فقد تزايد الاهتمام به في السنوات الأخيرة خاصة من طرف الدول النامية باعتباره شكلا من أشكال التمويل الخارجي، لذا سنحاول من خلال ما يلي إبراز أهم المفاهيم الأساسية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي.

أولا : الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر:

كثر الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر في أوساط السياسيين والباحثين والمهتمين بالقضايا التنموية في الدول النامية والمتقدمة على السواء، وبغض النظر عن ألوانهم السياسية وتوجهاتهم الفكرية فقد اجمع الكل على أهمية هذه الاستثمارات لما لها من دور مهم في تطوير الاقتصاديات التي تتدفق إليها .

1- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، الأهمية والخصائص:

1-1- تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد تنوعت التعاريف الواردة بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاختلاف الزاوية التي ينظر بها للاستثمار والغرض والهدف من الاستثمار وسنورد بعض التعاريف فيما يلي :

* **تعريف صندوق النقد الدولي** : "حدد الـ **FMI** الاستثمار الأجنبي بأنه مباشرا إذا امتلك المستثمر الأجنبي 10 أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية لحملة الأسهم لشركة المساهمة أو ما يعادلها للشركات غير المساهمة"[1].

* **تعريف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية OECD** : تعرف هذه المنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر على انه "ذلك النشاط الذي يقوم به مستثمر من اجل الحصول على منفعة دائمة وتأثير يسمح له بإدارة وحدة أعمال خارج بلده الأصلي[2] " .

[1] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري " **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** " , الطبعة الأولى, دار الحامد للنشر و التوزيع, الأردن, 2014, ص 33.

[2] OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment forth Edition 2008.

*تعريف المنظمة العالمية للتجارة **WTO** : لقد عرفت هذه المنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر على انه" نشاط يحدث عندما يملك مستثمر مقيم في بلد ما (البلد الأم) أصولا إنتاجية في بلد أخر (البلد المضيف) بقصد إدارته"[3] انطلاقا مما سبق، يمكن القول إن التعاريف السابقة تتفق حول نقطتين لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هما :

– أن يقوم المستثمر بممارسة نشاط الاستثمار في إقليم بلد مضيف غير بلده الأصلي.

– أن يحظى المستثمر الأجنبي أيضا بحصة من رأس المال المشروع أو من ملكية تسمح له بالمشاركة في اتخاذ القرارات.

1– 2– أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر: تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مجموعة من المسائل أهمها[4]:

– ا/ زيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد وبالتالي تحسين مستوى معيشة السكان؛

– ب/ توفير فرص العمل وتخفيض نسبة البطالة؛

– ج/ زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للبلد؛

– د/ حصول البلد على العملات الأجنبية الصعبة من خلال ما ينتج من سلع للتصدير, وبالتالي تأثيره الايجابي على ميزان المدفوعات.

1–3– خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر :

تتميز الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعدة خصائص تميزها عن باقي الاستثمارات الأخرى، ومن بينها[5]:

– انخفاض حدة المنافسة في السعر والجودة في الدول المضيفة تجعل المستثمر الأجنبي يشغل مزايا التنافسية لأصول فترة ممكنة, خاصة إذا وجد ارتفاع في الطلب على منتجاته في البلد المضيف؛

– اقتران الاستثمار الأجنبي بتدفقات رؤوس الأموال فقط، وتقنيات الإنتاج ومهارات التسيير والخبرات الإدارية، كما تسمح هذه الاستثمارات بمشاركة رأس المال المحلي، إضافة إلى فوئد أخرى كتحفيز الكفاءات المحلية على العزوف عن الهجرة إلى الخارج بما يوفره لها من عرض وظروف العمل؛

[3] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري , نفس المرجع السابق, ص 33.

[4] عدنان مناتي صالح " **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع اشارة خاصة للتجربة الصينية**", مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الخاص بمؤتمر الكلية , 2013, ص 360.

[5] حري المخطارية " **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي** ", أطروحة دكتوراه , جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف , 2017/2016, ص,ص 10-11.

– ارتباطه بمظاهر العلاقات الاقتصادية الدولية للدول المضيفة مع الدول الأخرى، حيث تقوم بتسجيل هذه النشاطات في حساباتها العامة ومنها ميزان المدفوعات في فئة حركة رؤوس الأموال طويلة الأجل بحكم الطابع الزمني الطويل الأجل للاستثمار الأجنبي المباشر؛

– تمكين الدول المضيفة لهذه الاستثمارات من تحصيل مداخيل بالعملة الصعبة، وذلك عندما يرتكز نشاط المشروع في الإنتاج للتصدير حيث تتوافر لدى المستثمر الأجنبي قدرة أكبر على تسويق منتجاته في الخارج نظرا لما يتاح له من الخبرة والمعرفة بهذه الأسواق؛

– قيام العديد من المؤسسات المستثمرة بإنجاز مشاريع في قطاعات تلجأ من خلالها إلى التوظيف الكثيف للتقنيات الصناعية مستغلة في ذلك ما تتمتع به من مزايا تقنية وإنتاجية مقارنة في الأسواق العالمية، أو في مجال الصناعات ذات التكاليف العالية في البحوث و التطوير.

1-4- أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

تبحث البلدان عن جذب الاستثمارات الأجنبية واستخدامها في تسريع النمو الاقتصادي وذلك بتهيئة الظروف لانسيابها نحوها والاستقرار فيها، حيث يسعى المستثمر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من اجل الحفاظ على مكانته وتحسين علاقته مع غيره من الأعوان الاقتصاديين وتتمثل في ما يلي:

- ✓ تحقيق العائد وهو الهدف العام للاستثمار مهما يكن نوع الاستثمار[6]؛
- ✓ المحافظة على الموجودات: يسعى المستثمر إلى التنويع في مجالات استثماره حتى لا تترف من قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبها؛
- ✓ الحفاظ على الأصول المادية أو المالية التي يمتلكها المستثمر أو يحق له التصرف بها وذلك بعد دراسة المخاطر المتوقعة وبما يجنب هذه الأصول التأثيرات السلبية لهذه المخاطر[7]؛
- ✓ البحث عن التموقع والتمركز بالقرب من مصادر المواد الخام أو المواد الأولية ,ذلك تعظيما لإرباحه وتقليلا لتكاليف الإنتاج (فالمنافسة العالمية بين المستثمرين الأجانب أصبحت نفرض عليها السيطرة على مصادر المواد الخام أو المواد الأولية، حتى يتسنى لها السيطرة على الأسواق الدولية)؛
- ✓ الاستفادة من الأيادي العاملة الرخيصة فتكلفة الأيادي العاملة في الدول الأصلية للمستثمرين باهضة وأجور العمال مرتفعة (مما يجعل هذه الشركات تفضل الاستقرار في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات) ؛

[6] منير ابراهيم هندي," **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات"**, منشأة المعارف , 2005, ص 584.

[7] **هو**شيار معروف ، " **الاستثمارات و الاسواق المالية** "، الطبعة الاولى، دار الصفاء ، عمان ، الاردن، 2003 ، ص 3 .

- ✓ المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية ، مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بينها؛
- ✓ نقل التقنيات التكنولوجية في مجال الإنتاج والتسويق؛
- ✓ الاحتكار وهو هدف المستثمرين الأجانب أو الشركات متعدد الجنسيات؛
- ✓ تعمل الاستثمارات الأجنبية على ربط اقتصاديات الأقطار النامية باقتصاديات الأقطار المتقدمة والصناعية الكبرى (الأمر الذي يمكن هذه الأخيرة من ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية لتحقيق مطالبها ، كما يؤدي هذا الارتباط إلى تعرض الأقطار النامية للصدمات والأزمات الاقتصادية التي تتعرض لها الاقتصاديات المتقدمة من وقت لأخر)؛
- ✓ تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا مهما في رفع القدرة التصديرية للبلد، مما يدعم ايجابيا رصيد ميزان المدفوعات، من خلال تدفق العملة الصعبة من الخارج إلى الداخل[8]؛
- ✓ إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركة الأجنبية؛
- ✓ الاستفادة من القوانين المتعلقة بالتشجيع والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستثمر فيها[9].

1-5- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

المحددات الواجب توفرها والتي لا يمكن بدونها قدوم المستثمرين وتتمثل في محددين أساسين:

1-5-1- الاستقرار السياسي:

* **الاستقرار السياسي المحلي**: له اثر مباشر في الاستقرار في البلد المضيف، حيث أن كلما كان المناخ السياسي للبلد مستقر وغير خاضع للتقلبات السياسية كلما كان ذلك في صالح الشركات الاستثمارية المباشرة وساعدها على زيادة استثماراتها[10].

ومن مظاهر عدم استقرار السياسي ما يلي[11]:

- التعاقب السريع للحكومات
- انقلاب الخلافات السياسية إلى عنف.
- الحروب الأهلية .

---

[8] عبد الكريم كاكي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر و التنافسية الدولية** "، طبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان،2013 ,ص,ص 41-42.

[9] أحمد زكريا سيان ," **مبادئ الاستثمار** " , دار النهج للنشر و التوزيع , الأردن ,1997, ص 20.

[10] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري , مرجع سبق ذكره , ص 69.

[11] سي محمد نادية ," **الاستثمار الأجنبي المباشر و دوره في تنمية القطاع السياحي** " رسالة ماجيستير في علوم التسيير ,جامعة الجزائر 3, 2013/2012, ص 105

* **العلاقات الدولية :** تتمثل في علاقة الدولة المضيفة بالدول الأخرى، فكلما كانت العلاقة جيدة كان ذلك عامل لجذب الاستثمار الأجنبي لتلك الدول.

1-5-2- الاستقرار الاقتصادي: يعتبر هذا المحدد من أهم العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر لكونها تلعب دورا هاما في تكوين مناخ استثماري ملائم والجاذب لمختلف الأنشطة الاستثمارية ومن بين أهم العناصر المرتبطة بهذا المحدد ما يلي:

* **الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية:** يميل الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول التي تأخذ بمبدأ الحرية في التجارة الدولية والانفتاح الاقتصادي، لأن إزالة الحواجز الجمركية ومختلف القيود التجارية يؤدي الى الرفع من معدلات التبادل التجاري الدولي هذا من جانب، ومن جانب أخر يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة سوى الاستهلاكية أو الإنتاجية مما يعود بالنفع على الدول من خلال زيادة الدخل الإجمالي وإتاحة الفرص أمام المنتجين بالتوجه نحو أي فرع من فروع الإنتاج التي تمكنهم من توظيف أموالهم بفعالية اكبر[12].

* **الناتج المحلي الإجمالي:** يعد الناتج المحلي الإجمالي و معدلات نموه سببا في بروز مجموعة الاقتصاديات النامية الناشئة وزيادة مقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية باتجاهها، على اعتبار أن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي دليلا على الاستقرار الاقتصادي في البلد وبالتالي زيادة الطلب الكلي ودخول الإفراد،, ومن هنا يتضح وجود علاقة فردية بين الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي وتدفق رأس المال الخارجي[13].

* **حجم السوق ومعدل النمو:** يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بحجم الطلب على منتجات المشروع الاستثماري والذي يحدده حجم السوق واحتمالات نموه فوجود المشروع الاستثماري في منطقة ذات استهلاك كبير، يوفر العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر وهذا راجع للطلب الكبير على المنتوج ومن ثم العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة ومنه تخفيض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة، ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل ومنه فإن المستثمر عند توطنه في دولة ما للاستثمار خلال هذه المدة الطويلة فإنه يأمل زيادة الإرباح على مدار العمر الإنتاجي للمشروع الاستثماري والتي يحددها احتمال نمو هذه الأسواق[14].

[12] با محمد نفيسة " **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**" رسالة ماجيستير, جامعة وهران 2, 2016, ص 38.

[13] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري , مرجع سبق ذكره, ص 73.

[14] سي محمد نادية، مرجع سابق، ص 111.

* **مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي**: تقوم هذه المؤشرات بدور رئيسي في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وفي ما يلي أهم هذه المؤشرات[15]:

* **التضخم** : يعتبر التضخم أحد أهم المتغيرات التي تبين مدى توافر الاستقرار في البيئة الاقتصادية للدولة المضيفة للاستثمار، يؤثر ارتفاع أو انخفاض التضخم على التدفقات الواردة للاستثمار الأجنبي المباشر ويتوقع أن تكون إشارة هذا المتغير عكسية.

* **الكتلة النقدية**: يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في البلد المضيف على تحفيز القروض وبالتالي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لهذا فان الإشارة الخاصة بهذا المتغير يتوقع ان تكون موجبة.

* **مدى توفر الموارد البشرية المؤهلة والمواد الأولية**: تستعمل الشركات العالمية تقنيات انتاج عالية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية، وبالتالي توفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصر جذب للاستثمار الأجنبي المباشر كما كان عليه الحال في بداية الستينات من القرن الماضي في المناطق الحرة في" **هون كونغ**[16].

* **سعر الصرف**: يتعرض المستثمر الأجنبي إلى مخاطر مختلفة في أسواق البلدان المضيفة خاصة النامية منها، مثل مخاطر سعر الصر ف وتقلباته وخصوصا باتجاه الانخفاض ، فارتفاع سعر الصرف الحقيقي يدفع بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى الارتفاع والعكس صحيح، كما أن معدلات الفائدة تلعب دور في تدفقات الاستثمار الأجنبي، فمعدلات الفائدة المنخفضة لها تأثير ايجابي في تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الأسواق المحلية[17].

ثانيا: ماهية الاستثمار السياحي:

لقد تميز عالمنا المعاصر بصناعة السياحة وقد سعت كثير من الدول إلى الاهتمام بالاستثمار السياحي لمزاياه الايجابية المتعددة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وقد أصبحت السياحة ذات اثر فاعل في دعم الاقتصاد العالمي وتنشيط حركة الاستثمار وسنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى مفهوم الاستثمار السياحي بالإضافة إلى ذكر أهم خصائصه وأهدافه ومحدداته.

1- تعريف الاستثمار السياحي:

تعددت التعاريف الاستثمار السياحي نذكر منها:

---

[15] محمد اسماعيل، جمال قاسم حسن، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية** "، مجلة صندوق النقد العربي ، يونيو ،2017، ص 20.

[16] سي محمد نادية، مرجع سابق، ص 111

[17] عبد الرزاق حمد حسين الجبوري , مرجع سبق ذكره, ص 73

ا/ هو القدرة الهادفة إلى تكوين رأس المال المادي وإعداد رأس المال البشري في المجال السياحي من اجل زيادة وتحسين طاقاته الإنتاجية والتشغيلية وتقديم أفضل الخدمات السياحية من خلال بناء الفنادق والمدن السياحية والمطاعم والملاهي والمنتزهات ... الخ فضلا عن إعداد كادر سياحي متخصص وكفؤ[18].

ب/ كما يعرف على انه استغلال للموارد الطبيعية من مواقع مميزة ومناخ وإمكانيات مختلفة وخدمات مميزة لكل زائر أو سائح وجعل هذه المواقع نقاط جذب وتامين كافة المستلزمات لذلك بما فيها الترويج والإعلام[19].

ج/ كما عرفت المنظمة العالمية للسياحة الاستثمار السياحي على انه التنمية الاستثمارية للسياحة والتي تلبي احتياجات السياح والمواقع المضيفة إلى جانب حماية وتوفير الفرص للمستقبل ، إنها القواعد المرشدة في مجال إدارة الموارد بطريقة تحقق فيها متطلبات المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتحقق معها التكامل الثقافي والعوامل البيئية والتنوع الحيوي ودعم نظم الحياة[20]. من التعاريف السابقة يمكن القول بان الاستثمار السياحي صناعة ذات أوجه متعددة ومتنوعة ومتداخلة تتخذ من الموارد الطبيعية والمواقع المميزة محفزا لاستغلالها بتوظيف الأموال من اجل تطوير هذا القطاع.

2- خصائص الاستثمار السياحي:

يميز الاستثمار السياحي بمجموعة من الخصائص تميزه عن الاستثمار في باقي القطاعات يمكن إيجازها فيما يلي:

- ✓ يحتاج الاستثمار السياحي إلى عدد كبير من اليد العاملة العادية والمتخصصة في الخدمات السياحة؛
- ✓ تؤثر التشريعات والقوانين المنظمة للاستثمار في أي دولة على الاستثمار السياحي فبقدر مرونة التشريعات تكون المشاريع الاستثمارية السياحية مرنة وتقل بقدر التعقيدات والعراقيل التي تكبح العملية الاستثمارية؛
- ✓ تتميز المشاريع السياحية بعدم المرونة ونظرا للطابع الموسمي للسياحة فإن ذلك يؤثر سلبا على الرغبة في الاستثمار السياحي من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمتوسطة حيث لا يمكنهم أن يجمدوا بعض رؤوس أموالهم لمدة معينة عكس الدولة او أصحاب رؤوس الأموال الذين يمكنهم تحمل بعض المخاطر كموسمية النشاط السياحي[21]؛

[18] اسماعيل الدباغ – إلهام خضير شبر **" مدخل متكامل في الاستثمار السياحي و التمويل"** الطبعة الاولى, إثراء للنشر و التوزيع, الاردن , 2015,ص 134.

[19] مازن السمان **" الاستثمار السياحي و أثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية"** رسالة ماجستير, جامعة حلب, سوريا:2009, بدون صفحات.

[20] رعد مجيد العاني **" الاستثمار السياحي و التسويق السياحي"** الطبعة الأولى , دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع, الاردن , 2008 , ص 19.

[21] الطيب داودي, عبد الحفيظ مسكين **" الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل "**, ورقة بحثية الملتقى الدولي بعنوان **"الاستثمار السياحي بالجزائر و دوره في تحقق التنمية المستدامة "** , المركز الجامعي تيبازة , يومي 26و27 نوفمبر 2014, ص 8.

✓ طول مدة إنشاء المشروع السياحي فقد تصل إلى سنوات تبدأ من اختيار الموقع وشراء الأرض وإجراء المعاملات اللازمة لذلك ثم التعاقد مع الجهة المنفذة للمشروع وجهات أخرى للتأثيث، وقد يتطلب ذلك استيراد الكثير من المستلزمات التي قد لا تتوفر في الأسواق المحلية بالذات في الدول النامية؛

يمتاز المشروع السياحي بتأثره بالبيئة المحيطة به :

* **البيئة السياسية و الأمنية:** فالمشاريع السياحية توصف بأنها حساسة جدا للإحداث السياسية والعسكرية والأمنية.

* **البيئة الاقتصادية** : إذ ترتفع نسب الأشغال والتشغيل في المشاريع السياحية حينما يتحسن الوضع الاقتصادي في فترات الرخاء والعكس صحيح في فترات الكساد .

* **البيئة الاجتماعية** : فهناك بيئة منفتحة اجتماعيا ودينيا داعمة للاستثمار السياحي وهناك بيئة اجتماعية ودينية تعارض بشدة إقامة الاستثمار السياحي[22].

3- أهداف الاستثمار السياحي:

إن الهدف الأساسي لكل الاستثمارات مهما كان نوعها هو الربح، والاستثمار في القطاع السياحي كذلك لا يختلف عن هذه القاعدة ولكن بالإضافة أهداف أخرى نوجزها فيما يلي:

1/الهدف الأساسي هو زيادة إرباح المستثمرين في هذا القطاع خاصة الشركات كشركة الكور الفرنسية وشركة هلتون ؛

2/تطوير القطاع السياحي حيث انه عند زيادة الاستثمارات في هذا القطاع يزيد عدد السواح ومن ثم زيادة المداخيل السياحية؛

3/الاستثمارات في البنى التحتية والخدمات العامة له اثرين من جهة تطوير القطاع السياحي ومن جهة أخرى تحسين الظروف المعيشية لسكان مناطق الجذب السياحي؛

4/تطوير الحركة الاقتصادية وذلك بما يحققه الاستثمار في القطاع السياحي من فوائد تمس القطاعات الاقتصادية الأخرى؛

5/زيادة الاستثمارات تؤدي إلى زيادة فرص العمل وذلك لما تتطلب الاستثمارات السياحية من يد عاملة بنسب عالية[23].

---

[22] رعد مجيد العاني, مرجع سبق ذكره, ص,ص 142-143.

[23] تريكي العربي **" واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس"** رسالة ماجستير, جامعة الجزائر 03, السنة الجامعية 2012-2013, ص 40.

وباعتبار السياحة واحد من اكبر الصناعات في العالم، فقد شهدت نموا سريعا و مستمرا لأكثر من نصف قرن وأصبحت مصدرا هاما للعمالة والإنتاج الاقتصادي على الصعيد العالمي، وأفاد المجلس العالمي للسفر السياحة بأنها ساهمت بشكل مباشر في عام 2010 بنسبة 2.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي شكلت 259 مليون وظيفة مباشرة و 4% من الاستثمارات العالمية[24].

4 – محددات نمو الاستثمار السياحي :

تأثر الاستثمار السياحي بعوامل تحدد نموه مستقبلا من حيث حجمه طبيعته ومصدره التمويلي،كما أن التسهيلات والضمانات الموضوعة تؤثر عليه وقد تدفع بنموه أو تؤخره.

4–1– طبيعة الاستثمار والموقع الجغرافي: تمتع البلد بمقومات سياحية تعد سببا في نمو الاستثمارات في هذا المجال، فهي تعمل على جذب السياح وتنشيط السياحة وتفعيلها إذ لا يمكن أن تقوم السياحة بدون مواقع سياحية وبدون استثمار هذه المواقع وتهيئتها بالشكل الذي يجعلها قابلة للاستخدام.

4–2– التسهيلات والحوافز المقدمة: تعتمد الاستثمارات السياحية دائما على ركيزتين أساسيتين هما: التسهيلات والحوافز شانها في ذلك شان أي نشاط استثماري آخر، فتوافر الاستقرار ومناخ ملائم للاستثمار إلى جانب محفزات عديدة أخرى أهمها منظومة القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار، سواء كان محليا أو وافد وكذلك توافر بنية تحتية ملائمة ووعي سياحي عام بين شرائح المجتمع ويمكن ان نقسم هذه التسهيلات إلى نوعين:

4–2–1– التسهيلات السياحية :

ان توفير العقار بأسعار تشجيعية ، وتوفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر خارج الموقع أو ضمن موقع المشروع أو جزء منه بحيث ترد التكلفة عن طريق الإيجار.

[24] - jim phillips-jamie faulkner-solimar international " Tourism investment and finance " united states agency international development –USAID-page 4.

4-2-2- الحوافز والإعفاءات المقدمة :

تتخذ الدولة إجراءات عديدة لدعم مجموعة قوانين الاستثمار عامة وما يخص السياحة على وجه التحديد، ووضع قانون خاص بالاستثمار السياحي يهدف إلى تنمية وتطوير القطاع وتشجيع الاستثمارات في مجالاتها المختلفة[25].

4-3- التخطيط السياحي: وهو عبارة عن وسيلة علمية منظمة ومستمرة تتضمن رسم صورة تقديرية للمستقبل، ويحصل التخطيط السياحي الواعي من خلال حصر وتعبئة الموارد والطاقات السياحية في المجتمع، و من ثم استخدامه أفضل استخدام ممكن للوصول إلى تحقيق أكبر معدل ممكن للنمو السياحي.

4-4- الترويج لفرص الاستثمار السياحي الموجودة : يجب عدم إغفال الدراسات الكمية والتوعية للمنتجات السياحية الناتجة عن العملية الاستثمارية وإمكانية بيعها في الأسواق الخارجية، وتحتاج تلك الدراسات إلى خبرة كبيرة محلية أو أجنبية متخصصة ، كالدراسات التي تقوم بها أقسام الأبحاث العلمية للجامعات[26].

5 – أنواع الاستثمارات السياحية :

يمكن تقسيم الاستثمارات السياحية بشكل عام إلى نوعين من الاستثمارات وهما كما يلي:

أ- الاستثمار في الموارد والثروات السياحية: حيث يشمل هذا النوع من الاستثمار مختلف المجالات والإمكانات التي تملكها الدولة لا سيما الاستثمار في الموارد الطبيعية والمادية والثقافية و.....إلخ.

ب- الاستثمار في مجال خدمات السياحة: وتشمل هذه الاستثمارات مجال هام من الخدمات ونذكر الخدمات الفندقية ونوعية الاستقبال وخدمات النقل والبنوك والبنى القاعدية والمرافق العامة[27]:

ثالثا: إستراتيجية الاستثمار السياحي ومجالاته.

1- إستراتيجية الاستثمار السياحي:

وفقا لخطط التنمية الوطنية يلاحظ أن كل دولة تقوم بوضع إستراتيجية الاستثمار السياحي الخاص بها التي تناسب وطبيعة ظروفها السائدة. وفي كل الأحوال فإن إستراتيجية الاستثمار السياحي يجب ان تأخذ بعين الحسبان الاعتبارات التالية[28] :

---

[25] أحمد علاش, زهية قراميطة " **واقع الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة حالة ولاية البليدة** " المؤتمر العلمي الدولي حول" **السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة حالة بعض الدول**" جامعة البليدة الجزائر , يومي 25/24 افريل 2012 , ص 40.

[26] نذير غانية والسعيد بوشول" **تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع والمأمول- دراسة مقارنة بالتجربة التونسية كنموذج ناجح** " مداخلة ضمن الملتقى الدولي" **آليات تفعيل الاستثمار و دورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة**" المركز الجامعي, بريكة, يومي 30- 31 أكتوبر 2017

[27] يوالفول هرون و عادل مستوي " **توجيه الاستثمار نحو القطاع السياحي احد السبل الكفيلة لانعاش الاقتصاد الجزائري** " رؤية تحليلية خلال الفترة 1995-2015 ,مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول" **الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المامول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة** ", ص 4 .

- تحديد المشروعات السياحية باعتبارها جزءا من خطة سياحية تنموية؛
- اختيار المشروعات السياحية وفقا لدراسات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والنطاق الزمني للخطة؛
- إعطاء الأولوية لمصادر التمويل الوطني لاعتبار أن لها الأفضلية على بقية المصادر التمويلية الأخرى؛
- تطوير الهياكل التشريعية والإدارية المساندة للمشروعات السياحية؛
- التعرف الى المزايا والحوافز المتاحة للمشروعات الاستثمارية السياحية ، بما يتناسب مع الاحتياجات الاستثمارية؛
- قابلية المشروعات المختارة للتطبيق والتوظيف.

إن انتهاج إستراتيجية فاعلة للاستثمار السياحي في المجالات السياحية المتعددة والمتنوعة ، تراعي النقاط و التوجهات المذكورة أعلاه، من المأمول ان تقضي ايجابيا الى تحقيق أهداف التنمية الوطنية ، خاصة في ما يتعلق باستدامة الموارد البيئية.

2- مراحل تخطيط الاستثمار السياحي :

قصد إنجاح الاستثمار السياحي لابد ان يكون انجازه عبر مراحل مهمة مدروسة بشكل دقيق وتتمثل في[29].

- تقييم العرض و الطلب؛
- تحديد دقيق للأهداف؛
- تحديد منطقة الاستثمار السياحي؛
- ملائمة البنية الفوقية والبنية التحتية؛
- تخطيط تمويل الاستثمار السياحي.

مع الإشارة أن هذه المراحل لا يمكنها أن تنجح إلا اذا رافقتها مجموعة من العوامل تتمثل على الخصوص في:

* تخطيط الموارد البشرية المتخصصة في النشاط السياحي.
* التنظيم الإداري المحكم الذي يمكنه تسيير الاستثمارات السياحية بشكل سليم يتماشى مع الأهداف المسطرة.
* المراقبة المستمرة لإنجاز الاستثمار السياحي خلال مراحل تنفيذه وتقييم فعاليته ومردوديته.

[28] عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني ،كباشي حسين قسيمة " **الاستثمار السياحي في محافظة العلا**" بحث مقدم من الهيئة العامة للسياحة و الاثار, مركز المعلومات و الابحاث السياحية, المملكة العربية السعودية,2008, ص 16.

[29] لطرش جمال و بوبخة سعاد" التدريب السياحي لموارد البشرية كعامل من عوامل نجاح الاستثمار السياحي " مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول, "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول " جامعة محمد الصديق بن يحي, جيجل, 10/9نوفمبر 2016, ص 5.

3- مجالات الاستثمار السياحي:

لقد تعددت مجالات الاستثمار السياحي، فبمعرفة هذه المجالات تتضح الرؤية والصورة الضبابية لمفهوم الاستثمار السياحي فهي مكملة له، حيث أن التشابك القطاعي الكثيف لصناعة السياحة مع القطاعات الأخرى يجعل من عملية رسم حدود واضحة للاستثمار السياحي مسألة صعبة ومعقدة ، وعليه فهناك شبه اتفاق لدى المتخصصين على أن مجالات الاستثمار السياحي تتحدد لما يأتي[30]:

3-1- مجال الإيواء السياحي : ويضم الفنادق والموتيلات ودور السياحية ، دور الاستراحة ،المجمعات السياحية المدن والقرى السياحية، المجمعات والمخيمات السياحية، وغيرهما من أماكن الإيواء المختلفة.

3-2- مجال اللهو و الترفيه: ويضم المقاهي، صالات الألعاب، المطاعم السياحية، المسابح ، المنتزهات و الحدائق العامة وغيرها.

3-3- مجال النقل والموصلات و الاتصالات: و يشمل :

أ - استثمارات مخصصة لإقامة كل أنواع المحطات والوقوف سواءا البحرية أو البرية؛

ب - استثمارات مخصصة لإنشاء الطرق البرية والنهرية المخصصة لخدمة الأغراض السياحية؛

ج - استثمارات مخصصة خاصة بكل أنواع وسائل الاتصال من هواتف أرضية أو نقالة والانترانت وذلك ضمن المواقع السياحية.

3-4- **مجال البني الأرتكازية السياحة** : ويضم الكهرباء ، الغاز، الطرق ، الجسور.....الخ من المشاريع التي تخدم السياح وتلبي حاجاتهم العصرية.

3-5- مجال الترويج و الإعلام و التسويق السياحي : ويشمل مكاتب الاستعلامات السياحية ، المكاتب و الشركات السياحية ، وغيرها وكل رأس مال يستخدم لخدمة الإعلام والتسويق السياحي.

3-6- مجال التعليم و التدريب و البحث السياحي : وهو ما ينفق على الدورات التدريبية وعلى استقطاب الخبراء والأجانب المتخصصين بالسياحة والفنادق للاستفادة من خبراتهم وغيرها من الإنفاقات في مجال السياحة.

-7- مجال الإحصاء والمسح السياحي: ويشمل الإنفاقات التي تخصص لأغراض المسح السياحي وإعداد إحصاءات عن النشاط السياحي والفندقي.

3-8- مجال الإدارة السياحية : ويشمل إنشاء وتأجير وصيانة البنايات والعمارات المخصصة للإدارات السياحية.

[30] اسماعيل الدباغ و الهام خضيربشر **"الاستثمار السياحي"** الطبعة الاولى , اثراء للنشر و التوزيع, عمان, الاردن,2015, ص,ص 137,138.

4- محفزات و معوقات الاستثمار السياحي :

4-1- المحفزات: وتتمثل العوامل المحفزة للاستثمار السياحي فيما يلي:

* **العوامل البشرية** :وتتمثل في الوعي البشري والثقافي بالسياحة، اليد العاملة المؤهلة، الإمكانات والمقومات المادية المستخدمة في تكوين العامل البشري في المجال السياحي .....الخ.

* **العوامل الاقتصادية** :وتتمثل في الاستقرار الاقتصادي ، كبر حجم السوق السياحية ، توفر الإمكانات المالية للتمويل، حرية تنقل رؤوس الأموال، تخفيض الضرائب .....الخ.

* **العوامل السياسية** : وتتمثل في توفر الاستقرار الأمني والسياسي، الإرادة السياسية لتطوير الصناعة السياحية...الخ[31].

* **العوامل القانونية و التشريعية** : وتعتبر هذه العوامل ذات أهمية فهي تتمثل في مختلف القوانين والتشريعات التي تدعم وتخدم الاستثمار في القطاع السياحي، إضافة الى سن قوانين تحمي المستثمر في هذا المجال.

العوامل الطبيعية : وتتمثل في مدى وفرة الموارد الطبيعية التي تشجع الاستثمار ، توفر الإمكانات المتعلقة بالبنية التحتية من شبكات نقل واتصالات وغيرها من الخدمات ، الإرث الثقافي والمعالم التاريخية .... الخ.

4- 2- المعوقات : لعل من أهم معوقات الاستثمار السياحي ما يلي[32]:

- عدم وجود قوانين واضحة في مجال الاستثمار السياحي.
- قلة الشركات المتخصصة في الاستثمار في القطاع السياحي في الدول النامية .
- مشكلة العقار السياحي وعدم توضيح مناطق التوسع السياحي للعديد من المناطق .
- تدهور البنية التحتية في العديد من مناطق الجذب السياحي مما يؤدي الى زيادة تكاليف الاستثمار وبالتالي انخفاض الأرباح .
- ارتباط الاستثمار السياحي بالبيئة السياسية والأمنية مما يجعله كثير المخاطر خاصة في البلدان غير المستقرة.
- صعوبة تمويل المشاريع الاستثمارية السياحية وتهرب البنوك من تمويلها ، لأن العائد يتحقق بعد مدة طويلة مقارنة بالاستثمارات الأخرى .
- نقص العمالة المؤهلة في هذا القطاع .

[31] يوالقول هرون و عادل مستوى " **توجيه الاستثمار نحو القطاع السياحي احد السبل الكفيلة لانعاش الاقتصاد الجزائري** " مرجع سبق ذكره ، ص 5 .

[32] تريكي العربي " **واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس** " مرجع سبق ذكره , ص 46.

المبحث الثاني

الدراسات التطبيقية

تخضع الظواهر الاقتصادية الجديدة لاهتمام الباحثين فيقومون بدراستها من جوانب متعددة والاستثمار السياحي كغيره من المواضيع فقد تم تناوله في العديد من المراجع، وفي هذا المبحث سنتطرق لبعض الدراسات التي تناولت الاستثمار السياحي بصفة عامة وفي الجزائر بصفة خاصة.

أولا : الدراسات السابقة

1/حري المخطارية ،"دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي" أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2017 . تمحورت معالم دراسة الباحثة حول مستوى الاستثمار السياحي بالجزائر في ظل المؤهلات والمقومات التي تزخر بها مقارنة بكل من تونس والمغرب وما أهميته، حيث تعد عملية الاستثمار في القطاع السياحي على درجة عالية من الأهمية فهو يعتبر بمثابة قوة إنتاجية في مجال صناعة السياحة من أجل تقديم أفضل الخدمات الخاصة بهذا النشاط وعلية فهو يتطلب تضحية كبيرة من اجل دعمه وتنظيمه بغية تحقيق الأهداف المسطرة .

الجزائر وتونس والمغرب من الدول التي تمتلك مقومات جذب مميزة تتيح لها ايجاد بديل اقتصادي ، كما تتمتع بخصائص سياحية عديدة ومتنوعة تمكنها من إقامة أقطاب سياحية في غاية الأهمية ، لذا سعت هذه الدول إلى تطبيق عدة سياسات بهدف تحسين تسيير المؤسسات السياحية وإنشاء إطار قانوني واضح قصد النهوض بالقطاع السياحي وترقيته والرفع من قدرته التنافسية على المستوى الدولي ، حيث يعتبر هذا الأخير من أكثر القطاعات جذبا للاستثمارات المباشرة، مما يسمح للاستثمار السياحي بدفع عجلة التنمية ، كما يمكن أن يكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية المستدامة ، لتصل الباحثة إلى جملة من النتائج ولعل من أهمها :

تجد كل من تونس والمغرب انتعاشا سياحيا هاما ، حيث تعتبران من التجارب السياحية الناجحة وفي الجانب الأخر من المعادلة نجد أن القطاع السياحي الجزائري لا يزال دون المستوى المطلوب إذا ما قورنت بدول الجوار، رغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات هامة لتؤهلها لمنافسة الدول السياحية في العالم، وهذا راجع الى عدم اهتمام الدولة بعدة جوانب والتي تتمثل بشكل أساسي بالبنية التحتية التي تعتبر من أهم مكونات العرض السياحي

للبلدان كما ويعاني أيضا قطاع السياحة بالجزائر من عدة نقائص وضعف في برامج التنمية السياحية والاعتماد بشكل كبير على قطاع المحروقات الذي أصبح قطاعا غير أمن على استقرار الجزائر ، وكذلك أنما تمثله الاستثمارات السياحية من مصادر العملات الأجنبية وسعي الدول للحصول عليها لما لها من فوائد يسبب اتصال السياحة بالقطاعات الأخرى ، وأيضا اهمال القطاع الخاص بالجزائر بالرغم من أهميته باعتباره القطاع الأكثر حيوية و ديناميكية والذي يعاني من العديد من المشاكل وخاصة عدم التنسيق بين القطاع العام والخاص .

2/**ساعد بوراوي، " تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر, تونس, المغرب)–** دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 1 ، 2017/2016 .

عرج الباحث في هذه الدراسة إلى الجوانب الأساسية من ظاهرتي الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية السياحية من خلال الإطار النظري ليركز اهتمامه على السياحة باعتبارها صناعة قائمة بحد ذاتها نظرا لاعتماد العديد من الدول في تنمية اقتصادها الوطني عليها لما لها من تأثيرات ايجابية محتملة على الدخل الوطني وميزان المدفوعات وحجم العمالة .

ليتناول في الفصل الثاني عرضا تفصيليا لاستراتيجيات التنمية السياحية التي تبنتها دول المغرب العربي – موضوع الدراسة – من أجل ترقية قطاعها السياحي و جعله وحدا من أهم القطاعات المولدة للنمو الاقتصادي و محركا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه البلدان كالمخطط التوجيهي للتنمية السياحية أفاق 2030 المعروف بي **SDAT 2030** للجزائر انتقل الباحث في فصله الثالث الى واقع السياحة والاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية في الجزائر مركزا على بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار باعتبارهما أهم المحددات الرئيسية للقرارات الاستثمارية ، حيث أن البيئة الجاذبة هي تلك التي تنجح في جذب الاستثمارات اليها، لذا فان الحوافز والتسهيلات الممنوحة جاءت لزيادة جاذبية مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر وما يترتب عليه من استقطاب الاستثمارات الوطنية و الأجنبية على حد السواء .

كما عرض الباحث أهم المؤشرات السياحية المحققة منها الطاقة الفندقية وتصنيفاتها المختلفة ، ومؤشر عدد الوافدين وعدد الليالي السياحية التي يقضيها السياح المقيمين وغير المقيمين في المؤسسات السياحية المصنفة . أما بالفصل الرابع فقد سلط الضوء على واقع السياحة والاستثمارات السياحية الوطنية والأجنبية في تونس والمغرب .

لينهي دراسته بالفصل الخامس والأخير الذي تناول فيه تقييم استراتيجيات التنمية السياحية في بلدان المغرب العربي باستخدام مجموعة من المؤشرات السياحية ومقارنة المنجزات المحققة في تلك المؤشرات بم تم استهدافه عند

اعداد الخطة حيث لا يمكن الحكم على نجاح أو فشل هذه الاستراتيجيات الا بمستوى الأداء الذي وصلت اليه ومدى مساهمة قطاع السياحة في تحقيق الأهداف المخططة مسبقا .

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نذكر منها :

– تباين الآثار الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في بلدان المغرب العربي و يرجع ذلك التباين الى درجة ومستوى اهتمام كل دولة بالقطاع السياحي فيها من جهة ، وبالتالي مساهمته في الاقتصاديات الوطنية لتلك الدول حيث استنتج ان اهتمام الجزائر بالسياحة كصناعة جاء متأخرا مقارنة بكل من تونس والمغرب ولم تكن بالمستوى المطلوب .

– يعتبر العامل الأمني من المحددات الرئيسية للنشاط السياحي بوجه عام .

– ضعف دور الإعلام في نشر الوعي السياحي و الثقافة السياحية وتخلق التوعية بأهمية السياحة لدى معظم المواطنين.

3/ **سي محمد نادية، " الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع السياحي في الجزائر"** مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

استهدفت الدراسة الى ابراز مساهمة الاستثمار السياحي في استقطاب الأجانب والمحليين من اجل التنمية ، وكذا البحث عن الطريقة التي تحول الى تطبيق استثمارات كبيرة ومربحة في القطاع السياحي .

كما اعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي والتحليلي ، كما اعتمدت على المنهج المقارن مع الدول المجاورة (تونس ، المغرب) في استقطابها للاستثمار الأجنبي المباشر .

وعموما تمحورت نتائج الدراسة حول النقاط التالية :

– ضرورة استخدام السياحة كمحرك يحقق التنمية الإقليمية المتوازنة والنهوض بالمستوى المعيشي للمناطق الأقل نموا ، والتي تمتلك المصادر والموارد السياحية وتحقيق هدف تنويع القاعدة الاقتصادية .

– تمتلك الجزائر موارد سياحية هامة الا ان مساهمة القطاع السياحي حاليا في تنمية بنسبة ضعيفة رغم المؤهلات الطبيعية المعتبرة .

– لا يمكن حصر تنمية قطاع السياحة بالجزائر في تحفيز الاستثمار الأجنبي فقط، خلق الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي حتما يؤدي الى تحسين الوضعية الراهنة والنهوض بهذا القطاع الحساس .

– ساهمت الجهات الوصية بجدية في اصدار قوانين خاصة بالسياحة لتجسيد الإستراتيجية المتبعة وتقديم الحوافز لتشجيع الاستثمار السياحي .

– قامت الدولة بالعمل على تشخيص معوقات الاستثمار السياحي لمعالجتها والاستناد على نقاط القوة للقطاع وتكييفها لخلق مناخ ملائم للاستثمار السياحي .

4/عوينان عبد القادر، " السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000–2025) في ظل إستراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025": أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، 2012/ 2013.

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم السياحة والسياحة الدولية وكذا تشخيص السياحة الجزائرية وتسليط الضوء على جل العراقيل والعقبات التي تقف دون النهوض بتطوير السياحة الجزائرية مع تحليل الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ومعرفة مدى نجاعة الإستراتيجية الجديدة للسياحة الجزائرية.

وما تم التوصل إليه في هذه الدراسة من قبل الباحث هو ان السياحة تساهم في التنمية الاقتصادية بنسبة كبيرة من حيث زيادة المداخيل بالعملة الصعبة، وتحسين وضعية ميزان المدفوعات ، وتوفير مناصب الشغل، كما توصل إلى أن القطاع السياحي في الجزائر لا يزال ضعيف ودون المستوى المطلوب، ولم يرق الى تحقيق الأهداف المرجوة منه وهذا بسبب العقبات والعراقيل التي حالت دون النهوض به وتطويره، ولترقية هذا القطاع وضعت إستراتيجية جديدة وهذا في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعتبر تتويجا لمسار طويل .

5/شرفاوي عائشة، " السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الدولية " أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2015.

قامت الباحثة بدراسة إشكالية واقع السياحة في الاقتصاد الوطني وآليات تفعيلها في ظل المتغيرات الاقتصادية الدولية حيث تحظى الكثير من الدول بمقومات طبيعية وثقافية تؤهلها لكي تكون أسواقا سياحية متميزة تجذب إليها وفود السياح ، لكنها لم تتمكن من الاستفادة من تطور الحركة السياحية الدولية بسبب اختلال السياسات التنموية المتبعة لتنمية هذا القطاع ، وهذا ما ينطبق على الجزائر والتي هي من بين الدول التي ورغم الجهود المبذولة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا لتصبح وجهة سياحية دولية تبعا لما تزخر به من إرث طبيعي وآخر ثقافي وتاريخي لم تستطع بناء صناعة سياحية تمكنها من تسويق المنتج السياحي الجزائري بالصورة التي تليق به والتي ينشدها السائح الأجنبي، وبقيت المداخيل السياحية في الجزائر ضئيلة وهذا ما يعكس هشاشة هذا القطاع ومكانته المتواضعة في الاقتصاد الوطني ونتيجة لذلك فقدت الجزائر موردا اقتصاديا هاما ومتاحا يمكنها من بناء صناعة قوية لمرحلة ما بعد البترول حتى تتبوأ مكانة في خريطة النظام العالمي الجديد لتصل الباحثة إلى مجموعة من لنتائج نذكر منها: أن السياحة نسيج صناعي متكامل يؤثر في مجمل القطاعات الاقتصادية ، حيث يؤدي إلى

تنشيط الحركة التجارية بصفة خاصة وتنمية الاقتصاد ككل بصفة عامة ، وأنه ورغم الثراء الطبيعي وامتلاك الجزائر لمقومات الجذب السياحي إلا أن السياسات المتعاقبة لتنمية القطاع ظلت عاجزة للنهوض بالقطاع السياحي والذي يرجع إلى نقص اهتمام الدولة بهذا القطاع والعزوف عن الاستثمار فيه بسبب تردي وضعية المناخ الاستثماري في الجزائر وضعف جاذبية.

6/ تريكي العربي،" واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس "، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر03 ، 2012 /2013 .

قام الباحث بتسليط الضوء نحو إشكالية الإجراءات الواجب إتباعها من أجل دعم الاستثمار السياحي في الجزائر على ضوء التجربة التونسية فمن أجل بناء صناعة سياحية قادرة على المنافسة تعمل العديد من الدول إلى تطوير الاستثمار بشكل عام والاهتمام بالاستثمار السياحي بشكل خاص من أجل دعم المستثمرين من خلال إعداد برامج وإصدار تشريعات متعاقبة وهياكل مؤسساتية تعمل على تنظيم وتسهيل إنجاز الاستثمارات السياحية وتطويرها، ومما يلاحظ تأخر الجزائر في هذا المجال فكان اهتمامها قليلا في دعم الاستثمار السياحي مقارنة بتونس التي كانت سباقة في ذلك ليصل الباحث إلى عدة نتائج نذكر منها:

أن هناك عدم وضوح خطط السياحة الجزائرية وسياستها مما جعل المستثمرين يفضلون القطاعات الأخرى ، وإن تطوير هذا القطاع يتطلب مدة زمنية طويلة من خلال ترسيخ ثقافة أهمية السياحة في المجتمع الجزائري لجلب كل من السياح والمستثمرين وكذلك منح المستثمرين الجدد تحفيزات تجعل من المستثمر لا يخاف المغامرة في وضع موارده في استثمار طويل الأجل.

وإن تنوع المنتج السياحي التونسي وإعطاء السائح حرية الاختيار من خلال سياحة شاطئية ممتازة، وحمامات معدنية ومراكز علاجية بمياه البحر بالإضافة إلى تطوير السياحة الصحراوية وهذا ما ينقص الجزائر.

7/ Kebieche Mahmoud et Bouakrif Nabil " La Stratégie Algérienne pour La développement et L'activité touristique plan qualité tourisme algérie réalité et défis "

مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الدولي حول " **الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة** " يومي 10/09 نوفمبر 2016. جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل.

تهدف هذه المداخلة إلى كشف النقاب عن الجهود التي تبذلها السلطات الجزائرية لإعطاء ميزة لقطاع السياحة الذي عانى لسنوات من التهميش وفي ظل انخفاض أسعار البترول والبحث عن بديل أخر والشروع في وضع نموذج اقتصادي جديد كانت إشكالية المداخلة على النحو التالي :

ما هي الاستراتيجيات التي اعتمدتها السلطات الجزائرية لإعادة انطلاق قطاع السياحة في الجزائر ؟ حيث اعتمدت هذه الورقة البحثية على ذكر مقومات السياحة في الجزائر والتركيز على أهم الاستراتيجيات والسياسات التي من شانها المساهمة في النهوض بقطاع السياحة حيث أشار الباحث من خلال دراسته إلى أن الهدف من هذه الاستراتجيات هو رفع مكانة السياحة إلى رتبة حقيقية وجعلها موردا هاما، كل ذلك عن طريق الاستثمار السياحي الذي يعتبر حجر الزاوية في صناعة السياحة المستدامة ورغم كل العراقيل التي تواجه هذا القطاع لكن يبقى هناك إمكانية في النهوض به وازدهاره بعدما عرف تهميشا كبيرا .

8/عمر بوجميعة ، بلال معوج، " واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر" مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الدولي حول " **الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول**"نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة يومي 9 و10 نوفمبر 2016، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل.

تناولت هذه المداخلة مناخ الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع والتحديات بالتعرض إلى مختلف المشاكل التي تواجه هذا القطاع تحت إشكالية ما هو واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر؟

وقد اعتمد الباحث في دراسته على تبيان أهم العراقيل التي تواجه الاستثمار السياحي في الجزائر كمشكلة العقار السياحي، والعوائق الإدارية والقانونية وإشكالية التمويل ليتوصل في أخر الدراسة إلى بعض النتائج والتي من بينها إن القطاع السياحي في الجزائر مازال بعيدا عن طموحات وأمال القائمين عليه ودون المستوى المطلوب مقارنة مع الدول المجاورة مثل تونس والمغرب ورغم ما تملكه الجزائر من إمكانيات طبيعية تؤهلها لان تصبح قطبا سياحيا بامتياز وقادر على منافسة الدول السياحية الأولى في العالم ما يوحي بوجود عراقيل تحول دون ازدهاره .

9/ بوالفول هارون، عادل مستوي،" توجيه ألاستثمار نحو القطاع السياحي أحد السبل الكفيلة لإنعاش الاقتصاد الجزائري رؤية تحليلية خلال الفترة 1995-2015". مداخلة مقدمة للمشاركة في الملتقى العلمي الدولي حول " **الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول**" نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة يومي 9 و10 نوفمبر 2016، جامعة محمد الصديق بن يحي- جيجل.

حيث تمحورت هذه الدراسة حول تطور الاستثمارات السياحية في الجزائر ومدى مساهمتها في انتعاش الاقتصاد الوطني، إذ يعتبر الاستثمار في القطاع السياحي من القضايا البارزة في الوقت الراهن وأحد العناصر الأساسية

في تحقيق التنمية في اقتصاد أي بلد، فلقد أصبح التنويع في تنمية الاقتصاد مشكلة حقيقية تواجه الدول المصدرة للنفط على غرار الجزائر، لذا أصبح الاستثمار في مختلف القطاعات بما فيها الصناعية، النقل، البيئة ... والسياحة أحد الأمور الرئيسية الواجب الاعتناء بها والتوجه إليها. لتخلص هذه الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها :

ضعف حجم الاستثمارات الموجه للقطاع السياحي في الجزائر وذلك راجع لعدم الاهتمام بهذا القطاع، وكذلك ضعف الميزانية السنوية المخصصة لتسييره مقارنة بالقطاعات الأخرى وعدم وضعه ضمن القطاعات ذات الأولوية وكذلك جملة العراقيل التي يواجهها الاستثمار السياحي، حيث يؤدي إلى ضعف إيراداته السياحية وبالتالي ضعف نسبة مساهمة القطاع السياحي الجزائري في النمو الاقتصادي .

10/نذير غانية، السعيد بوشول،" تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع والمأمول– دراسة مقارنة بالتجربة التونسية كنموذج ناجح " مداخلة ضمن الملتقى الدولي" **آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة**"يدور محوره حول عرض التجارب العربية في مجال الاستثمار السياحي، المركز الجامعي، بريكة، يومي 30- 31 أكتوبر 2017.

حيث دارت مشكلة هذه الدراسة حول كيفية النهوض والتنمية بالاستثمار السياحي في الجزائر وجعله يواكب التطور الذي حققته الدول الأخرى في هذا المجال ومقارنته بالدولة التونسية حيث لا تقل إمكانيات الجزائر السياحية سوى الطبيعية أو المادية عنها، وبالتالي على الجزائر النهوض بهذا القطاع وتوظيف ما لديها من المقومات السياحية لدفع التنمية نحو الأمام ومواجهة المشاكل الأساسية التي تواجه الاستثمار السياحي، لذا على الدولة أن تضع برنامج إستراتجية واضحة وإرساء قواعد صلبة وخطط بناءة لزيادة الاستثمار السياحي، وجعل الجزائر من أوليات الدول في مجال السياحة ، لتصل هذه إلى جملة من النتائج منها :

أن الاستثمار في قطاع السياحة بالجزائر تعترضه عقبات حالت دون النهوض به وتطويره حيث اختلفت هذه العراقيل وتنوعت في شتى المجالات وكان أهمها الخيارات الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية بعد الاستقلال والوضع الأمني الصعب الذي مرت به البلاد وإن اعتبار التجربة التونسية من أنجح التجارب السياحية في الدول العربية وذلك للآثار الايجابية التي تركتها في شتى الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما جعل قطاع السياحة يساهم في الحد من المشكلات الاقتصادية لها.

11/سعيداني رشيد، " أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية – دراسة حالة الجزائر " مقال في مجلة البشائر الاقتصادية –المجلد الثالث–العدد 2 جوان 2017 .

وتهدف هذه الورقة البحثية لمعرفة واقع وأهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر وهذا من خلال طرح التساؤل الجوهري التالي : ما أهمية الاستثمار السياحي في التنمية الاقتصادية في الجزائر ؟ حيث استخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل واقع الاستثمار السياحي في الجزائر، ومدى مساهمة السياحة في كل من الدخل الإجمالي الخام وتوفير فرص العمل جديدة .

ومن بين النتائج المتوصل إليها هي أن الجزائر تتوفر على إمكانيات سياحية ضخمة يمكن أن تكون بديلا تنمويا إذا أحسن استغلالها، كما توصلت الدراسة إلى أن ضعف أداء القطاع السياحي في الجزائر يعود إلى ضعف الاستثمار في هذا القطاع، وكذا تأخر في انجاز المشاريع المقررة خلال المخططات الوطنية، وتراكمها بسبب سوء التسيير.

12/أبوبكر بداش، "صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات رؤية استكشافية و إحصائية " مجلة بحوث اقتصادية عربية العدد **2014/66** .

ولصاحب المقال إثراء دراسته من خلال الارتكاز على الإشكالية الجوهرية المتمثلة في مدى فعالية السياسات المتبعة من طرف السلطات العمومية لتطوير الصناعة السياحية في الجزائر ؟

تسلط الضوء في دراسته على عرض واستكشاف المقومات الطبيعية والتاريخية التي تعتبر مؤهلات سياحية للجزائر ، كذلك درس وحلل مجموعة من المعطيات الإحصائية المرتبطة بالقطاع السياحي واهم الآثار الاقتصادية لهذا القطاع وعرض أهم المشكلات التي يواجهها الاستثمار السياحي، والتي تشكل تحديا للصناعة السياحية.

ليصل بعد دراسته إلى نتائج نذكر منها :

*عدد السياح بالجزائر يعتبر قليلا وأغلبيتهم هم من الجالية الجزائرية المقيمة في المهجر والذين لا يمكن تصنيفهم سياحا وفق أدبيات السياحة .

*ضعف مساهمة السياحة في التشغيل وفي الناتج الداخلي الخام وفي إيرادات الجزائر من العمل الصعبة مقارنة بدول الجوار.

13 / Jim Phillips – Jamie faulkner–solimar international " Tourism investment and finance " united states agency international development – USAID –

من خلال مقدمة المجلة عرج المؤلفين لذكر أهمية الاستثمار في القطاع السياحي ومساهمته في الناتج المحلي العالمي ولقد تناولت الدراسة مجال تنمية المعلومات والأدوات اللازمة لنجاح تسهيل تمويل المشاريع السياحية المستدامة وتحديدا طرق مساعدة المنظمات والأفراد العاملين مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإجراء دراسات ما قبل الجدوى وفهم السوق وإعداد ملخصات الاستثمار وتحديد مصادر التمويل المحتملة وفهم كيفية تنظيم الصفقات والمشاريع المشتركة والعمل مع الحكومة لإزالة الحواجز أمام الاستثمار السياحي وتوفير فرص أوسع للحصول على الائتمان من خلال الدروس المستفادة من التجارب السابقة والجهود الناجحة لتيسير الاستثمار السياحي.

14/ عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، كباشي حسين قسيمة " الاستثمار السياحي في محافظة العلا

" بحث مقدم إلى الهيئة العامة للسياحة ألآثار ، مجلة مركز المعلومات والأبحاث السياحية ، المملكة العربية السعودية ، الرياض، 2008 .

تناولت الدراسة الاستثمار السياحي ومجالاته في المنطقة المقترحة للدراسة " محافظة العلا " لامتلاكها ثروة سياحية هائلة تتمثل في الموارد التراثية إضافة إلى الاستقرار الأمني الذي تتميز به، هذه المقومات والإمكانات تمثل أهم مجالات الاستثمار السياحي التي من المتوقع أن تتجسد في منافع اقتصادية واجتماعية .

وتهدف الدراسة إلى تشجيع الاستثمار السياحي بمنطقة الدراسة وذلك بإقامة المشروعات السياحية والاستثمار في التجهيزات والتسهيلات ذات الصلة بصناعة السياحة مثل خدمات الإقامة (الفنادق، الشقق، المطاعم، المتنزهات) متبنية في ذلك إستراتيجية التنمية السياحية التي أقرتها منظمة السياحة العالمية **unwot** عام 1993.

ومن بين النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة : ضرورة تكامل جهود كل من القطاع العام والخاص في انجاز المشروعات السياحية مع التركيز على الدور الفاعل للقطاع الخاص الذي شكل حجر الزاوية في صناعة السياحة والاستثمار السياحي إذا ما تمت معالجة المعوقات والمشاكل التي تواجهه.

من المأمول إن تحقق صناعة السياحة والاستثمار السياحي المتوقع في منطقة الدراسة في المشروعات الاستثمارية المقترحة ، الكثير من الأهداف المرسومة للدراسة كتنمية المنطقة اجتماعيا واقتصاديا وتقليل الهجرة منها إلى المدن الكبيرة وتنمية البنى التحتية وتطويرها.

ثانيا:العلاقة بين إشكالية البحث والدراسات السابقة: نأمل من خلال هذه الدراسة تقديم بعض الاختلاف في مجال دراسة الاستثمار السياحي وآثاره المحتملة على التنمية الاقتصادية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وتحديدا بالجزائر نظرا لأن الدراسات السابقة التي عنيت بالموضوع من زوايا أخرى كعوائق الاستثمار السياحي او واقع الاستثمار السياحي، إمكانيات ومقومات السياحة ... الخ

باستثناء دراسة حري المخطارية "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي" لكنها ركزت هذه الدراسة على المؤهلات والمقومات التي تزخر بها تونس والمغرب ومستوى الاستثمار السياحي في الجزائر في ظل مؤهلات الدولتين المجاورتين، لتأتي دراسة بوراوي ساعد "تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي" نجد أن هذه الدراسة ركزت على استراتيجيات التنمية السياحية التي تبنتها دول المغرب العربي للنهوض بالقطاع السياحي.

في حين نجد أن الدراسة الأقرب لإشكالية بحثنا تناولتها سي محمد نادية "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع السياحي في الجزائر".

وبالرغم من تشابه المواضيع السالفة الذكر مع إشكالية بحثنا إلا أننا نجد أغلبها استخدمت عبارة القطاع السياحي بما تتضمنه من شمولية، فعدم تخصص الدراسة على جانب من جوانب القطاع السياحي المتعددة، جعلنا نركز في دراستنا على الاستثمار السياحي بصفة خاصة لما هو مأمول منه في الظروف التي تعيشها بلادنا الحقبة الأخيرة بسبب انخفاض أسعار البترول والتوجه نحو التنوع الاقتصادي من أجل التنمية الاقتصادية ولأن هذه الأخيرة تحظى باهتمام الباحثين وصناع القرار فقد تركز هدفنا حول تحديد أي من المؤشرات التي تؤثر على الاستثمار السياحي وجعله موردا اقتصاديا هاما ينافس باقي القطاعات الاستثمارات .

وستتركز الدراسة الميدانية حول واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال التدفقات الاستثمارية الواردة و أهم المشاريع السياحية الأجنبية، وأهم المعوقات التي تواجه الاستثمار في القطاع السياحي وسبل النهوض به من خلال الاستراتيجيات التي أقرتها الجزائر للوصول للأهداف المرجوة.

خلاصة الفصل الأول

حاولنا من خلال هذا الفصل مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية الوصول إلى أهم المفاهيم الأساسية الأكثر تداولا وشيوعا ، وهذا من اجل بناء الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعتبر ظاهرة اقتصادية بالغة الأهمية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي، أو الدولي، فهي تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، أما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة .

وبما إن الاستثمار الأداة الفعالة لتحريك القطاعات من خلال انشاء مشاريع جديدة أو تجديد المشاريع القائمة، فقد أصبح الاستثمار السياحي يحظى بأهمية كبرى باعتباره من الأنشطة الواعدة لما تتيحه من فرص كبيرة للنجاح وتحقيق عوائد مالية معتبرة.

والاستثمارات السياحية شأنها شأن أي نشاط استثماري في قطاعات أخرى تبحث عن ركيزتين أساسيتين لمباشرة نشاطها في أي مكان وتتمثل في الضمانات والحوافز لتوفير الاستقرار السياسي الذي يشكل مناخا ملائما للإستثمار إلى جانب محفزات عديدة أهمها القوانين والتشريعات وأيضا توافر بنية تحتية ملائمة وانتشار وعي سياحي بين مختلف شرائح المجتمع، هذا ويعد القطاع السياحي قطاعا حساس جدا نظرا لكونه متعدد الأبعاد ومتشابك مع القطاعات الأخرى ما دفع الباحثين والكتاب للاهتمام بدراسة ظاهرتي الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار السياحي من جوانب عديدة، وقد حاولنا تسليط الضوء على بعض الدراسات التي ارتكزت على كل منهما بمفهوميهما الشامل.

الفصل الثاني

"الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر"

تمهيد

لقد سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى تحسين مناخها الاستثماري وبيئة الأعمال من خلال القيام باصطلاحات اقتصادية شاملة قصد جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد إدراكها بأهمية ودور هذا النوع من الاستثمارات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الوطنية، هذا من جهة ومن جهة أخرى رغبتها في استغلال الإمكانيات الضخمة والمتنوعة التي تتوفر عليها خاصة الثروات الطبيعية والطاقوية التي تشكل فرصا حقيقية للاستثمار لكن بقي قطاع المحروقات حائزا على نصيب الأسد من هذه الاستثمارات، إلى أن عرفت أسعار البترول انخفاضا كبيرا في السنوات الأخيرة مما جعل الكثير من السياسيين ورجال الاقتصاد ينادون بضرورة تنويع مداخيل الاقتصاد الوطني للقضاء على هشاشته وارتباطه بالريع البترولي من خلال تفعيل القطاعات الاقتصادية الأخرى القادرة على خلق القيمة المضافة والمعول عليها بعد البترول كالصناعة، الزراعة والسياحة هذه الأخيرة التي يمكن أن تكون صناعة قائمة بذاتها إذا ما تم الاستثمار فيها استثمارا أمثلا خاصة والجزائر تملك كل المقومات اللازمة لذلك من طبيعة ساحرة وإرث ثقافي وتاريخي مازال يشهد على الحضارات التي تعاقبت على البلاد والتي تمكنها من استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة في سبيل تنميته

من أجل كل ما ذكرنا سوف نشير من خلال هذا الفصل الى :

- الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر بين النوايا والانجازات .
- واقع الاستثمارات الأجنبية السياحية في الجزائر .
- معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي وافاق النهوض به .

المبحـــث الأول

الاستثمار الأجنبي المباشر بين النوايا و الانجازات بعد التسعينيات

سعت الدولة الجزائرية الى استقطاب المزيد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في خطوة منها لسد الفجوة الموجودة بين الاستثمار والمدخرات المحلية في مختلف القطاعات ، حيث تنبع أهمية المناخ الاستثماري من خلال أثره على جلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية ، ففي هذا المبحث سنحاول التطرق الى الجهود المبذولة من طرف الجزائر المتمثلة في جملة الاصلاحات التشريعية المتعلقة بالاستثمار ، وكذا واقع الاستثمار الاجنبي المباشر من خلال حجم التدفقات الواردة اليها.

أولا: مكانة الاستثمار الأجنبي في الجزائر في ظل الإصلاحات في الجزائر

لقد عالجت الجزائر مسألة الاستثمارات الأجنبية منذ الاستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة حيث صدرت عدة تشريعات تضمنت العديد من الحوافز والمزايا للمستثمر.

1/ التشريعات المتعلقة بتطوير الاستثمار

تعتبر الجزائر إحدى الدول التي أبدت رغبتها للاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد مسيرة التنمية المطبقة في ضل النظام الاشتراكي والأزمة النفطية سنة 1986 وبلوغ حجم المديونية مستويات عالية مما ألزم السلطات الجزائرية تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة إبتداءا من التسعينات وهذا بتطبيقها لبرنامج الإصلاح الهيكلي بغية تهيئة المناخ الملائم لجلب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وفيما يلي سنعرج لأهم التشريعات التي عالجت موضوع الاستثمار الأجنبي بعد التسعينات

*الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار[1]:

جاء هذا القانون ليحرر الاقتصاد ويشجع الاستثمارات الأجنبية التي تهدف إلى إنتاج سلع وخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدماتية مع حماية البيئة والإقليم، والسماح بتطبيق أسلوب الامتياز والرخصة في الاستثمار الأجنبي المباشر، والجديد في هذا القانون هو تطوير مفهوم الاستثمار ليشمل عمليات الخوصصة، بالإضافة إلى إنشاء شباك موحد على شكل وكالة وطنية لتطوير الاستثمار ANDI تضم كل الهيئات ذات العلاقة بالاستثمار وإصدار التراخيص كما تم إنشاء المجلس الوطني للاستثمار والذي يشرف عليه رئيس الحكومة،

[1] الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار- الجريدة الرسمية- العدد 47 .

هذا الأخير مكلف باقتراح الاستراتيجيات المناسبة لتطوير الاستثمار وتحديد أولوياته واقتراح التدابير التحفيزية للاستثمار [2] .

*الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جوان 2006[3].

جاء هذا الأمر المعدل والمتمم للأمر المتعلق بتطوير الاستثمار 01-03 حيث يوفر 06-08 عدة ضمانات لحماية أي استثمار تتمثل أساسا في عدم المساس بالامتيازات المحصل عليها وإمكانية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة بالإضافة إلى وجود تغطية لهذه الاستثمارات من خلال المعاهدات والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف لتشجيع وحماية الاستثمارات، مع إمكانية الطعن الإداري والقانوني في اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين الدولة الجزائرية والمستثمرين الأجانب حيث يعتبر هذا القانون السائد والمتعامل به في الوقت الحالي.

كما انه في هذا الصدد صدرت عدة تعديلات في إطار الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، كل تعديل ينص على مجموعة من المبادئ نذكر بعض التعديلات

- المرسوم التنفيذي رقم 06-355 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006
- المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006
- المرسوم التنفيذي رقم 06-357 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006
- المرسوم التنفيذي رقم 07-08 المؤرخ في 11 جانفي 2007 (الجريدة الرسمية، العدد 4، 14 جانفي 2007)
- القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 25 جويلية 2008 (الجريدة الرسمية العدد 61-02 نوفمبر 2008).
-الأمر 09-01 لمؤرخ في 22 جويلية 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية عدد 44)[4].

2/ الامتيازات الممنوحة والضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

2-1 الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد أكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في بناء وتطوير ونمو الاقتصاد الوطني وهذا من خلال الضمانات الممنوحة والمذكورة والمنصوص عليها قانونا وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر والدول ونذكرها كالتالي:

[2] خيالي خيرة ، "دور الاستثمار الاجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الاشارة الى حالة الجزائر – دراسة تحليلية (2000-2012) أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015 -2017 ،ص 88.

[3] الامر رقم 06-08 الصادر في 15 جوان 2006- الصادر بالجريدة الرسمية – عدد 47.

[4] خيالي خيرة ، مرجع سبق ذكره، ص 89 .

** مبدأ الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار:

هذا المبدأ يضمن الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي مخصصة للدولة، كالصحة العمومية، التربية والتعليم.

كما أن هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات، إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة، كما يسمح بإنشاء استثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (**SARL**) أو في شكل شركة باسم جماعي (**SNC**) أو في شكل شركة ذات أسهم (**SPA**)[5].

* *مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالمستثمرين والاستثمارات:

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 والتي ورد فيها : "يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الاشخاص الطبيعيين والمعنويين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار[6].

** مبدأ ثبات النظام القانوني الخاص بالاستثمارات وتيسير الإجراءات :

المقصود هنا هو تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الاستثمارات الذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، ومن ضمن الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر 01-03 ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر والتي تقتضي "بان لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة[7].

** الالتزامات الدولية الناجمة عن فعل الاتفاقيات المبرمة :

إن الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر ثنائية كانت أو متعددة الأطراف أثرها في منح الارتياح للمستثمر الأجنبي، وهذا لكونها التزامات دولية لها قوة القانون الدولي من حيث التطبيق والأولوية، كما أن التشريع الجزائري اقر ذلك بنص صريح مفاده المساواة بين المستثمر الأجنبي والمحلي .

فالجزائر وإيمانا منها بضرورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الاستثمار على إقليمها وفي جميع الميادين الاقتصادية أبرمت عدة اتفاقيات مع العديد من الدول المتباينة النظم والتوجيهات[8].

5 كريمة قويدري ،" الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر"، رسالة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2010-2011، ص ص 66-67.

6 المرسوم التشريعي 93-12. المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار ، الجريدة الرسمية، العدد 64

7 خيالي خيرة، مرجع سبق ذكره، ص 94.

8 كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 68.

2-2 الحوافز الممنوحة للمستثمرين حسب النظام العام والنظام الخاص :

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا أدرجها ضمن النظامين، النظام العام والنظام الخاص (الاستثنائي) ذلك انه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها في إطار النظام العام فانه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي من مزايا وإعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شانها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة، وفيما يلي أهم الحوافز الممنوحة للمستثمرين .

*** *النظام العام للحوافز :**

يقوم هذا النظام على منح الامتيازات على أساس السياسة الوطنية للاستثمار وتهيئة الإقليم وتقتصر المزايا الممنوحة للمستثمرين في هذا النظام على المراحل الأولى لانجاز المشروع وبداية تشغيله وتستفيد الاستثمارات من:

– تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع؛

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار ؛

– الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني[9].

*** *النظام الخاص للحوافز :**

يتم منح الامتيازات في نظام الاستثناءات على أساس مرحلتين وهي مرحلة بدء الانجاز للاستثمار، ومرحلة الانطلاق في الاستغلال :

1/ في مرحلة بدء الانجاز للاستثمار :

تستفيد الاستثمارات المعنية من :

– تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال ؛

– الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة TVA فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار، سواء كانت مستوردة أو مقتناة من السوق المحلية وذلك عندما تكون هذه السلع والخدمات موجهة لانجاز عمليات تخضع للضريبة على القيمة المضافة ؛

[9] كريمة قويدري، مرجع سبق ذكره، ص 69.

– تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز المشروع .

2/ **في مرحلة انطلاق الاستغلال** :

بعد معاينة انطلاق الاستغلال تمنح المزايا التالية :

– الإعفاء لمدة 10 سنوات من النشاط الفعلي من الضريبة على أرباح الشركات ومن الضريبة على الدخل الإجمالي على الأرباح الموزعة، ومن الدفع الجزافي، ومن الرسم على النشاط المهني ؛

– إعفاء لمدة 10 سنوات ابتداءا من تاريخ الاقتناء من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في إطار الاستثمار ؛

– منح مزايا إضافية أن تحسن أو تسهل الاستثمار .

والشكل الموالي يوضح مؤشر حماية المستثمرين في الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول .

الشكل (2-1): مؤشر حماية المستثمرين بالجزائر

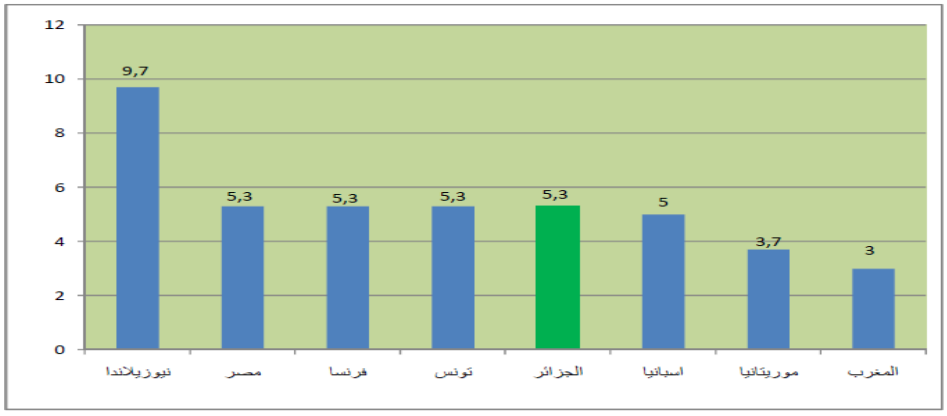

المصدر : كريمة قويدري ،مرجع سبق ذكره ، ص 71.

ثانيا : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

حاولت الجزائر في السنوات الأخيرة الوصول الى معدلات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال الجهود المبذولة من طرف السلطات الحكومية في اطار تهيئة المناخ الاستثماري وتوفير كافة الضمانات والامكانيات التي من شأنها جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

1- تدفقات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة الى الجزائر:

شكلت الجزائر منذ سنة 2000 منطقة جذب للاستثمارات الاجنبية المباشرة لاسيما بعد الاصلاحات التي مست مختلف الجوانب خاصة الجانب التشريعي من خلال اصدار قانون 2001 والمتعلق بتطوير الاستثمار والهادف الى تهيئة مناخ الاستثمار والجدول الموالي يوضح تدفقات حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة الى الجزائر للفترة الممتدة من 2006-2016

الجدول (2-1) تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر للفترة الممتدة بين 2006-2016

ا لوحدة : مليون دولار

الاستثمارات الاجنبية المباشرة / السنوات	الأرصدة	التدفقات
2006	10110,18	/
2007	11853,51	1743,33
2008	14485,22	2631,71
2009	17238,96	2753,76
2010	19540,20	2301,22
2011	22120,56	2580,36
2012	23619,98	1499,42
2013	25312,87	1692,89
2014	26819,60	1506,73
2015	26232,29	- 587,31
2016	27778,29	1546

*تدفق السنة الحالية = رصيد السنة الحالية – رصيد السنة التي قبلها.

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2017،ص 120.

من الجدول **(01)** حسب تقديرات الاونكتاد فقد بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر نهاية 2016 نحو 27.7 مليار دولار حيث تمثل نسبة 0.1% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة في العالم والمقدرة 26,728 مليار دولار[10] خلال نفس السنة. أما عن تدفقات الاستثمار فقد شهدت الجزائر استثمارات أجنبية مباشرة ايجابية خلال فترة 2006 -2016 ماعدا سنة 2015 حيث كانت أسوءا حصيلة لها في هذا المجال حيث سجلت حصيلة سالبة بقيمة 587 مليون دولار أي 0.58 مليار دولار وذلك راجع للازمة الاقتصادية التي حلت بالجزائر والتي أدت إلى عزوف المستثمرين على الوجهة الجزائرية ولعل من أسباب العزوف نذكر:

* عدم الوضوح في مجال التشريعات والقوانين المتغيرة ومسار استثمار مرهق نتيجة البيروقراطية الإدارية.

[10] مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2017،ص 6.

* مساهمة غياب الاستثمار في القطاع الطاقوي في تسجيل الجزائر مثل هذه الحصيلة أيضا ، مثال على ذلك انكماش نشاط الشركات الجزائرية على رأسها سونطراك.

والملاحظ أن قطاع الطاقة شكل أحد أهم المصادر خلال السنوات الماضية، إلا أن دخول القطاع في أزمة وهذا نتيجة لتدهور أسعار النفط في صيف 2014، وغياب البدائل جعل الاستثمارات الأجنبية تشح، وأضحت الجزائر من بين الدول القليلة التي سجلت ناتجا سلبيا خلال 2015 لتستطيع فيما بعد جلب 1.5 مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2016 وذلك راجع جزئيا لتحسن السياسات الاستثمارية والتحسن الأخير الذي عرفه الإنتاج النفطي.

كما أن الجزائر حاولت تشجيع الاستثمار من خلال التحفيزات الجبائية والمنشآت الضرورية للمشاريع الاستثمارية، والجدول الموالي يوضح مدى استقطاب الجزائر للاستثمارات الاجنبية المباشرة

الجدول (2-2) تطور مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى الجزائر

خلال الفترة 2003 الى 2016

السنة	عدد المشاريع	التكلفة (مليون دولار)	عدد الوظائف
2003	23	5046 .3	4732
2004	19	857.2	3334
2005	45	10545.3	1149
2006	50	9686.6	9491
2007	29	4070.1	5711
2008	75	16408.2	27305
2009	32	2605.1	5872
2010	21	1367.4	3797
2011	27	1431.6	2565
2012	18	2376.8	4951
2013	16	4284.6	7298
2014	13	535.5	2130
2015	13	749.4	3758
2016	18	4697	12047
الاجمالي	399	64661	104040

المصدر : – مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2016، ص 119.

– مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2017، ص 122.

استقطبت الجزائر العديد من مشاريع الاستثمار الأجنبي خلال الفترة ما بين 2003 و 2016 حيث بلغ عدد المشروعات 399 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 331 شركة عربية وأجنبية وتشير التقديرات إلا أن التكلفة الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 65 مليار دولار وتوظف نحو 104 ألاف منصب شغل، حيث يرجع ذلك التطور إلى طبيعة القوانين والتشريعات التي أقرتها الحكومة الجزائرية والتي تضمنت عدة تسهيلات ومزايا جمركية وتبسيط الإجراءات الإدارية، هذا إضافة التي سلسلة الإصلاحات التي أدخلت على المنظومة المالية والمصرفية وكذا العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع مجموعة من الهيئات والمنظمات الدولية .

2/التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر :

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواء كانت دولا أجنبية أو عربية والجدول الموالي يوضح أهم الدول المستثمرة في الجزائر للفترة ما بين يناير 2003 ومايو 2015.

الجدول (2-3) الاستثمارات الواردة إلى الجزائر ما بين يناير 2003 و مايو 2015 .

الترتيب	الدول المصدرة	عدد الشركات	عدد الوظائف	عدد المشروعات	التكلفة بالمليون دولار
01	الامارات	25	11561	26	15280
02	اسبانيا	20	6702	24	7860
03	فرنسا	62	10011	81	5950
04	فيتنام	02	1999	02	4743
05	سويسرا	07	5874	12	4538
06	مصر	09	7350	11	4178
07	المملكة المتحدة	18	2033	24	3738
08	الولايات المتحدة	31	3210	34	3303
09	الصين	12	9566	12	2658
10	لوكسمبورغ	01	4349	03	2447
11	قطر	02	3089	02	2150
12	تركيا	05	4628	05	1941
13	روسيا	03	580	04	1346
14	تونس	17	2018	22	1132
15	السعودية	08	3464	13	933

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 119.

إستنادا إلى بيانات الجدول (03) يتضح ما يلي:

أنه خلال الفترة المذكورة بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعا، يتم تنفيذها من قبل 306 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو68 مليون دولار وتوظف نحو 93 ألف عامل تقريبا[11].

تعد الإمارات هي أكبر دولة عربية وأجنبية مستثمرة في الجزائر بتكلفة استثمارية تقدر بـ 15280 مليون دولار، وبـ 26 مشروع، حيث ترتكز هذه الاستثمارات في القطاعات غير النفطية، لتليها إسبانيا بتكلفة استثمارية بقيمة 7,860 مليون دولار و بـ 24 مشروع من إجمالي المشاريع المقامة في الجزائر، بينما تحل فرنسا كثالث مستثمر في الجزائر بحوالي 5950 مليون دولار لقيمة تكلفة استثماراتها، فالبرغم من أن فرنسا لديها أكبر عدد من الشركات المستثمرة في الجزائر (62 شركة)، وأيضا أكبر عدد من المشاريع (81 مشروع) إلا أن عتبة استثماراتها كانت أقل من الإمارات وإسبانيا، فأغلب الاستثمارات الفرنسية تنشط في مجالي الاسمنت والصناعات الصيدلية.

أما عن تواجد البلدان العربية في الجزائر كدول مستثمرة فكان تواجد ضعيف وتعتبر قيمة المشاريع الاستثمارية في الجزائر، قيمة ضئيلة نظرا لحجم الاتفاقيات الموقعة بين الجزائر وباقي الدول العربية في مجال التعاون الاقتصادي. بالنسبة للدول العربية فتعد كل من مصر، قطر، تونس، والسعودية من أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الاتصالات، وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات، وتعتبر الاستثمارات المصرية خلال الفترة من يناير 2003 إلى مايو 2015 هي الأكبر قيمة حيث تقدر بـ 4178 مليون دولار، وبعدد 9 شركات و 11 مشروعا وتوفير 7350 منصب عمل لتأتي بعدها قطر بتكلفة استثمارية تقدر بـ 2150 مليون دولار، ثم تليها تونس بتكلفة استثمارية أقل تقدر بـ 2132 مليون دولار بالرغم من كبر عدد الشركات التي أحصيت بـ 17 شركة وكثرة مشاريعها بـ 22 مشروع .

[11] مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 118.

الشكل (2-2) أهم الدول المستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 و مايو 2015 .

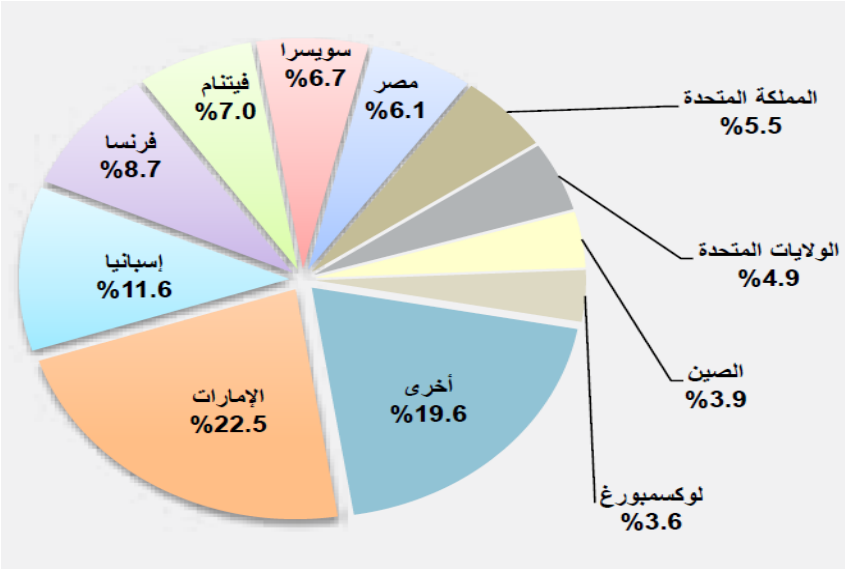

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 119.

إن الشكل (02) يعبر عن نسبة قيمة استثمارات كل دولة على إجمالي قيمة الاستثمارات الكلية، ومن خلال قراءتنا لهذا الشكل نلاحظ أن الإمارات، اسبانيا، وفرنسا تحتل المراتب الأولى بنسب 22.5% ، 11.6% ، 8.7% على التوالي بحجم استثمارات 29 مليون دولار، لتأتي بعد ذلك كلا من فيتنام، سويسرا، مصر في المراتب الرابعة الخامسة والسادسة بنسب 7 %، 6.7 %، 6.1% متتالية .

3/ توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر حسب الشركات المستثمرة :

توجد داخل الجزائر مجموعة من الشركات الأجنبية التي تنتمي إلى دول مختلفة، والتي لديها العديد من الاستثمارات الأجنبية، والجدول الموالي يوضح أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر مع عدد مشاريعها وقيمة هذه المشاريع.

الجدول (2-4) أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر ما بين يناير 2003 و مايو 2015.

الترتيب	االشركـــة	المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	Emirates International Investment Company	01	3000	3000
02	Vietnam Oil end Gaz Corporation Petrovietnam	02	1999	4743
03	Repsol sa	02	839	3565
04	Jelmoli Holding AG	05	4500	3539
05	Total Co	03	961	3465
06	Orascom Group	06	3541	2814
07	Arcelor Mittal	03	4349	2447

08	British Petroleum (BP)	03	485	2384
09	Groupo Ortiz Construccion Y Servicios Del Mediterranoo	04	2434	2049
10	China National Petroleum (CNPC)	02	291	1991
	Other Companies	344	70754	36043
	الإجمالي	375	93153	68040

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 119.

من خلال اطلاعنا على هذا الجدول تبين لنا أن :

أغلب الشركات تنشط في قطاع النفط والغاز والصناعة البتروكيمياوية، حيث جاءت الشركة الإماراتية Emirates International Investment Company في المرتبة الأولى وهذا لكبر قيمة استثماراتها، فقد بلغ حجم استثمار الشركة 5000 مليون دولار، وتوفير عدد وظائف يقدر 3000 منصب عمل.

أما المرتبة الثانية فأحتلتها الشركة البترولية الفيتنامية Vietnam Oil and Gaz Corporation (Petrovietnam حيث بلغت قيمة استثماراتها 4743 مليون دولار، وبتوفير لحوالي2000 منصب عمل.

بينما جاءت المرتبة الثالثة لشركة REPSOL SQ الاسبانية التي تعمل في مجال استكشاف وانتاج النفط الخام والغاز الطبيعي، إضافة الى تكرير النفط والمواد الخام الأخرى وتبلغ قيمة استثماراتها 3565 مليون دولار. وحلت الشركة السويسريةJelmoli Holding AG في المرتبة الرابعة بقيمة استثمارات بلغت 3539 مليون دولار، وهي شركة قابضة تنشط في مجال المحلات والعقارات، بينما كان عدد المشاريع 5. ونجد في المرتبة الخامسة الشركة الفرنسية Total Coبقيمة 3465 مليون دولار وبـ 3 مشروعات وأيضا بـ 961 منصب عمل.

وتحتل المرتبة السادسة الشركة المصرية (Orascom Group) بحجم استثمارات 2814 مليون وهي شركة مختصة بالاتصالات والبناء وتحتل الشركات (British Petroleum BP) البريطانية والشركة الصينية China National Petroleum (CNPC) المراتب الأخيرة بحجم استثمارات يقدر بـ 2384 مليون دولار، 1991 مليون دولار على التوالي. من الملاحظ أن اغلب الشركات المهمة المستثمرة في الجزائر تنشط في قطاع المحروقات باعتباره القطاع الحيوي في الاقتصاد الجزائري .

4/ توزيع مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الجزائر حسب القطاعات المستثمرة : إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة وقدرات إنتاجية كبيرة، وفي الجدول الموالي سنحاول الإشارة إلى أهم القطاعات الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

الجدول (2-5) أهم الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي ما بين يناير 2003 و مايو 2015.

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار
01	الفحم و النفط و الغاز الطبيعي	22	28	6489	19،130
02	المعادن	17	21	16486	14،371
03	العقارات	14	19	14199	13،343
04	المواد الكيميائية	12	14	3863	7،294
05	الفنادق و السياحة	8	12	5826	2،678
06	البناء و مواد البناء	9	14	3726	2،238
07	خدمات الإعمال	39	39	1815	1،599
08	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	20	28	14728	1،252
09	المنسوجات	9	9	3678	997
10	التخزين	2	3	1،789	858

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار و ائتمان الصادرات، الكويت، 2015، ص 119.

نلاحظ من الجدول(05) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع الفحم والنفط والغاز الطبيعي مكانة الصدارة من حيث تكلفة الاستثمار التي تقدر بـ 19130 مليون دولار من القيمة الإجمالية، وبعدد 28 مشروع، وبنسبة28.1 % .

يليها قطاع المعادن الذي حصل على نسبة 21.1 % من النسبة الإجمالية لقيمة الاستثمارات، بينما كانت تكلفة استثماره تقدر بـ 14371 مليون دولار، وحل قطاع العقارات ثالثا بـ 19 مشروعا وبتكلفة استثمارية تقدر بـ 13343 مليون دولار وبتوفير 14199 منصب عمل. بينما احتل قطاع الفنادق والسياحة المرتبة الخامسة بعد قطاع المواد الكيميائية الذي جاء في المرتبة الرابعة بتكلفة استثمارية تقدر بـ 7,294 مليون دولار، وبتوفير 3863 منصب عمل. وتبقى تكلفة الاستثمارات ضعيفة في قطاع الفنادق والسياحة حيث قدرت بـ 2,678 مليون دولار، و 5826 منصب عمل، ولم يستقطب هذا القطاع سوى 12 مشروعا، بما نسبته 3.9 % حيث تبقى هذه النسبة ضعيفة مقارنة بالأرقام المحققة في القطاعات الأخرى.

ورغم احتلاله المركز الأول قطاع خدمات الأعمال بـ 39 مشروعا، إلا أن تكلفة استثماره كانت ضعيفة جدا حيث قدرت بـ 1,599 مليون دولار، وبنسبة 2.3% من إجمالي الاستثمارات. ولم يحظ قطاعي المنسوجات والتخزين بالمستويات المرغوبة، رغم أهميتها فقطاع المنسوجات لم يسجل سوى 1.5 % من نسبة القيمة الإجمالية للاستثمارات، بينما قطاع التخزين سجل أضعف نسبة بـــ1.3 %.إن التدفقات المالية الفعلية التي دخلت الجزائر في شكل استثمارات مباشرة تبقى متواضعة جدا، ورهينة قطاع المحروقات.

المبحث الثاني

واقع الاستثمارات الأجنبية السياحية في الجزائر

إن تحقيق استثمار سياحي متنامي سيساهم في التنمية السياحية، حيث أن الاستثمار الأداة الفعالة لتحريك القطاع من خلال إنشاء مشاريع جديدة أو تجديد المشاريع القائمة، وفي هذا الصدد أصبح الاستثمار السياحي يحظى بأهمية كبيرة سواء كان هذا الاستثمار أجنبي أو محلي ، اذ تعمل السلطات على تشجيعه وترقيته. ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق الى تطور المؤشرات السياحية في الشكل البشري والنقدي وكذا واقع كل من الاستثمارات السياحية الاجنبية ومدى مساهمتها في تنمية الاستثمارات السياحية في الجزائر.

أولا: المقومات المادية للاستثمار السياحي في الجزائر:

1- من ناحية المؤشرات السياحية :

تعتبر الجزائر من بين الدول القلائل على المستوى العالمي التي تتمتع بموارد ومناخات سياحية مختلفة ومتنوعة تسمح لها بممارسة مختلف أنواع السياحة.

1-1 مؤسسات الإيواء السياحي: (الطاقة الفندقية)

إضافة إلى ما تزخر به الجزائر من إمكانيات طبيعية وتاريخية وثقافية مهمة غير إنها تبقى غير كافية من اجل صناعة السياحة، وعليه لابد من دعم هاته المقومات بإمكانات مادية لتسهيل النشاط السياحي وذلك من خلال توفير طاقة فندقية بمختلف تصنيفاتها والبنية التحتية لتسهيل وتحسين الخدمات للسواح.

1-1-1 تطور عدد الفنادق وطاقة الإيواء :

تمثل المقومات الفندقية إحدى المؤشرات المهمة في قياس مدى تطور وتقدم القطاع السياحي في اي بلد، والجزائر من بين الدول التي تعمل جاهدة على تحسين قدرات الاستقبال.

الجدول (2-6) تطور وضعية مؤسسات الإيواء السياحي في الجزائر خلال الفترة 2006/2016.

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المنشأت السياحية (الفنادق)	1136	1140	1147	1151	1152	1184	1155	1176	1185	1195	1231
عدد الأسرة	84869	85000	85876	86383	92377	92737	96898	98804	99605	102244	107400

Source: -www.ons.dz / Tourisme-.Rtml 14/04/2018 :22:53

- https :// www.algerie-eco.com 2017/05/20

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ التزايد المستمر لعدد الفنادق والأسرة في الجزائر خلال الفترة 2006- 2016 حيث بلغت الزيادة في عدد الفنادق خلال تلك الفترة بـ 97 فندق، أما عن عدد الأسرة فبلغت حوالي 107420 سرير سنة 2016 بعد ما كانت حوالي 84869 سرير سنة 2006 أي بنسبة زيادة 26.5% و يمكن تفسير هذه الزيادة في عدد الفنادق والأسرة إلى الاهتمام والتوجه نحو هذا المجال ومعرفتهم بمدى أهمية الفنادق في تطوير القطاع السياحي. ولكن هذا التزايد المستمر كان بمعدل بطئي وكذا متوسط القدرة الاستيعابية للفنادق، فمثلا خلال سنة 2015 بلغ هذا المتوسط ما يقارب 85 سرير في الفندق الواحد وعليه فلا بد أن يحظى بالمكانة التي تمكنه من استقبال عدد أكبر من السياح، إضافة إلى الأهمية الاقتصادية الكبرى للفنادق إذا ما علمنا أن حوالي 40 % من نفقات السائح ينفقها على خدمات الإقامة.

1-1-2- تصنيف عدد الأسرة:

يمكن تصنيف الفنادق إلى عدة أنواع حيث نذكر ما قسم حسب الدرجات وما قسم حسب الشكل القانوني وسنحاول حصر عدد الأسرة حسب تصنيفات الفنادق كما يلي:

***حسب الدرجات :**

لقد تطورت طاقات الإيواء في الجزائر في مختلف الأصناف لكن بنسب متفاوتة والجدول أدناه يمثل تطور طاقات الإيواء حسب درجات الفنادق للفترة 2006-2016.

الجدول (2-7) تطور طاقات الإيواء حسب الدرجات من 2006الى 2016.

التصنيف / السنوات	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	نجمين	نجمة واحدة	بدون تصنيف	الإجمالي
2006	5455	3743	11225	5843	2378	56225	84869
2007	5455	3743	11225	5843	2378	56356	85000
2008	5455	3743	11601	5843	2378	56856	85876
2009	5455	3950	11700	6044	2378	56856	86383
2010	4948	3560	13090	8070	3804	58905	92377
2011	4948	3750	13180	8070	3804	58985	92737
2012	4242	1600	5775	4605	8407	72269	96896
2013	4242	1600	5775	4605	10639	71943	98804
2014	4242	1800	5829	4605	10639	72490	99605
2015	4242	1800	5829	4605	11295	74473	102244
2016	6734	2810	7045	4425	11295	75111	107420

المصدر: من اعداد الطالبات ، من ONS لعدة سنوات

الشكل (2-3) تطور طاقات الإيواء حسب الدرجات من 2006 الى 2016.

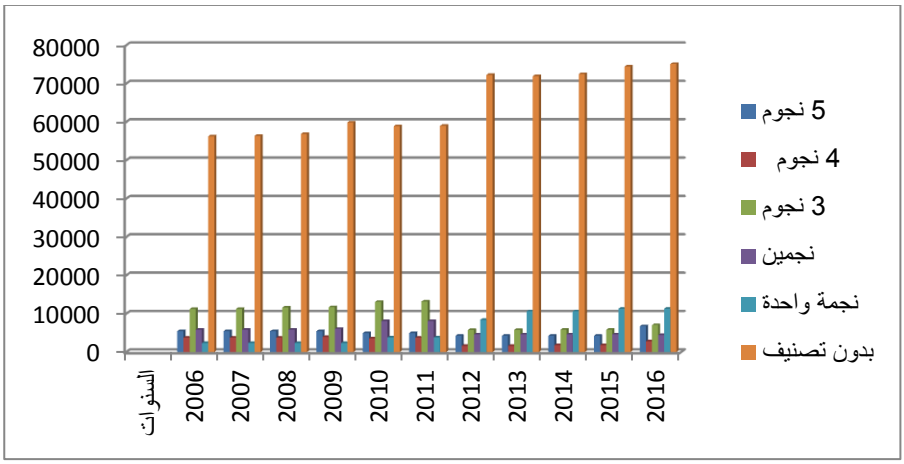

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على معطيات الجدول رقم 07

من الجدول (07) نلاحظ أن طاقة الإيواء قد تطورت بشكل مستمر من سنة 2006 إلى سنة 2016 من إجمالي طاقة الإيواء كانت من نصيب عدد الأسرة في الفنادق غير المصنفة أي بدون نجمة، ثم الفنادق ذات ثلاثة نجوم إلى غاية 2011 لتكون الفترة الموالية من نصيب الفنادق المصنفة ذات نجمة واحدة، واختلاف هذا التوزيع للطاقة الفندقية حسب فئاتها راجع للوضع الاقتصادي للدولة وطبيعة السياح الوافدين إليها. وكذلك يرجع إلى كلفة الفنادق المرتفعة ومردوديتها التي تأتي متأخرة بعض الشئ مما جعل المستثمرين الخواص يعزفون على الدخول في مشاريع هذا القطاع .

وكذا قلة خبرة المستثمرين الجزائريين فيه . والشكل أعلاه يوضح ان عدد الأسرة في تزايد مستمر ولكن بوتيرة ضعيفة حيث يعد تطورا هزيلا والذي قدر بمعدل26.57 % بنسبة اجمالية للفترة المحددة رغم كل الإجراءات والتشجيعات التي بذلتها الدولة من أجل زيادة الاستثمار في المشاريع الفندقية كما ونلاحظ أن الفنادق ذات صنف نجمة أو نجمتين و الفنادق بدون تصنيف كانت أكثر من الفنادق ذات فئة ثلاثة نجوم وأربعة وخمسة نجوم وكما ذكرنا هو راجع لتكلفة المشروع جد العالية في الخدمات الراقية وبالتالي نقص استثمار القطاع العام في هذا الصنف من الفنادق لضخامة استثماراتها وقلة عائداتها هذا من جهة ومن جهة أخرى عزوف الشركات العالمية للفنادق الاستثمار في الجزائر، مما يجعل المستثمر الخاص يستثمر في الفنادق غير المصنفة التي لا تكلف مصاريف كبيرة في إنجازها وتسيرها.

*** الطاقة الفندقية بحسب عدد الفنادق :**

ومن حيث توزيع الطاقة الإيوائية بحسب عدد الفنادق وفق تصنيفها في الجزائر يعطي الجدول التالي:

جدول (2-8) تطور مؤسسات الإيواء حسب الدرجات من 2006-2016 .

التصنيف / السنوات	5 نجوم	4 نجوم	3 نجوم	نجمين	نجمة واحدة	بدون تصنيف*	الاجمالي المصنف	الإجمالي العام
2006	13	54	145	155	97	670	464	1134
2007	13	54	145	157	97	674	466	1140
2008	13	53	142	160	99	680	467	1147
2009	13	57	152	148	101	680	471	1151
2010	13	39	77	72	58	893	259	1152
2011	13	64	60	74	58	915	269	1184
2012	08	05	38	46	116	942	213	1155
2013	08	05	38	46	149	928	246	1174
2014	08	06	39	46	149	937	248	1185
2015	08	06	39	46	158	938	257	1195
2016	13	12	51	46	158	952	279	1231

المصدر: – من إعداد الطالبات ، من ONS لعدة سنوات

– وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية لعدة سنوات

* وتشمل الفنادق بدون تصنيف إضافة إلى الإقامات السياحية والنزل أو الشقق المفروشة العائلية والريفية محطات الاستراحة، وقرى العطل وهياكل أخرى موجهة للفندقة حسب تصنيف وزارة السياحة .

يلاحظ من الجدول (08) بان الفنادق المصنفة قدر عددها في سنة 2016 بـ 279 فندق مصنف من إجمالي الفنادق والمؤسسات المعدة لاستقبال السياح في الجزائر والتي بلغ عددها 1231 وحدة في نفس السنة اي ما يعادل 22.66 %. فقط هي حصة الفنادق المصنفة في الجزائر والتي لوحظ عليها أنها تناقصت بعد أن كانت 464 وحدة سنة 2006، ولعل أهم سبب في هذا التناقص هو تخفيض درجات هذه الفنادق إلى الدرجات الدنيا. إذ شهدت الوحدات والمؤسسات الفندقية غير المصنفة سنة 2016 ارتفاعا مذهلا عما كانت عليه سنة 2006 بمعدل تغيير 42.08 %.

إن تناقص الفنادق المصنفة بهذا القدر أمر ملفت للانتباه، مما يجب التأكيد على الشروط المعتمدة دوليا في مجال الفندقة، وتحسين مستوى الخدمات فيها، وتوفير الظروف الصحية والأمنية للسياح داخل هذه المؤسسات . وإن التتبع لتطورات الحظيرة الفندقية في الجزائر نجـــدها في الأمس القريب عرفت عجزا في هياكل الاستقبـــال

وعراقيل كبيرة تحول دون اكتساب الفنادق للصمعة وصورة راقية تعكس جودة الخدمة التي يفترض ان تتميز بها، ويعود ذلك الى تهميش القطاع بشكل رهيب واعتباره قطاع غير حيوي أو ثانوي وذلك بحكم وجود قطاع المحروقات، وعدم الاهتمام به من طرف الوزارة الوصية، إلا في الآونة الأخيرة وبعد انهيار سعر المحروقات وبإتباع الحكومة سياسة جديدة والتي بدورها بدأت في إعطاء ثمارها وهذا من خلال تزايد عدد مؤسسات الإيواء السياحي بمختلف أصنافها بين أواخر سنتي 2013 و 2014 لنلاحظ التزايد الذي وصلت إليه نهاية 2016 لكل من عدد الفنادق والأسرة على التوالي لتصل إلى أرقام جد هائلة 1231 و 107420.

*** حسب الملكية القانونية :**

إن الاستثمار في القطاع السياحي يمكن ان يكون من طرف الدولة او من طرف الخواص او يمكن ان يكون مختلط ففي الجزائر تتنوع ملكية الفنادق فمنها ما هو عام ملك للدولة ومنها ما هو ملك للخاص سواءا كانوا جزائريين او أجانب ومنها ما هو مختلط بين العام والخاص، والجدول (09) يبين توزيع عدد الأسرة حسب ملكية الفندق من سنة 2007 إلى 2014.

الجدول (2-9) توزيع عدد الأسرة حسب ملكية الفندق من 2007-2015.

الملكية / السنة	عدد الاسرة و الفنادق	عام	خاص	جماعات محلية	مختلط	المجموع
2007	عدد الاسرة	22000	60373	2627	-	85000
	عدد الفنادق	83	998	59	-	1140
2008	عدد الاسرة	22226	61000	2650	-	85876
	عدد الفنادق	90	998	59	-	1147
2009	عدد الاسرة	22436	61885	2062	-	86383
	عدد الفنادق	97	1005	49	-	1151
2010	عدد الاسرة	15597	71184	2118	3478	92377
	عدد الفنادق	65	1045	36	6	1152
2011	عدد الاسرة	15597	71484	2118	3478	92737
	عدد الفنادق	68	1071	36	9	1184
2012	عدد الاسرة	/	/	/	/	/
	عدد الفنادق	/	/	/	/	/
2013	عدد الاسرة	18613	74313	2006	3872	98804
	عدد الفنادق	65	1062	42	7	1176
2014	عدد الاسرة	18613	74744	3134	3114	99605
	عدد الفنادق	65	1059	54	7	1185
2015	عدد الاسرة	18613	77383	3134	3114	102244
	عدد الفنادق	65	1069	54	7	1195

المصدر : احصائيات وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعات التقليدية 2015.

Source:- Les statistiques du Tourisme fin 2014 p:09

- Office National des statistiques, Annuaire statistique de l'Algérie, Edition 2010/2012, Les statistiques du Tourisme fin 2014 p:09

- Office National des statistiques, Annuaire statistique de l'Algérie, Edition 2010/2012, Volume 30 p359:

من خلال الجدول (09) نلاحظ أن ملكية الفنادق التابعة للقطاع العمومي في تناقص وكذلك عدد الأسرة ففي سنة 2007 كانت 22000 سرير لتصبح سنة 2015، 18613 سرير، اما فيما يخص عدد الأسرة في الفنادق ذات الملكية الخاصة فقد شهدت ارتفاعا محسوسا فبعدما كانت سنة 2007 حوالي 60373 سرير أصبح عدد

الأسرة فيها حوالي 77383 لسنة 2015 وهذا راجع لإستراتيجية الدولة في عدم قيامها بأي استثمار في هذا القطاع وفتح الباب أمام المستثمرين الخواص ودعمهم من خلال التسهيلات الممنوحة ومزايا جبائية ومالية لتطوير وتنمية هذا القطاع وهو ما سوف يتم تناوله لاحقا، أما فيما يخص الفنادق ذات الملكية المختلطة فلقد شهدت نوع من الاستقرار من حيث عدد الأسرة وقلة من ناحية العدد، والشكل أدناه يوضح هذه التغيرات بشكل أوضح وأدق.

الشكل (2-4) : توزيع عدد الأسرة حسب ملكية الفندق من 2007-2015

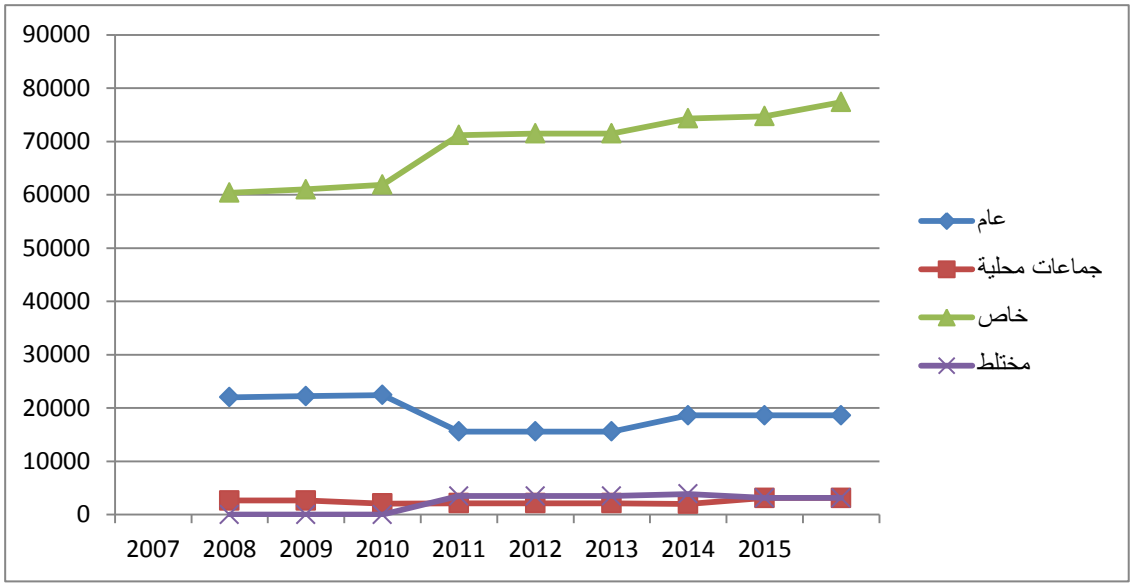

المصدر: من اعداد الطالبات اعتمادا على معطيات الجدول رقم 08

2- التدفقات السياحية :

يعد جذب السائحين عامل رئيسي لصناعة السياحة، حيث أصبح فنا وعلما يرتبط بكافة مرافق الخدمات، إذ تنوعت سبل جذب السياح حيث لم تعد تقف على السياحة الترفيهية وزيارة الأماكن الأثرية بل تنوعت لتشمل أنماطا أخرى كالسياحة الدينية والعلاجية والرياضية وسياحة المؤتمرات والأعمال .... والجزائر بلد لم يكن يهتم بحركة السياحة الدولية الوافدة إليها فتميزت بالانخفاض والتناقص لعدة سنوات لعدم الاستقرار، من الفترة الاستعمارية إلى إتباع النهج السياسي الاشتراكي لتليها فترة العشرية السوداء التي أدت الى سوء كل من الأوضاع السياسية والأمنية لتؤثر بشكل ملحوظ على حركة السياح، وبعدها تحسنت للاستقرار الذي ساد البلاد فأصبحت حركة السياح الوافدة في تحسن مستمر من سنة الى أخرى .

والجدول يوضح ذلك خلال الفترة 2006-2016.

الجدول (2-10) تطور عدد السياح الوافدين الى الجزائر2006-2016

عدد السياح السنوات	الاجانب	الجزائريين الوافدين	الاجمالي	نسبة النمو%
2006	478358	1159224	1637582	/
2007	513084	1230000	1743084	6،5
2008	577000	1215000	1771749	1،64
2009	655810	1255696	1911506	7،89
2010	654987	1415509	2070496	8،31
2011	901642	1493245	2394887	15،66
2012	981955	1652101	2634056	9،98
2013	964153	1768578	2732731	3،75
2014	940125	1361248	2301373	-15،78
2015	1083121	626873	1709994	-25،70
2016	1322712	716732	2039444	19،26

Source : Programme Régional de Renforcement des Capacité en Matière des Statistiques du Tourisme de l'OMT, Production des Statistiques du Tourisme en Algérie, 13,14et15 février 2017 p:06
https://www.Algerie - eco/2017/05/20/plus-de-2-million-de-touristes-2016.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تدفقات السواح خلال الفترة الممتدة من 2006 الى 2013 شهدت زيادة معتبرة تقارب 67 % من إجمالي القادمين إلى الجزائر، والنسبة تطورت وتجاوزت 100% بالنسبة للسياح الأجانب ونسبة نمو 52% بالنسبة للجزائريين المقيمين بالخارج، حيث تحصلت الجزائر على المرتبة الخامسة إفريقيا لاستقطاب السياح لما حققته من أحسن أداء لتدفقات الأجانب في 2013 بعد المغرب ومصر وجنوب إفريقيا وتونس.

وفي نهاية 2015 قدر عدد السياح الذين زاروا الجزائر بـ 1709994سائح حيث كان هناك انخفاض بنسبة 25.70 % وهذا التراجع سجل بقوة في عدد الجزائريين المقيمين في الخارج بحوالي 54 % ، من ناحية أخرى اظهر عدد السياح الأجانب تطور ملحوظ بنسبة 15.21% مقارنة بنتائج 2014، ويتعلق السبب بالأزمة الاقتصادية العالمية وفضلا عن عدم الاستقرار الأمني في البلدان المجاورة تأثرت السياحة الجزائرية بهذا الوضع، ونذكر أيضا زيادة تنافسية مقاصد سياحية جديدة التي تجذب هؤلاء الجزائريين المقيمين بالخارج من زيارة بلدانهم حيث كانت هناك عروض مغرية لهذه الفئة ولاسيما الوجهة التونسية، بهدف تعويض الخسائر الحاصلة في الفنادق، وانخفاض الإيرادات السياحية بوجه عام.

لتعرف الوجهة الجزائرية انتعاشا في سنة 2016 حيث كانت الزيادة بنسبة 19% للجزائريين المقيمين بالخارج 22% بالنسبة للأجانب ولعل من أهم الأسباب التي أدت لهاته الزيادة نذكر:

- الأمن والاستقرار الذي تشهده الجزائر.
- تعدد أنواع السياحة من شاطئية وصحراوية وغيرها.
- ايلاء السلطات والدولة الجزائرية الاهتمام بالقطاع السياحي وبالتالي رفع قدرات الإيواء.....الخ.

3- الليالي السياحية المقضاة في المؤسسات الفندقية :

تمثل الليالي السياحية مدة الإقامة التي يقضيها السياح في الفنادق للبلد السياحي المضيف طيلة رحلاتهم السياحية، وتتنوع هاته الليالي في المؤسسات الفندقية بين ليالي سياحية للقيمين وغير المقيمين .

ويتأثر مؤشر عدد الليالي السياحية بعاملين رئيسيين وهما عدد السياح الوافدين، ومتوسط فترة الإقامة، فكلما كان الطلب السياحي مرتفعا كلما صاحب ذلك ارتفاع في مستوى التدفقات غير أن ما يميز هاته الليالي في الجزائر هو أنها محدودة بالنسبة للسياح الوافدين إليها سواءا المقيمين أو غير المقيمين وذلك تماشيا مع حجم الطلب السياحي والجدول رقم (11) يوضح تطور الليالي السياحية في الهياكل الفندقية في الجزائر خلال الفترة 2006-2015 - في الفنادق في الجزائر .

الجدول (2-11) تطور الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية للفترة 2006-2015

السنوات	المقيمين	غير المقيمين	الاجمالي	نسبة النمو
2006	4376625	528591	4905216	-
2007	4546085	537855	5119940	%4,37
2008	4750796	595747	5346534	%4,42
2009	4971372	674456	5645828	%5,59
2010	5185231	754103	5939334	%5,19
2011	5484105	845367	6329472	%6,56
2012	5703550	936631	6604181	%4,90
2013	5926960	994274	6921234	%4,23
2014	6215832	837812	6921234	%1,19
2015	6504904	681350	7186254	%1,87

المصدر: من إعداد الطالبات ، من ONS لعدة سنوات

الشكل (2-5): تطور الليالي السياحية في الفنادق الجزائرية للفترة 2006-2015

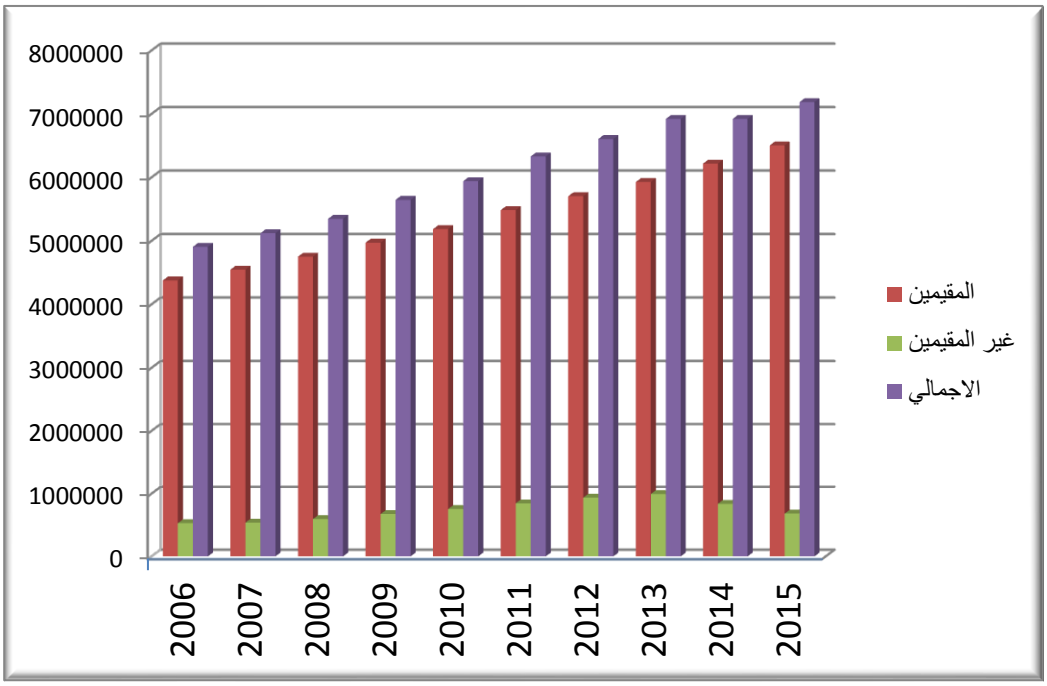

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على معطيات الجدول رقم 11

نلاحظ من خلال الشكل **(05)** أن هناك تطورا بطيئا في عدد الليالي السياحية لإجمالي السياح (المقيمين وغير المقيمين) الوافدين الى الجزائر في الفترة 2006-2015 (أنظر الجدول رقم11)، ليتجه نحو الانخفاض سنة 2012 وهذا ما يظهره معدل النمو السنوي الذي انتقل من 6.56 %سنة 2011 الى 4.9% سنة 2012 لتأثر السياحة بالوضع الذي حل بالبلدان المجاورة، ليستمر بعدها بالانخفاض حتى يصل الى 1.87% سنة 2015 وهو أداء ضعيف بالمقارنة مع ما تحققه بلدان الجوار، ويرجع هذا الانخفاض الحاصل في عدد الليالي السياحية المسجل في الجزائر الى ضعف التدفقات السياحية من جهة بالإضافة الى قصر فترة الإقامة، ففي حين سجلت تونس معدل إقامة خلال السنوات الأخيرة تراوح بين 6.2 الى 6.3 ليلة لكل سائح نجد المعدل المحسوب في الجزائر محصورا بين 1.12 الى 2 ليال لكل سائح وهو ما انعكس بشكل واضح على إجمالي الليالي السياحية، وحجم الإيرادات المحققة في القطاع.

كما ونلاحظ أن الليالي السياحية للمقيمين في ارتفاع متواصل، حيث كانت قرابة 4376625 ليلة سياحية سنة 2006 لتصل بعد ذلك إلى أكثر من 06 مليون ليلة سياحية في نهاية سنة 2015 وهذا راجع لاهتمام السكان المحليين بالسياحة الداخلية بعد تحسن الوضع الأمني، كما ويظهر هذا الارتفاع في فئة عدد الليالي السياحية لغير

المقيمين مع هيمنة الليالي السياحية للمقيمين وتفوقها كثيرا على عدد الليالي السياحية التي يقضيها غير المقيمين وهذا مما يدل على أن السياحة في الجزائر تغلب عليها السياحة الداخلية، وهذا ما يعكس ضعف إيرادات هذا القطاع من العملة الصعبة.

2-من ناحية مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني:

2-1-مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر قطاع السياحة أكبر قطاع مكون للناتج المحلي في كثير من الدول غير البترولية، حيث تساهم السياحة بقدر وافر من الناتج الإجمالي للعديد من البلدان، وهذا ما جعل معظم الدول تولي اهتماما بالغا لهذا النشاط في مختلف الخطط التنموية، فلقد ساهم القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي PIB بحوالي 10% في سنة 2016، حسب ما جاء في الإحصائيات المنشورة من طرف المنظمة العالمية للسياحة، غير أن مساهمته تبقى تتباين تتغير في العديد من الدول.

ونجد في الجزائر أن القطاع السياحي لم يتوصل بعد الى لعب دور هام في الاقتصاد الوطني كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول أدناه :

الجدول (2-12) تطور مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال فترة (2006-2016)

الوحدة: النسبة المئوية%

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	*2016
نسبة المساهمة	3،29	3،22	3،11	3،65	3،39	3،29	3،32	3،55	3،26	3،55	3،54

Source : World Travel ..Tourism Concil: http://www.wttc.org/datagoteway /(20/04/2018) 7:30

*تقديرات المجلس العالمي للسياحة و السفر .

يتضح من خلال هذا الجدول أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي لم تتعد 3.65 % وهي نسبة ضئيلة جدا قياسا ببعض البلدان الأخرى. ربما يعود هذا العجز الكبير الذي يسجله القطاع السياحي في العرض السياحي بسبب طاقات الإنتاج التي تبقى ضعيفة جدا ولا تتمكن من تلبية حاجيات المواطنين المحليين الذين يلجئون في الكثير من الأحيان الى قضاء عطلهم في الخارج لعدم تمكنهم من الحصول على أماكن في المراكبات السياحية خاصة في فصل الصيف . أما بالنسبة لمساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي فيمكن تمثيل ذلك من خلال الشكل الأتي:

الشكل (2-6) مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

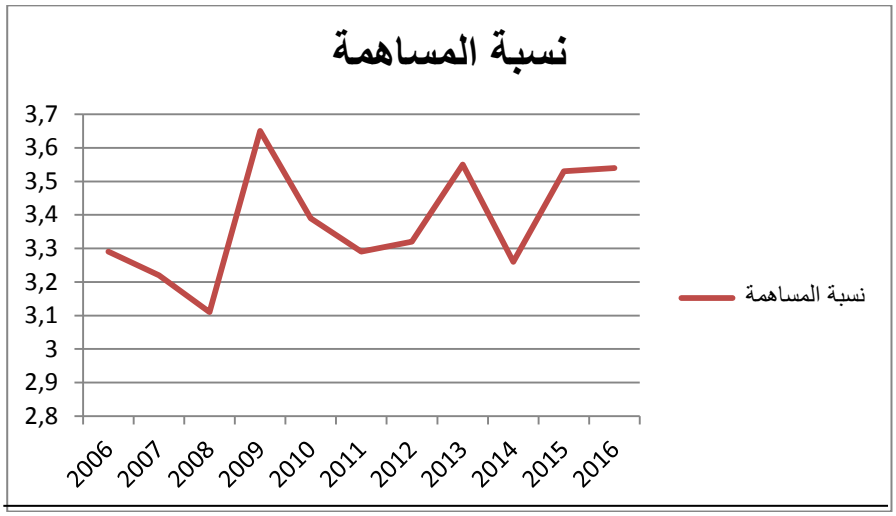

المصدر: من إعداد الطالبات اعتمادا على معطيات الجدول رقم 12

يظهر الشكل أن حصة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر ظلت مذبذبة لعدة سنوات بين الارتفاع والانخفاض الطفيف حيث سجلت نموا إيجابيا ب 3.65% كحد أقصى خلال هاته الفترة، ولكن رغم هذا الارتفاع تضل مساهمة السياحة الجزائرية ضعيفة جدا مقارنة مع الدول المجاورة، هذا طبعا يعكس المكانة الضعيفة التي يحتلها القطاع السياحي في الجزائر، بين قطاعات الاقتصاد الوطني .

2-2- مساهمة السياحة الجزائرية في ميزان المدفوعات:

يعد ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات الاقتصادية لمعرفة حركة التبادل الدولي للسلع والخدمات وحركة رأس المال في المدى القصير، وتمثل السياحة إحدى المعاملات غير المنظورة في ميزان المدفوعات، وتتضح أهمية قطاع السياحة من خلال رصيد الميزان التجاري السياحي الذي يمثل الفرق بين مداخيل السياحة المستقبلة (السياحة القادمة) ونفقات السياحة العكسية (سياحة المواطنين خارج بلدهم)، حيث تسعى الكثير من الدول وراء تحقيق فائض في ميزان مدفوعات أو التوصل الى التوازن بين الإيرادات السياحية والنفقات السياحية.

فالجزائر حققت نتائج لا تدعو الى التفاؤل نتطرق لها في الجدول الموالي:

الجدول (2-13) تطور الميزان السياحي خلال الفترة 2006 – 2015

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنوات	الإيرادات السياحة	النفقات السياحية	الرصيد
2006	241،2	349,2	-108,0
2007	218،9	376,7	-157,8
2008	324،5	468,6	-144,1
2009	266،4	456,6	-190,2
2010	219،1	574,3	-355,2
2011	208،3	501,7	-293,4
2012	196،4	427,8	-231,4
2013	230،3	410,2	-179,9
2014	258،3	612,1	-355,8
2015	303،7	676,7	-373,0

المصدر: من اعاد الطالبات من معطيات ONS لعدة سنوات

يتضح من خلال الجدول أن رصيد الميزان السياحي في الجزائر سجل عجزا متواصلا خلال السنوات 2006 إلى 2015، وهذا يدل على أن النفقات السياحية الجزائرية مرتفعة عن إيراداتها وهو ما ينعكس سلبا على ميزان المدفوعات، ويؤدي إلى تقلص الموارد من العملات الأجنبية ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض مؤشر عدد الوافدين الأجانب إلى الجزائر، حيث لم يتعد عددهم في سنة 2015 حسب إحصائيات وزارة السياحة الجزائرية 940,125 سائحا[12]، وبالمقابل ارتفاع السياحة العكسية اتجاه الجارة تونس

الشكل (2-7) تطور الميزان السياحي الجزائري الفترة (2006-2015)

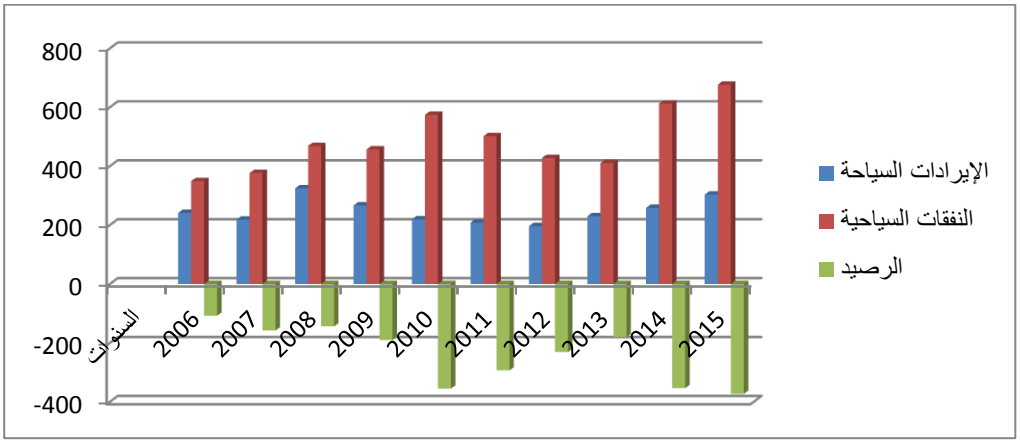

المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا عن معطيات الجدول رقم (13)

12 بوراوي ساعد " تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر, تونس, المغرب)– دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 1 ، 2017/2016 ، ص 219

نلاحظ من الشكل أن رصيد الميزان السياحي الجزائري خلال الفترة من 2006 إلى 2014 سالب وذلك بسبب ارتفاع النفقات عن الإيرادات أي مقدار ما ينفق في الخارج أكثر بكثير من إيرادات الوافدين إلى الجزائر بسبب عدم قدرة المنتوج الجزائري على المنافسة مما اثر سلبا على الميزان السياحي الجزائري، هذا وقد بلغ اكبر معدل لعجز الرصيد سنة 2015 حيث قدر بـ 373 مليون دولار، الميزان السياحي الجزائري نجد انه سالب طول فترة الدراسة وهذا ما ينعكس على الميزان التجاري الذي كان موجبا ويرتفع من سنة إلى أخرى وعليه يكون تأثير السياحة سلبي الفرق بين الإيرادات والنفقات المسجلة في هذا الحساب تمثل الرصيد الذي يعكس مساهمة وتأثير السياحة في ميزان المدفوعات الجاري، بحيث يمكن أن يكون هذا الرصيد :

- ✓ موجبا: ويكون في البلدان التي لها فائض في ميزانها السياحي.
- ✓ سالبا: ويكون في البلدان التي لها عجز في ميزانها السياحي.
- ✓ معدوم: والذي يعني أن الإيرادات السياحية تساوي النفقات السياحية.

فإذا كان الرصيد موجبا معناه مساهمة القطاع السياحي في زيادة فائض ميزان المدفوعات، أو تخفيض العجز، إما إذا كان سالبا معناه مساهمة القطاع في خفض الفائض أو زيادة العجز.

2-3-مساهمة القطاع السياحي الجزائري في التشغيل:

تعد السياحة من اكبر القطاعات توليدا للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، فهي صناعة كثيفة للعمالة، كما أن معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة يعد أسرع من المعدلات السائدة القطاعات الأخرى.

وللنشاط السياحي دورا هاما في خلق فرص التوظيف سواء بشكل مباشر تمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات. كما أن حجم العمل في السياحة يرتبط بدرجة كبيرة بمدى تطوير القطاع وترقيته.

جدول (2-14) تطور مساهمة السياحة الجزائرية في التشغيل خلال الفترة 2006 الى 2015

السنوات	السياحية المساهمة	النسبة المئوية من مجموع العمالة	المساهمة الكلية	النسبة المئوية من مجموع العمالة %
2006	239,85	2,69	576,25	6,49
2007	225,41	2,62	546,19	6,35
2008	227,66	2,48	515,04	5,62
2009	269,18	2,84	593,12	6,26
2010	254,09	2,61	539,54	5,54
2011	266,57	2,77	535,43	5,58
2012	292,23	2,87	583,01	5,73
2013	321,38	2,97	634,45	5,87
2014	305,91	2,82	604,42	5,57
2015	327,3	2,99	628,3	5,85

Source : http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators.
Consulter le: :28/04/2018(20:45)

من خلال ملاحظتنا للجدول السابق عرف عدد العاملين في القطاع السياحي نموا ملحوظا خلال الفترة (2006-2015)، حيت تضاعف بـ 1،6 مرة من سنة 2006 أين بلغ 576،25 ألف موظف ليصل إلى 6283 ألف موظف سنة 2015، إلا أن الرقم المسجل يبقى بعيدا عن الإمكانيات السياحية الكبيرة للجزائر بسبب مراكز الإيواء غير المصنفة والتي تشكل النسبة الأكبر من طاقات الإيواء في الجزائر حيث أن مناصب التوظيف فيها ضعيفة عكس فنادق 5 نجوم و 4 نجوم التي تمتاز بقابلية توظيف أكبر، سجلت سنة 2015، 3628 ألف عامل مباشر وغير مباشر في القطاع السياحي بزيادة قدرها 3.9 % عن سنة 2014 التي سجلت نحو 604.4 ألف عامل مباشر وغير مباشر.

ثانيا: وضعية الاستثمار الأجنبي السياحي في الجزائر:

1- أسباب تشجيع الاستثمار السياحي في الجزائر:

يمثل الاستثمار في السياحة فرصة كبيرة للربح الذي يسعى إليه كل مستثمر، ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها :

كون الجزائر تزخر بثروات سياحية هامة إذا ما استغلت بالطريقة المناسبة ستجعلها قطبا سياحيا عالميا، إضافة الى أسباب أخرى تتمثل في:

- تعدد وتنوع المناطق السياحية في الجزائر مما يؤدي الى اختلاف منتجاتها السياحية؛
- توفر ثروات طبيعية وتراث تاريخي وثقافي وديني مميز ومتنوع بتنوع المناطق؛
- يمكن ممارسة كل أنواع وأصناف السياحة، بحرية، سياحة أعمال، صيد، قنص، سياحية ثقافية،رياضية....الخ؛
- اعتبار قطاع السياحة قطاع مهم وذو أولوية مزاياه مضمونة للدولة والمستثمر؛
- احتياج الدولة إلى استثمارات في ميادين النقل الداخلي والخارجي، ووكالات ومكاتب السفر والسياحة والاستثمار في مرافق الترفيه السياحي والمتمثلة في مراكز التسلية والعاب وملاعب رياضية وغيرها، والاستثمار في هذا الميدان يعزز البنية السياحية ويخدم أهدافها.

2- التسهيلات الممنوحة للمستثمرين في القطاع السياحي في الجزائر:

لقد أولت الدولة الجزائرية عناية كبيرة للصناعة السياحية والاستثمار فيها، والتي بدورها دعت الى دعم القطاع السياحي وتلبية المتطلبات السياحية الداخلية والدولية، والتي تتمثل بشكل أساسي وهام في العقار وطريق التمويل بالإضافة إلى الامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين:

2- 1 تمويل المشاريع السياحية:

إن الدولة الجزائرية حاولت إعطاء تسهيلات وتخفيضات مالية، إضافة إلى إبرام وزارة السياحة لعديد الاتفاقيات مع المؤسسات البنكية من أجل تسهيل منح قروض للمستثمر في القطاع السياحي، ورغم كل هذه الإجراءات تبقى الحصول على قرض من أجل الاستثمار في القطاع السياحي من أهم العقبات التي توجه المستثمرين وذلك للإجراءات البيروقراطية في الإدارة الجزائرية مما أنجز عنه توقف العديد من المشاريع السياحية قبل نهاية انجازها، وهذا يمكن أن نرجعه كذلك إلى ضعف الدراسات في الجانب المالي قبل منح رخصة البناء[13].

2-2 العقار السياحي:

يعد العقار السياحي من أكبر محفزات الاستثمار ومن أهم متطلباته سواء تعلق الأمر بالاستثمار الداخلي أو الخارجي، فنظرا لأهمية السياحة في تمويل الدخل القومي، عمل المشرع على تشجيع المتعاملين في هذا القطاع وذلك من خلال منحهم امتيازات من أبرزها تسهيل الحصول على وعاء عقاري سياحي خاصة وأن الجزائر تملك إمكانيات طبيعية هائلة سواء الداخلية أو الساحلية.

ولقد حدد المشرع الجزائري آليات لاستغلال العقار السياحي الموجه للاستثمار تتمثل في عقد الامتياز والتنازل (إعادة البيع)، بحيث تمنح هاته الآليات حقوق لأصحابها وفي المقابل التزامات منها الالتزام بالمشروع الاستثماري، واحترام مواعيد الإنجاز[14].

2- 3 الامتيازات الجبائية الممنوحة للمستثمرين:

تعتبر الامتيازات الجبائية أحد الحوافز التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة الإقبال على الاستثمار السياحي رغم قلة أهميتها في الجزائر، والملاحظ أن الدولة قدمت عديد التسهيلات من خلال إعفاء التجهيزات من الرسم على القيمة المضافة، وكذا منح إعفاءات في مجال الضريبة على المداخيل والأرباح بالنسبة للشركات، وقد اختلفت هذه الإعفاءات باختلاف المناطق التي تنجز فيها المشاريع السياحية.

فالجزائر أعطت امتيازات جبائية معتبرة جاء بها قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أهمها إخضاع الضريبة على أرباح الشركات المستثمرة في القطاع السياحي لمعدل 19 % بدلا من 25 % لباقي المؤسسات وإلغاء الرسم على النشاط المهني لهذه الفئة للمبالغ المحصلة للعملة الصعبة وإخضاع هذه الفئة من الشركات للمعدل المخفض في

13 نذير غانية ، بوشول السعيد مرجع سبق ذكره

14 كحيل حياة " **آليات استغلال العقار السياحي الموجه للاستثمار**" حوليات جامعة الجزائر1 ، العدد 30، الجزء الأول، ص ص 130، 131.

الرسم على القيمة المضافة 7 % ، والإعفاء من حقوق التسجيل عند تأسيس هذه الشركات أو رفع رأس مالها ومعدل مخفض للرسوم الجمركية[15].

3- حجم الاستثمارات السياحية في الجزائر:

حسب الإحصائيات المصرح بها من طرف وزارة السياحة الجزائرية لسنة 2015، ولتقييم آفاق الاستثمار السياحي لا يكفي الوقوف على ما هو منجز بل نحاول إجراء تقييم لتطوير المشاريع قيد الانجاز وكذا المشاريع غير المنطلقة والتي ستدخل الاستغلال في السنوات المقبلة، إذ نستطيع القول أنه يمكن رصد أربع حالات لهذه الاستثمارات:

- استثمارات سياحية في طور الانجاز .
- استثمارات سياحية متوقفة.
- استثمارات سياحية غير منطلقة .
- استثمارات سياحية منجزة.

إضافة إلى التعرف على طاقاتها الاستيعابية ومناصب الشغل المتوقعة منها، والجدول التالي يوضح حالة المشاريع بالأرقام.

الجدول (2-15) وضعية المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2015.

نوع المشاريع	مجموع المشاريع	عدد الأسرة	عدد مناصب الشغل	المجموع الإجمالي للكلفة بملايير دج
مشاريع طور الانجاز	504	69138	28835	234,877
مشاريع متوقفة	101	8591	3732	27,379
مشاريع غير منطلقة	604	78813	29074	240,947
مشاريع منجزة	58	4241	1951	10,234
المجموع	1270	160783	63592	513,437

المصدر: إحصائيات وزارة التهيئة العمرانية و السياحة و الصناعات التقليدية لسنة 2015.

من خلال الجدول : يتبين أن العدد الإجمالي للمشاريع المسجلة على مستوى وزارة السياحة بلغ 1270 مشروع في نهاية 2015 بكلفة إجمالية قدرت ب 513,437 مليار دج وبطاقة استيعاب مقدرة ب 160738 سرير، حيث من المتوقع أن توفر 63592 منصب شغل ، علما أن من جميع تلك المشاريع السياحية تم انجاز 58 مشروعا من إجمالي المشاريع و 504 مشروعا في طور الانجاز أي بنسبة 39.68 % إذ أنه يلاحظ بطئ وتيرة إنجاز هذه المشاريع السياحية التي لا تلبي الاحتياجات الحالية في الحظيرة الفندقية المطلوب انجازها في نهاية 2015

15 تريكي العربي ، مرجع سبق ذكره، ص 202.

المقدرة ب 160738 سرير، حيث بلغت المشاريع التي لم تنطلق بعد 607 مشروعا إذ تمثل نسبة 47.79% من مجموع المشاريع في حين مثلت المشاريع المنجزة نسبة ضئيلة بلغت 4.56 % حيث يرجع السبب في تأخر انطلاق هذه المشاريع إلى التأخر المسجل في المصادقة على المخططات الولائية للتهيئة السياحية[16].

أما المشاريع المتوقعة فلقد تم حصرها في 101 مشروع سياحي متوقف أي ما يمثل 7.95 % من إجمالي المشاريع وبتكلفة قدرت بـ 27,379 مليار دج إذ من المقرر أن تدعم بطاقات إيواء تقدر بـ 8591 سرير وتوفير ما يقارب 3732 منصب عمل، كما يمكن أن نذكر من ضمن الأسباب التي أدت إلى توقف هذه المشاريع:

– صعوبة الحصول على التمويل، وهو راجع أساسا إلى غياب المؤسسات المالية المختصة في تمويل الاستثمارات السياحية كما يتطلب هذا النوع من الاستثمارات تمويلا كبيرا وطويل المدى تحجم معظم البنوك على تقديمه للمستثمرين لانعدام الضمانات الكافية لديهم[17]؛

– مشاكل داخلية بين الشركاء؛

– عدم تسوية الوضعية الإدارية كالحصول على رخص البناء وشهادات المطابقة حيث يبلغ متوسط الحصول على هذه الرخصة في الجزائر 130 يوم مقارنة بـ 88,5 يوم في المغرب و 93 يوم في تونس؛

– وأخيرا عدم الحصول على عقود الملكية التي تسمح للمستثمرين بالحصول على قروض بنكية حيث جاءت الجزائر في المرتبة 162 في المؤشر الفرعي " تسجيل الملكية " بمجموع 10 إجراءات مقارنة بالمرتبة 87 و 92 للمغرب وتونس على التوالي[18].

إن تلك المشاريع معظمها مشاريع خارج مناطق التوسع السياحي مما يدل على صعوبة إنشاء استثمارات أخرى جديدة داخل هذه المناطق، وكذلك استهداف المستثمرين للمناطق التي يكثر فيها الطلب على الفنادق وهي لا تنحصر ضمن المناطق السياحية وإنما تتوجه نحو المناطق ذات الحركة الاقتصادية، والشكل الموالي يوضح التوزيع النسبي للمشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2015.

16 بوراوي ساعد ،مرجع سبق ذكره ص 123

17 عوينان عبد القادر ، مرجع سبق ذكره، ص 226

18 بوراوي ساعد، مرجع سبق ذكره ص 123

الشكل (2-8) التوزيع النسبي للمشاريع السياحية نهاية 2015

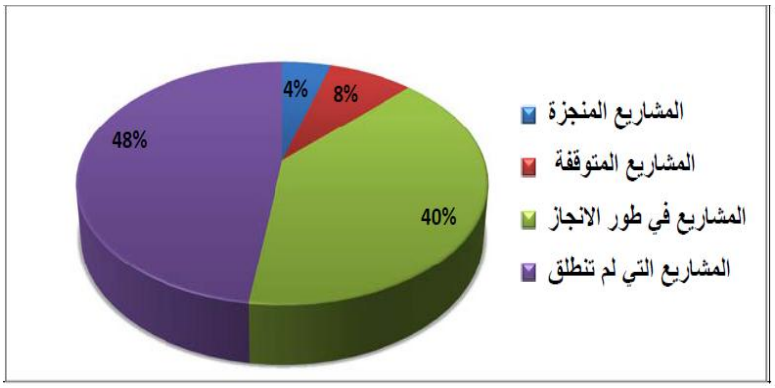

المصدر:من اعداد الطالبات اعتمادا على معطيات الجدول(15)

وأنه حسب ما صرح به وزير السياحة والصناعة التقليدية في السنة الحالية 2018 أنه تم اعتماد 1956 مشروع استثماري بطاقة إيواء تقدر بـ 258560 سرير منها 764 مشروع طور الانجاز بطاقة استيعاب تقدرب 101772 سرير، وهذا ما يدل على وجود تطور ملحوظ جدا في حصيلة الاستمارات السياحية في الجزائر.

4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة في الجزائر:

إن الجزائر تسعى لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من خلال مجموعة من التحفيزات التي سبق وأن تم التطرق إليها من قبل، وعليه سوف نحاول في هذا المطلب ومن خلال ما تم جمعه من معطيات للتعرف على أهم الأسباب التي أدت بالجزائر إلى اللجوء إلى مثل هذا النوع من الاستثمارات وذلك في المجال السياحي وكما سيتم التطرق إلى أهم المشاريع المنجزة والتي في طور الانجاز لهذه الاستثمارات.

4-1 أسباب لجوء الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة :

لقد تعددت أسباب لجوء الجزائر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي و لعل من أهمها نذكر:

4-1-1- الإخفاق التنموي: بغرض إنشاء قاعدة إنتاجية حقيقية وذلك من أجل تحقيق تكامل بين القطاعات الاقتصادية والرفع من مستويات الدخل عمدت السلطات الجزائرية إلى اختيار نموذج الصناعات المصنعة غير أن هذه الأخيرة لم تحقق الأهداف المرجوة مما جعلها تعمد إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى المشاريع الضخمة وتوجيهها إلى باقي القطاعات الأخرى والبحث عن بديل لقطاع النفط وتنمية الاستثمار في القطاع السياحي وذلك لاحتوائها على المقومات اللازمة لجعلها وجهة لاستقطاب المستثمرين.

4-1-2- نقص مصادر التمويل: غياب البنوك المتخصصة في تمويل الاستثمارات السياحية، وكذا طول فترات استرداد رأس المال هذه الاستثمارات جعل الجزائر غير قادرة على التمويل الكلي للاستثمارات السياحية وبالتالي دخول الشريك الأجنبي.

4-1-3- الحاجة إلى وجود الخبرة: نظرا لضعف جودة ونوعية الخدمات المقدمة في المجال السياحي بسبب عدم توفر الخبرة والإطارات المتخصصة في هذا المجال، ومن أجل ضمان التسيير الجيد والمتطور للمرافق السياحية جعل الجزائر تتوجه إلى الخبراء والمؤسسات الأجنبية.

4-1-4- عدم توفر مكاتب دراسات متخصصة في المجال السياحي: من أولويات إقامة أي مشروع استثماري هو الدراسة الشاملة على المدى القريب والبعيد، ونظرا لافتقار الجزائر لمكاتب دراسات في هذا المجال دفعها للجوء نحو المستثمر الأجنبي.

4-2-حصيلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة السياحية في الجزائر:

لقد كانت حصيلة المشاريع الأجنبية السياحية متنوعة بين ما كان مخصص للاستقبال وآخر للتكوين فكانت على شكل إما هياكل استقبالية والتي منها الفنادق إما عادية، ضخمة، قرى، مركبات سياحية أو على شكل هياكل تكوينية، حيث كانت تحوي هذه الحصيلة من المشاريع 31 مشروع أجنبي سياحي مقسمة إلى 21 مشروع منجز و 10 مشاريع في طور الإنجاز

هذا حسب ما تحصلنا عليه من معلومات تم رصدها من موقع جزايرس والموقع الرسمي للخبر ومواقع اخرى وهناك مشاريع اخرى لم يتم التحصل على المعلومات الكافية عليها .

والجدول (16) الموالي يوضح هذه الحصيلة

الجدول (2-16) حصيلة بعض الاستثمارات الاجنبية السياحية في الجزائر

البلد المستثمر	الاستثمارات الأجنبية السياحية المنجزة و قيد الانجاز	عدد و نوع الهيكل	المكان	عدد الأسرة
فرنسا	– مجموعة اكور– مهري منجز – مجموعة إبيس– مهري منجز – مجموعة نوفوتال–مهري منجز – مجموعة سوفيتال منجز	فنادق عادية:5 (م) فندقين عادين فندق عادي قرية سياحية	سكيكدة، قسنطينة، سطيف، عنابة، العاصمة الجزائر العاصمة قسنطينة تيبازة سيرايزي	1900 591 360 1426
و م أ	– مجموعة ماريوت منجز – فندق الشيراطون منجز فندق الشيراطون قيد الانجاز	فندق عادي 2 فنادق ضخمة فندق ضخم	الجزائر العاصمة قصر الصنوبر العاصمة – وهران عنابة	394 851 350
الصين	– شراكة جزائرية –صينية منجز – شراكة جزائرية–صينية قيد الانجاز – شراكة جزائرية–صينية قيد الانجاز	فندق عادي فندق عادي فندق عادي	الجزائر العاصمة بن عكنون الجزائر العاصمة زرالدة الجزائر العاصمة باب الزوار	254 / /
سويسرا	المدرسة العليا للفندقة و السياحة منجز فرعين لمدرسة الفندق و السياحة قيد الانجاز	هيكل تكويني هياكل تكوينية	الجزائر العاصمة عين البنيان قسنطينة– وهران	/ /
إيطاليا	وردة الصحراء قيد الانجاز	قرية سياحية	الحجيرة ورقلة	2000
الامارات	– شركة إمرال العقارية الاماراتية "فروم الجزائر" م – مؤسسة القدرة العقارية الاماراتية منجز – الشركة الاماراتية للاستثمار الدولي"موسكادا" ق.إ	قرية سياحية قرية سياحية قرية سياحية	الجزائر العاصمة موريتي الجزائر العاصمة سيدي فرج تلمسان	1000 360 732
السعودية	– مؤسسة إسيكوم السعودية منجز – مؤسسة إسيكوم السعودية قيد الانجاز – مؤسسة إسيكوم السعودية منجز – مؤسسة سيدار السعودية منجز	فندق فندق عادي قرية سياحية قرية سياحية	قسنطينة عين السمارة بجاية سكيكدة فيلفيلة الجزائر العاصمة زرالدة الغرب	300 / 1684 6885
الكويت	الشركة الكويتية للاستثمار قيد الانجاز	قرية سياحية	الجزائر العاصمة عين طاية	6985
الجزائر ، الاردن قطر	تريسيت منجز	مركب سياحي	الجزائر العاصمة باب الزوار	1100
الجزائر تونس أمريكا	ميديسيا (قيد الانجاز)	قرية سياحية	بومرداس بودواو – و البحري	17510

المصدر : من اعداد الطالبات بالاعتماد على بعض المواقع
- https ://www.djazairess.com 28/04/2018
- https ://www.aljazira.net/news/ebusniss 29/04/2018
- https ://www.elkhabar.com 29/04/2018

من الجدول (16) نستطيع الوصول إلى الشكل الآتي:

الشكل (2-9): حصيلة الاستثمارات الأجنبية السياحية في الجزائر حسب نوع الهياكل

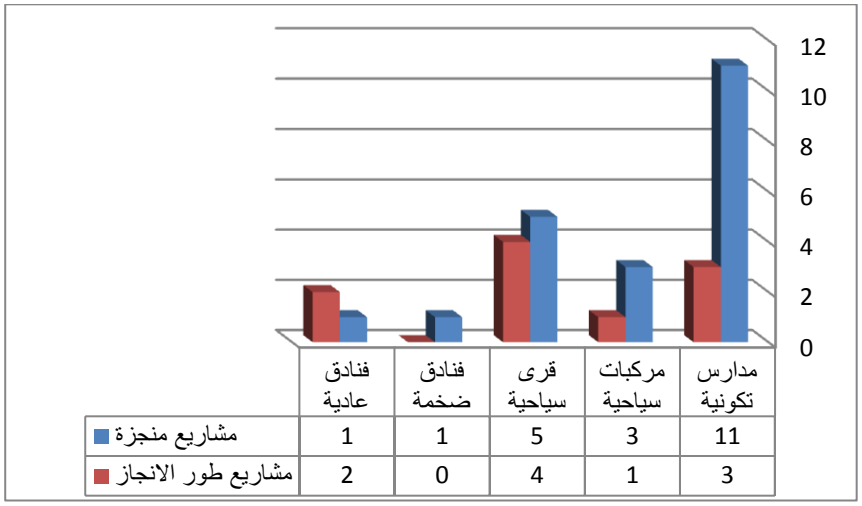

المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا عن معطيات الجدول (16)

من معطيات الجدول وبالاستعانة بالشكل (09) نلاحظ أن الحصيلة تمثلت في 31 مشروع أجنبي مباشر حيث تم انجاز ما نسبته 68 % من هذه المشاريع أي 21 مشروع منجز والـ 10 مشاريع الباقية والتي تمثلت نسبتها 32% في طور الانجاز والشكل الآتي يوضح توزيع هذه النسب.

الشكل (2-10) : نسبة انجاز الاستثمارات الاجنبية السياحية في الجزائر

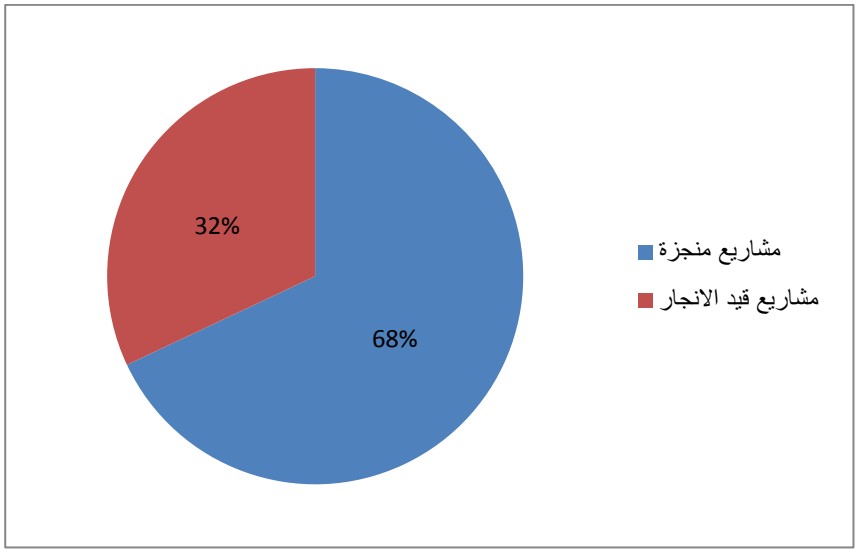

المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا عن المعطيات السابقة

– كما نلاحظ أيضا من حصيلة المشاريع السابقة أن القطاع السياحي في الجزائر قد استفاد من طاقة إيواء إجمالية قدرها 44153 سرير مقسمة بين ما هو منجز بعدد 15670 سرير، وما هو طور الانجاز مقدر بـ 28483 سرير.

والشكل الموالي يوضح نسب وعدد مساهمة المشاريع الأجنبية المنجزة من حيث طاقة الإيواء.

الشكل (2–11): نسب و عدد مساهمة المشاريع الأجنبية المنجزة من حيث عدد الأسرة.

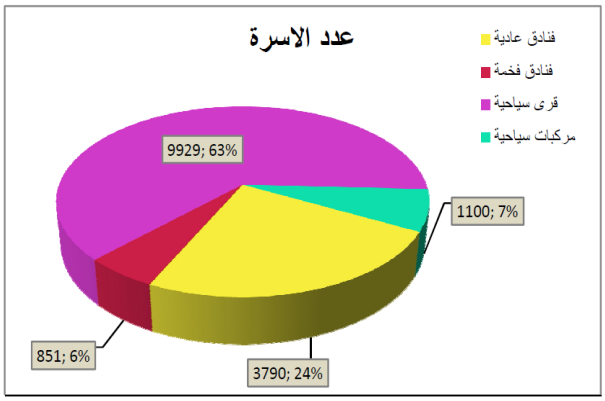

المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا عن المعطيات السابقة

من الشكل يتبين استحواذ القرى السياحية على أكبر عدد من الأسرة ومساهمتها بنسبة 63 % من الطاقة الإيوائية للمشاريع المنجزة وهذا لضخامة هذه المشاريع رغم عددها القليل لتتوزع باقي النسبة على الفنادق العادية والضخمة والمركب الوحيد الذي كان له المكان الواضح بين هذه النسب.

أما بالنسبة لمناصب الشغل والتي توفرها المشاريع الأجنبية السياحية فحسب أخر إحصائيات التي تم التحصل عليها من وزارة السياحة الجزائرية أنه كل سرير يتطلب 0.8 % منصب شغل مباشر و 0.2 % منصب شغل غير مباشر، وعليه وحسب المعطيات السابقة فإننا نتحصل على الجدول التالي :

الجدول (2–17):عدد مناصب العمل الموفرة من المشاريع المنجزة والمشاريع في طور الانجاز

الهياكل	مشاريع منجزة		مشاريع طور الانجاز	
	عدد الاسرة	عدد مناصب العمل	عدد الاسرة	عدد مناصب العمل
فنادق عادية	3790	3032	1802	1442
فنادق ضخمة	851	681	350	280
قرى سياحية	9929	7943	26331	21065
مركبات سياحية	1100	880	0	0
المجموع	15670	12536	28483	22787

المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا عن المعطيات السابقة

ومنه يمكننا الحصول على الشكل التوضيحي التالي:

الشكل (2-12): اجمالي عدد الاسرة و مناصب العمل التي توفرها كل الاستثمارات الاجنبية

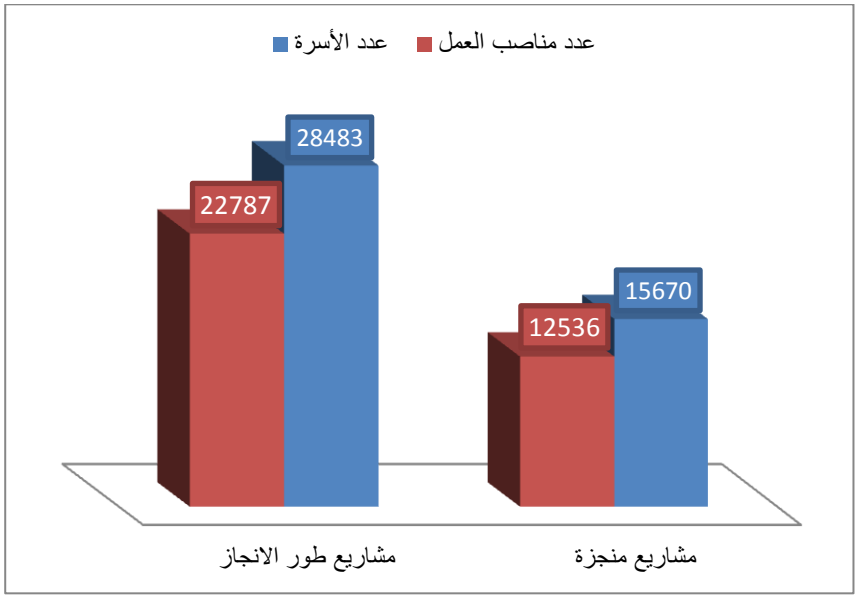

المصدر : من إعداد الطالبات اعتمادا على معطيات الجدول رقم (16)

حسب ما جاء به الجدول 17 والشكل 12 الموضح له أنه وبالرغم بقاء 10 مشاريع قيد الإنجاز إلا أنها ستوفر عدد مناصب للعمل أكبر مما وفره 21 مشروع وهذا الفرق راجع إلى ما ستحققه القرى السياحية طور الإنجاز خاصة قريتي مديسيا وقرية عين طاية .

4-3-مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية و تطوير الاستثمار السياحي:

مما سبق سنحاول حوصلة وتحليل مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية السياحية في الجزائر.

جدول (2-18) مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية الاستثمار السياحي

	الاستثمار السياحي في الجزائر نهاية 2015	الاستثمار الأجنبي	المجموع	نسبة مساهمة الاستثمار السياحي	نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي السياحي
عدد المشاريع المنجزة	58	21	79	73،42	26.58
عدد الأسرة	4241	15670	19911	21.29	78.71
عدد مناصب الشغل	1951	12587	14487	13.47	86.53

المصدر : من إعداد الطالبات حسب المعطيات السابقة

يرى من خلال الجدول أنه وبالرغم من النسبة القليلة للمشاريع الأجنبية المباشرة السياحية المنجزة والتي تعادل 26.58% من مجموع المشاريع السياحية في الجزائر نهاية 2015 مقارنة بنسبة المشاريع السياحية الجزائرية والتي قدرت 73.42% إلا أننا نجد المشاريع السياحية الأجنبية القليلة تستحوذ على الحصة الأكبر من حيث عدد

الأسرة وعدد مناصب العمل حيث سجلت ما نسبته 78.71 % و 86.53 % على التوالي . وهذه النسب جديرة بالذكر إذا ما قورنت بعدد المشاريع المنجزة والتي كانت 21 مشروع أجنبي مقابل 58 مشروع سياحي جزائري أي أكثر من الضعف، وهذا راجع لما تتميز به هذه المشاريع من ضخامة لكل من القيمة المالية والبناء الهيكلي ومدى مسايرتها للموصفات العالمية.

4-4 مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار السياحي :

رغم ما يكتسيه قطاع السياحة من أهمية بالغة في السوق الدولي سواء من حيث المساهمة في التنمية الاقتصادية ومن حيث تنويع مصادر الدخل خارج قطاع المحروقات إلا أنه تبقى نسبة التدفق من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليه ضعيفة رغم مساهمتها الفعالة في تنميته كما تم تناوله سابقا، والجدول الموالي يوضح نسبة هذه المساهمة.

الجدول (2-19) نسبة مساهمة المشاريع الأجنبية في قطاع السياحة للفترة 2002-2016

القطاع	عدد المشاريع الاجنبية	%
السياحة	21	2.55
عدد المشاريع الإجمالي	822	100

المصدر:من اعداد الطالبات بالاعتماد على – المعلومات السابقة الذكر

– الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

حسب النسبة الموضحة في الجدول 2.55 % للاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع السياحة من إجمالي عدد المشاريع تعتبر قليلة جدا وهذا راجع للعقبات وجملة من المعوقات التي تحول دون النهوض به والوصول للمستوى المطلوب، إلا أن الرهان الوطني على تنمية الاستثمار السياحي باعتباره ضرورة ملحة لتطوير الاقتصاد والمجتمع يفرض ضرورة إرساء إطار إستراتيجي مرجعي وتجسد هذا من خلال تنظيم الجلسات الجهورية للسياحة سنة 2007 و 2008 من أجل التباحث والتناقش حول جميع العناصر التي تدخل في إطار النهوض بالقطاع السياحي بالجزائر والتي تشكلت من مستثمرين، متعاملين اقتصاديين، صحافيين ومتخصصين سواء محليين أو أجانب، فتوجت هذه الجلسات بوضع مخطط مدير لتهيئة السياحة حيث يشكل هذا الأخير الإطار المرجعي والإستراتيجي للسياحة في الجزائر SDAT 2025 .

المبحث الثالث

معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع السياحي وافاق النهوض به

بالرغم من كثرة الدروس المستنتجة من تجارب السنوات السابقة وتبني الجزائر عدة اصلاحات اقتصادية وتشريعية في مجال النهوض بالاستثمار السياحي الا ان الاثار الاقتصادية والاجتماعية كانت ضعيفة نظرا لاستمرار المخططات والأطر المؤسساتية الغير مناسبة والتي عملت على الحد من فعالية الأهداف المسطرة ،كما عانت الجزائر عدم وجود رؤية استراتيجية تدمج وتجمع الطاقات اللازمة لتنميتها ،الا أن السياحة اليوم تميل الى العمل من أجل اعادة تشكيل قطاع بات أن يكون منعدما بالاستناد الى سياسة وطنية للتنمية السياحية على المدى القصيـر، المتوسط ،الطويل.

اولا : معوقات الاستثمار الأجنبي السياحي في الجزائر:

أخفقت كل السياسات التنموية المتعاقبة لتنمية وترقية قطاع السياحة رغم وجود مجهودات ملموسة لإبراز دور هذا القطاع الذي تعول عليه دول كثيرة خاصة النامية منها لجلب العملة الصعبة والتخفيف من حدة البطالة، فهناك جملة من العراقيل التي تقف أمام الاستثمارات السياحية في الجزائر سواء كانت هذه الاستثمارات محلية أو أجنبية، وبالتالي سوف نتطرق إلى أهم هذه النقائص والمعوقات التي حالت دون تطور القطاع :

1- **القاعدة 49/51** :

من أهم العراقيل التي تواجه المستثمرين الأجانب اعتماد الجزائر على القاعدة 49/51 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المادة 58 للأمر رقم 01 -03 المتعلق بتطوير الاستثمار، هذه القاعدة المتمثلة في 51 % على الأقل من رأس المال الاجتماعي للمستثمر الوطني 49 % للمستثمر الأجنبي كما انه لا يمكن انجاز مشروع أجنبي إلا بشراكة وطنية.

2- المستثمر الاجنبي لا يعتمد فقط على البيانات القوانين التي تصدر من تلك الدولة وانما على الدراسات والمنشورات السنوية التي تعدها مراكز الابحاث والمعلومات المتخصصة في العالم، والتي تعمل على ترتيب وضع الدول في العالم سنويا على ضوء المتغيرات والاحداث السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في اغلب الاحيان تكون متحيزة لخدمة مصالح الدول الكبرى.

3- التأخر الكبير في بعض ميادين التحول الاقتصادي مقارنة ببعض الدول النامية، وذلك بسب التباطئ في إنجاز بعض الاصلاحات أو ما يسمى بعمليات الخوصصة [19] .

4- **مشكل العقار السياحي** :

يمثل مشكل العقار عائقا أساسيا أمام المستثمرين الخواص سواء كانوا وطنيين أو أجانب، و العقار السياحي على وجه الخصوص، فلقد أحصت الدولة 174 منطقة توسع سياحي بعد صدور القوانين اللازمة لتنظيم استغلال هذه المناطق أوكلت عملية تسييرها وإعداد الدراسات اللازمة لاستغلالها إلى الوكالة الوطنية للتنمية السياحية[20]، بالإضافة إلى كل هذا نجد العقار السياحي يواجه عدة عراقيل ومشاكل نذكر منها[21] :

- الشغل العشوائي لمناطق التوسع السياحي، وانتشار البناءات الفوضوية وغير الشرعية بهذه المناطق ؛
- تراجع مساحات مناطق التوسع السياحي نظرا للتدهور الحاصل في المواقع السياحية ؛
- تدهور الموارد الطبيعية من خلال نهب الرمال وغياب قواعد العمران، مما أدى إلى تغيير الموارد عن طبيعتها السياحية؛
- تعرض العقار السياحي للمضاربة في الصفقات العقارية، وذلك بالأراضي الواقعة بالمناطق التوسع السياحي.

5- **ضعف في المنتوج السياحي** : تتمثل في غياب المواد المثيرة للجاذبية وقادرة على التمييز، وضعف في نوعية المنتوج السياحي من حيث النظافة والصيانة في الفضاءات العمومية، خدمات مرتفعة السعر وذات نوعية اقل مقارنة بدول الجوار حيث نجد 10% من الفنادق لا تستجيب للمعايير الدولية، وعدم القدرة على توفير خدمات نقل كمية ونوعية متكيفة مع الطلب، وضعف أداء وكالات الأسفار، مع غياب الثقافة السياحية التي تتطلب التعامل مع السياح بأدب وترحاب لإعطاء الانطباع الحسن عن النفس أولا وعن البلد بشكل عام ثانيا[22].

6- **تدهور الاستقرار السياسي** : يلعب الاستقرار السياسي دورا مهما وذا اثر فعلي على استقطاب الاستثمارات السياحية وإلى وقت قريب عاشت الجزائر أزمة سياسية أثرت سلبا على مكانة الجزائر الدولية مما أدى

---

[19] حيالي خيرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 118

[20] شرفاوي عائشة ،"السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[21] عويبان عبد القادر، "السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000-2025)في ظل الإستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2025 SDAT،مرجع سبق ذكره، ص 220.

[22] حجال سعيد، رجراج سليمة، "**واقع السياحة الجزائرية كأحسن بديل لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000،2015**)،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول"**الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول، نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة**"، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي9و 10 نوفمبر 2016 ،ص 164.

إلى تصنيفها ضمن البلدان ذات درجة الخطر المرتفعة وذلك من قبل مراكز التقييم الدولية هذه الوضعية أثرت سلبا على حجم الاستثمار العام والاستثمار السياحي على وجه الخصوص[23] .

7- **كثرة الإجراءات الإدارية و انتشار البيروقراطية** : رغم التسهيلات التي تقدمها الجزائر للمستثمر السياحي إلا أن الواقع يكشف أن الإجراءات التي تنص عليها القوانين الجزائرية يضطر المستثمر من خلالها إلى أداء 14 مرحلة كاملة قبل الوصول إلى إنشاء مؤسسته، ونجد كذلك المستثمرون يشتكون كثيرا من العراقيل الإدارية وانتشار البيروقراطية الشديدة كالبطء في العمل الإداري وصعوبة فهم الموظف في الدولة لتفاصيل طلب المستثمر، و الفساد الإداري ... الخ[24] .

8- **إشكالية التمويل** : يتطلب الاستثمار السياحي موارد مالية ضخمة لإنشاء المرافق والمؤسسات السياحية الأساسية وهو ذو مخاطر مرتفعة لان الاستثمار يتم في أصول ثابتة لمدة طويلة كما أن المشروع السياحي يحتاج إلى مدة ثلاث سنوات من تاريخ الاستغلال حتى يتمكن من تحقيق المردودية ولا يصل إلى مرحلة تحقيقها فعليا إلا بعد مدة تصل في المتوسط إلى ثمان سنوات، مما يتطلب تكييف الائتمان المصرفي مع هذه الخصوصيات من خلال تقديم منتجات مالية متميزة خاصة بالقطاع السياحي مع تخفيض معدلات الفائدة وإمكانية تأجيل الدفع[25].

9- **ضعف الحوافز الموجهة أساسا للاستثمارات السياحية** : تعتمد الدولة في الكثير من الأحيان على سياسة تقديم الحوافز العامة بدلا من الحوافز الموجهة لتشجيع الاستثمار السياحي، التي أثبتت أنها أكثر نجاعة من اعتماد سياسة مفتوحة للإعفاءات أو الحوافز التي تشمل كل القطاعات والصناعات، حيث نجد قانون الاستثمار الجزائري يقدم حوافز متنوعة بما فيها الحوافز الضريبية إلى جميع القطاعات الاستثمارية، وهو يفتقر إلى التفصيل فيما يخص القطاعات ومنها القطاع السياحي، في حين نجد بعض الدول المجاورة كتونس مثلا يتم فيها توجيه الحوافز الضريبية إلى المشاريع الخاصة بالقطاع السياحي، ما اثر بصفة ايجابية على الاستثمارات السياحية بها[26] .

---

[23] عمر بوجميعة، بلال معوج، "**واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول"**الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول، نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة**، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 9و10نوفمبر2016.

[24] عوينان عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 221.

[25] بوسعدي الهام، بواللج منير،"**إشكالية تمويل الاستثمار السياحي في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة(2000،2011)**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول "**الاستثمار السياحي بالجزائر و دوره في تحقيق التنمية المستدامة**"، المركز الجامعي، تيبازة، الجزائر، يومي 26و27نوفمبر 2014، ص 06.

[26] تبري يوسف،"**الاستثمار السياحي في الجزائر– الأهمية والمعوقات**"، المؤتمر العلمي الدولي،حول السياحة رهان التنمية– (دراسة حالة بعض الدول)، جامعة البليدة، يومي 24و 25 افريل2012 ، ص 04.

10- **ضعف البنية التحتية** : إن المنتج السياحي منتج مركب وعملية التنمية السياحية عملية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كافة القطاعات الأخرى ولكي تنجح هذه العملية على مختلف السياسات، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تنمية باقي القطاعات التي تساهم في إنجاح السياحة فضعف البنية التحتية انعكس سلبا على القطاع السياحي من ناحيتين[27]:

- تتعلق الأولى بالمستثمرين الذين تؤثر عليهم كثيرا من ناحية زيادة التكاليف، ضف إلى ذلك الإجراءات في مناطق العبور عبر الحدود الجزائرية من اعقد الإجراءات .

– من ناحية ثانية عند قدوم السائح وتعرضه خلال رحلته لمشاكل كثيرة تجعل من رحلته مشقة وليست متعة فيروج للوجهة السياحية الجزائرية سلبا ويعزف هو وغيره عن إعادة التجربة.

ثانيا: ملامح إستراتيجية تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر:

أدركت الدولة الجزائرية ضرورة تعزيز قطاعها السياحي وذلك ببناء صورة حقيقية للسياحة الجزائرية تستجيب للمعايير والمقاييس الدولية، وقد تجلى هذا من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى آفاق 2025 الذي جسد الإستراتيجية على المدى القصير، المتوسط والبعيد في إطار تنمية مستدامة[28].

1/ تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

هذا المخطط هو جزء من المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية والذي تقرر إعداده وتحديد معالمه بالقانون 02/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وبالتالي تصبو الدولة من خلال هذا المخطط إلا ما يلي:

تحديد المحطات الرئيسة للسياحة الوطنية على فترات مختلفة حيث عمدت الدولة إلى اختيار المحطة الأولى على المدى القصير خلال سنة 2009 ثم المحطة الثانية تكون على المدى المتوسط وذلك آفاق 2015 والمحطة الأخيرة للتنمية السياحية تكون على المدى البعيد وذلك في أفاق 2025 [29].

2/أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية :

يمكن توضيح أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية من خلال الشكل التالي :

الأهداف الخمسة 2025

[27] شرفاوي عائشة ، مرجع سبق ذكره ، ص 180.

[28] حري مخطارية، مرجع سبق ذكره، ص167

[29] عويبان عبد القادر ،مرجع سبق ذكره، ص 281.

الشكل (2-13): أبعاد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية

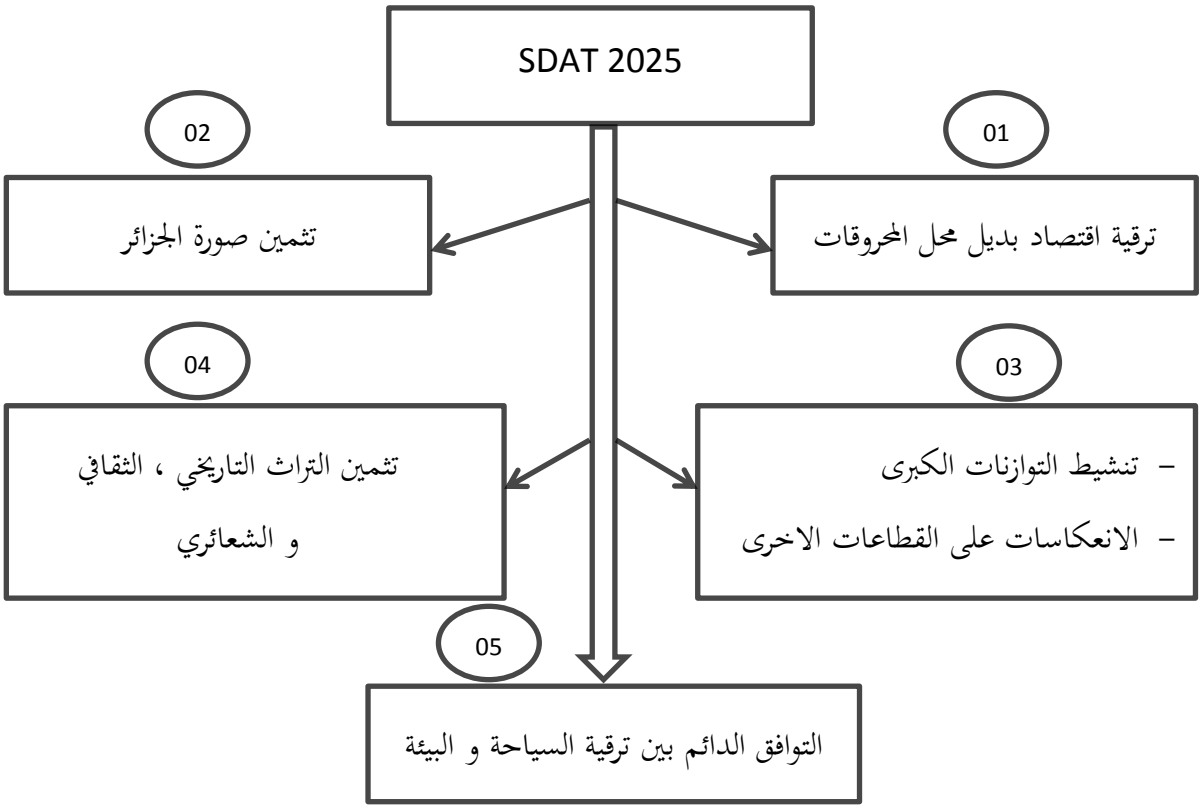

المصدر : عوينان عبد القادر،" ،مرجع سبق ذكره، ص 288.

3/مخططات إنعاش السوق السياحية في الجزائر :

حيث يعتبر طرق إنعاش سريع ومستدام للسوق السياحية تضمن إعادة الاعتبار للمكان والدور الذي يتعين للسياحة الجزائرية أن تلعبه على مستوى السياحة الدولية، ضمن أفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أي سياسة للتنمية المستدامة وفيما يلي عرض إجمالي لهذه المخططات الخمس بحسب ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2025[30].

3-1- مخطط وجهة الجزائر: تهدف هذه الإستراتيجية إلى بناء صورة واضحة لوجهة الجزائر، صورة حقيقية أصيلة وأصلية لإيصالها إلى السوق الدولية لجلب السياح، وابتكار علامة تخص المنتج السياحي الجزائري يتميز عن باقي المنتجات السياحية الأخرى.

[30] حري مختارية، مرجع سابق، ص 171 .

3-2- الأقطاب السياحية للامتياز :

لتحسين صورة الجزائر السياحية وجعلها و جهة سياحية ممتازة ومستدامة وتنافسية ومتجددة وأصلية عمل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية على النهوض بأقطاب الامتياز السياحي التي تتوفر على مؤهلات طبيعية ذات نوعية ومؤهلات أخرى والتي تسمح لها باستقطاب السياح الداخليين والخارجيين وتتمثل أقطاب الامتياز السياحي في عدد من القرى السياحية للامتياز [31].

جدول (2-20) توزيع الأقطاب السياحية للامتياز

الأقطاب السياحية بامتياز	الولايات	القرى السياحية	عدد الاسرة – سرير–
السياحي الشمالي الشرقي	عنابة ،الطارف،سكيكدة،قالمة،تبسة،سوق اهراس	3	13343
السياحي الشمالي الوسط	الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلة، المدية، البويرة، تيزي وزو	11	49144
السياحي الشمالي الغربي	مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان	4	16998
الجنوب الشرقي	الواحات ، غرداية ، بسكرة ، الوادي ، المنيعة	1	2092
السياحي الجنوب الغربي	القرارة، توات، طرق، القصور، أدرار، تيميمون، بشار	1	1605
الجنوب الكبير الطاسيلي	طاسيلي، ناجر، اليزي، جانيت	/	150
الجنوب الكبير الاهقار	أدرار، تمنراست	/	225
المجموع	/	**20**	**83557**

المصدر : حري مختارية ، مرجع سبق ذكره ، ص 171

3-3- مخطط النوعية السياحية : يهدف هذا المخطط إلى تحسين نوعية العرض السياحي وتحسين صورته داخليا و خارجيا، وهذا من خلال إشراك الفاعلين السياحيين من فنادق كبيرة ،مطاعم كبيرة، وكالات السياحة والأسفار، الدواوين المحلية الرئيسية للسياحة ولتحقيق هذا المخطط تم التركيز على نوعية التكوين ،استعمال تكنولوجيا الاعلام والاتصال لتحسين نوعية الخدمة السياحية ومواكبة التطور الحاصل في هذا المجال[32] .

3-4- مخطط الشراكة العمومية الخاصة:

لا يمكن تصور تنمية سياحية مستدامة دون تعاون فعال عمومي وخاص من أجل الاستجابة الأكثر فعالية للطلب الجماعي عن طريق تقسيم الموارد، المخاطر والأرباح، حيث تلعب الدولة والجماعات المحلية دورا ضروريا

[31] ساعد بوراوي، مرجع سابق، ص 69.
[32] ساعد بوراوي، نفس المرجع السابق، ص 70.

في المجال السياحي خاصة في تهيئة الإقليم وحماية المناظر العامة، ووضع المنشآت القاعدية كالمطارات والطرق في خدمة السياحة والسهر على النظام العام والأمن.

أما القطاع الخاص فيضمن أساسيات الاستثمارات والاستغلال السياحي ومن أجل تسويق الخدمات والسلع السياحية يلزمه إطار تنظيمي مشجع وتشريع ضريبي واجتماعي مكيف على طبقة نشاطه[33].

3-5- مخطط تمويل السياحة:

أخذا بعين الاعتبار خصوصية قطاع السياحة لكونها صناعة ثقيلة تتطلب استثمارات ضخمة من جهة، وكونها ذات عوائد بطيئة من جهة أخرى فإن المخطط التوجيهي لتهيئة السياحية جاء لمعالجة هذه المعادلة الصعبة من خلال دعم ومرافقة الشريك، المرقي، والمطور[34].

[33] سي محمد نادية، مرجع سابق، ص189.

[34] حري المخطارية، مرجع سابق، ص 173.

خلاصة الفصل الثاني

اهتمت الجزائر خلال التسعينات باستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للإسهام في تدعيم التنمية الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، ولتحقيق ذلك منحت عدة حوافز وتسهيلات وضمانات عبر مختلف قوانين الاستثمار، إلا أن حصة الجزائر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى ضعيفة ومعظمها متعلق بقطاع المحروقات.

إلا انه في الآونة الأخيرة توجهت سياسات الجزائر نحو قطاع السياحة الذي حظي بالاهتمام وذلك من خلال تشجيع الاستثمار فيه لتأمل إلى زيادة حجم الاستثمارات السياحية سواءا كانت محلية أو أجنبية الوافدة إليها، والتي تطور من خلالها كل من عدد مؤسسات الإيواء وطاقة الاستيعاب وعدد السياح وكذا عدد مناصب العمل لهذا القطاع لتقديم خدمات للسياح تتميز بالجودة والنوعية .

ورغم كل الجهود والإصلاحات التي قامت بها الدولة من محاولة جذب واستقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع السياحي إلا أن نسبته بقيت ضئيلة حيث نفسر هذا الوضع بوجود عدة معوقات من أهمها مشكلة التمويل والتسهيلات الائتمانية بالإضافة الى تفشي الرشوة والبيروقراطية، لذلك يجب بذل المزيد من الجهود قصد تقليص تلك العقبات ، ووضع استراتيجية اقتصادية تنموية شاملة أكثر فعالية لتنمية القطاع السياحي .

خاتمة

خاتمة

أصبحت السياحة تشكل صناعة هامة في الاقتصاد العالمي بعدما كانت عبارة عن نشاط يعني التنقل من مكان إلى أخر للبحث عن الرزق أو الترفيه أو المعرفة حيث أن لها دور فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول ويتجلى ذلك من خلال مساهمتها في تحسين ميزان المدفوعات وتوفير مناصب العمل وتحقيق إيرادات بالعملة الصعبة، والجزائر من بين هذه الدول التي لطالما تعالت فيها الخطابات السياسية منادية لضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي كأحد البدائل لمرحلة ما بعد البترول، فالتنويع الاقتصادي والاعتماد على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى أصبح ضرورة ومطلبا وطنيا خاصة في ظل الأزمات و الهزات الكثيرة التي عاشها ويعيشها الاقتصاد الجزائري باعتماده على مداخيل الريع البترولي لتغطية النفقات العامة في الدولة هذا ويعتبر القطاع السياحي من أكثر القطاعات جذبا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مما يسمح للاستثمار السياحي بدفع عجلة التنمية، كما يمكن أن يكون مدخلا مناسبا لخلق التنمية المستدامة من خلال ترقية هذا القطاع .

مما جعل الجزائر تسعى جاهدة في جلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال سنها عدة تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز والضمانات لتسهيل عملية الاستثمار وحماية المستثمرين، وحاليا عرف الاستثمار السياحي التفاتة جديدة بداية من سنوات الألفينيات من خلال وضع استراتيجية جديدة للسياحة الجزائرية على مراحل تمتد إلى غاية 2025 وهذا ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعبر عن الرغبة والنية الحسنة للدولة بالنهوض وتنمية الاستثمار السياحي وجعله كبديل لقطاع المحروقات في المستقبل .

أولا :اختبار فرضيات الدراسة

من خلال ما تم تناوله في الفصل المتعلق بالدراسة الميدانية يمكن أن نتوصل الى اختبار الفرضيات كما يلي:

1- تم إثبات الفرضية الأولى حيث عملت الجزائر على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملحوظ في بداية التسعينات من خلال الهيئات والتشريعات الصادرة في تلك الفترة بدء من وكالة دعم وترقية الاستثمارات ومجموعة من القوانين تقديم التسهيلات اللازمة لاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما قامت الدولة بتعديل بعض التشريعات، كان أبرزها التعديل الخاص بقانون الاستثمار وصدور الأمر رقم 01- 03 في أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار الذي قدم العديد من الحوافز والتسهيلات.

2- من خلال الدراسة اتضح انه وبالرغم من الحوافز والتسهيلات والإعفاءات المقدمة إلى الاستثمارات السياحية في الجزائر، إلا أن الآداء لم يكن بالشكل المطلوب مقارنة بالمقومات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تزخر بها الجزائر في هذا المجال هذا ما يثبت نقي الفرضية الثانية.

3- استطعنا من خلال الدراسة نفي الفرضية الثانية، تمتلك الجزائر موارد سياحية هامة إلا أن مساهمة القطاع السياحي حاليا في التنمية بنسبة ضعيفة رغم المؤهلات الطبيعية المعتبرة، يرجع ذلك لاعتماد الجزائر على القطاع النفطي ومرورها بظروف سياسية وأمنية صعبة أدت إلى تشويه صورة الجزائر السياحية لدى الأجانب، وهو ما يعكس على ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي عدم وجود مناخ ملائم للاستثمار السياحي.

4- تداركا للتأخر المسجل في القطاع السياحي قامت وزارة تهيئة الاقليم والبيئة والسياحة بوضع الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر في الفترة 2008 – 2025 المخطط التوجيهي لتهيئة السياحة (SDAT 2025) ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

5- والتي مفادها أن مناخ الاستثمار في الجزائر لايزال غير محفز لجذب الاستثمارات الأجنبية لذلك يجب تحسين هذا المناخ ووضع الحلول المناسبة، لكن رغم كل هذه الجمود المبذولة، لم ترق عملية الاستثمار إلى الحد الذي كانت الجزائر تطمح إليه بسبب العراقيل التي كانت تواجهه والناتجة خاصة عن عدم الالتزام بالتسهيلات والضوابط المحددة للعملية الاستثمارية والعوائق الإدارية التي يوجهها المستثمرين وهذا ما يثبت صحتها.

ثانيا :نتائـج الدراسة:

من خلال الدراسة توصلنا الى النتائج التالية :

1- الاستثمار الاجنبي المباشر له أهمية كبيرة في خلق القيم المضافة والتقليص من نسبة البطالة وتحويل التكنولوجيا التحفيزات والتشجيعات الجمركية والجبائية لا تكفي لوحدها لاستقطاب رأس المال الأجنبي ، ما لم يصاحبها القرار في الوضع الاقتصادي ، السياسي والقانوني

2- نقص التشاور ما بين القطاعات بخصوص تطوير السياحة وغياب ثقافة السياحة في المجتمع

3- تردي وضعية المناخ الاستثماري في الجزائر وضعف جاذبيته مما أدى الى عزوف كثير من المستثمرين الخواص جزائريين أو أجانب عن الاستثمار في القطاع السياحي

4- ضعف مساهمة القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني حيث بلغت نسبة مساهمة المداخيل السياحية في الناتج الإجمالي 3.54 % سنة 2016

5- تعدد عراقيل الاستثمار السياحي محليا كان ام أجنبيا كإشكالية التمويل ، الأعباء الضريبية ، العقار السياحي وغياب اطار مؤسسي وقانوني مرن وفعال لمواجهة مختلف التحديات التي يشهدها القطاع

6- غياب بنوك استثمارية متخصصة في تمويل الاستثمار السياحي وعدم تلاؤم نمط التمويل الحالي الممنوح من قبل البنوك التجارية مع طبيعة المشاريع السياحية لاسيما في مجال الفندقة .

7- نقص معاهد ومراكز التكوين لليد العاملة المتخصصة والمؤهلة .

8- بدأ القطاع السياحي في الجزائر في النمو بصورة بطيئة والبروز تدريجيا في العشرية الأخيرة بفضل(SDAT 2025) هذا النمو ينتظر أن يستمر ويعطي ثماره في ضوء عمل الحكومة على محاربة البطالة وتحسين الناتج المحلي الإجمالي .

9- إن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية استراتيجية متكاملة الأبعاد لتنمية القطاع السياحي وفق معايير التنمية المستدامة تحتاج إلى التجسيد على أرض الواقع وتفعيل الإجراءات التحفيزية لتشجيع وبناء شراكة حقيقية بين العام والخاص للنهوض بصناعة السياحة في الجزائر .

ثالثا: التوصيات :

من أجل تفعيل مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في النهوض بالاستثمار السياحي ومن ثم ترقية القطاع السياحي المتميز بارتباطه بباقي القطاعات الاخرى، ومن خلال النتائج المتوصل اليها نقترح جملة من التوصيات :

الأجنبي المباشر في القطاع السياحي إلا أن نسبته بقيت ضئيلة حيث نفسر هذا الوضع بوجود عدة معوقات من أهمها مشكلة التمويل والتسهيلات الائتمانية بالإضافة إلى تفشي الرشوة والبيروقراطية، لذلك يجب بذل المزيد من الجهود قصد تقليص تلك العقبات، ووضع استراتيجية اقتصادية تنموية شاملة أكثر فعالية لتنمية القطاع السياحي

1- العمل على تطبيق التحفيزات المنصوص عليها ضمن النظام العادي لقانون المالية التكميلي لسنة 2009 وغير المجسدة على أرض الواقع .

2- القضاء على البيروقراطية وتوفير الشفافية في المعلومات ،تطوير الأسواق المالية وعصرنة عمل البنوك بما يتلاءم ومتطلبات المستثمرين .

3- ضرورة انتهاج اللامركزية في اتخاذ القرار بالنسبة لكل الإجراءات لاسيما تلك المتعلقة بمجال الاستثمار بغية تقريب الإدارة من المواطن مع تعزيز الشراكة والتعاون بين القطاعين العام والخاص للنهوض بقطاع السياحة.

4- الترويج لوجهة الجزائر وتشجيع الأجانب إلى القدوم لاكتشاف الجزائر القارة التي تتمتع بتنوع سياحي وثقافي متميز خاصة وأن الجزائر تتمتع بالسلم والسلام .

5- إنشاء مؤسسات مالية متخصصة في مجال السياحة للتصدي لمشاكل التمويل التي تعترض المستثمرين ، كما هو معمول به في كثير من الدول .

6- ضرورة استكمال التطوير والإصلاح الاقتصادي في مختلف فروع الاقتصاد لتوفير مناخ التنافسية وتحقيق أعلى درجات الجودة .

7- مضاعفة قدرات الإيواء السياحي من خلال تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي لبلوغ مستوى مقبول في هياكل الاستقبال من حيث الكم والكيف .

8- ضرورة التنويع في مجالات الاستثمار السياحي (الإطعام ، التسلية ، الترفيه ، النقل السياحي) وعدم التركيز على الإيواء السياحي فقط .

9- ضرورة السهر على انجاز الأقطاب السياحية للامتياز والقرى السياحية المقررة في هذا المخطط باعتباره الدعامة الأساسية والرهان الذي يجعل من الجزائر قطبا سياحيا ومقصدا للسياح من كل الاتجاهات والبلدان .

10- إدراج مخطط التهيئة السياحية لخطط تنموية بخصوص المستثمرين الأجانب للنهوض بالقطاع السياحي .

رابعا :أفاق الدراسة :

يمكن اقتراح بعض المواضيع لكي تشكل إشكاليات بحث في المستقبل

1- دراسة نتائج التحفيزات والتسهيلات على الاستثمارات السياحية في الجزائر في العشرية الأخيرة .

2- القطاع الخاص ودوره في تنمية الاستثمار السياحي

3- استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر – القطاع السياحي نموذج –

بالرغم من أن قطاع السياحة له دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية تجدر الإشارة أنه أصبح يعتبر ليس بديلا لقطاع المحروقات بل خيار ضروري، بالإضافة إلى أنه يحقق الأمن والاستقرار إذ يعتبر قطاع حديث و جد خصب خاصة وأن الجزائر تتوفر على العديد من المقومات السياحية، طبيعية، بشرية، مادية ... كما أظهرت الحكومة ممثلة في الوزارة الوصية نيتها وعزمها بالنهوض والاهتمام بقطاعها السياحي، كل هذا تجسد في صياغة المخطط

التـــوجيهي للتهيئـــة الســـياحية SDAT2025 حيـــث هـــذا الأخـــير يحمـــل في نوايـــاه جعـــل الجزائـــر صورة سياحية بامتياز ويمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

الكتـــــب:

1- أحمد زكريا سيان، " **مبادئ الاستثمار**"، دار النهج للنشر و التوزيع الأردن، 1997 .

2- إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، "**الاستثمار السياحي**" الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، .2015

3- إسماعيل الدباغ، إلهام خضير شبر، " **مدخل متكامل في الاستثمار السياحي والتمويل**"، الطبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

4- رعد مجيد العاني، " **الاستثمار السياحي والتسويق السياحي**" الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

5- منير إبراهيم هندي،" **الفكر الحديث في هيكل تمويل الشركات**"، منشأة المعارف، 2005.

6- عبد الكريم كاكي، "**الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية**"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2013.

7- هوشيار معروف، " **الاستثمارات والأسواق المالية**"، الطبعة الأولى، دار الصفاء، عمان، الأردن، 2003. 8- عبد الرزاق حمد حسين الجبوري" **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية** " الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

الرسائل والأطروحات الجامعية :

9- با محمد نفيسة " **تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI**" رسالة ماجستير، جامعة وهران 2، 2016.

10- بوراوي ساعد، " **تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية القطاع السياحي في بلدان المغرب العربي (الجزائر، تونس, المغرب)–** دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 1 ، 2017/2016 .

11- تريكي العربي،" **واقع الاستثمار السياحي دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس**"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2012-2013 .

12- حري المخطارية،" **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية القطاع السياحي في دول المغرب العربي**"، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي،2016 -2017.

13- خيالي خيرة، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر – دراسة تحليلية (2000 –2012)**" أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2015 -2017 .

14- عوينان عبد القادر، " **السياحة في الجزائر الإمكانيات و المعوقات (2000–2025) في ظل إستراتيجية السياحة الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2025**": أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية ، 2012/ 2013.

15- سي محمد نادية، " **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية القطاع السياحي في الجزائر**" مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، 2013/2012.

16- شرفاوي عائشة، " **السياحة الجزائرية بين متطلبات الاقتصاد الوطني و المتغيرات الاقتصادية الدولية** " أطروحة دكتوراه، جامعةالجزائر3، 2015.

17- قويدري كريمة،" **الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر**"، رسالة ماجستير ، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2010 -2011 .

18- مازن السمان،" **الاستثمار السياحي و أثره على البيئة العمرانية في المدن التاريخية**" ، رسالة ماجستير جامعة حلب، سوريا،2009 .

الدوريات و المجالات:

19- كحيل حياة ،" **آليات استغلال العقار السياحي الموجه للاستثمار**" حوليات جامعة الجزائر1 ، العدد 30، الجزء الأول.

20- محمد إسماعيل، جمال قاسم حسن، "**محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية**"،مجلة صندوق النقد العربي،يونيو،2017.

21- عدنان مناتي صالح، "**دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية**"مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة،العدد الخاص بمؤتمر الكلية، 2013.

22- عبد الناصر بن عبد الرحمان الزهراني، حسين قسيمة"**الاستثمار السياحي في محافظة العلا**"، بحث مقدم من الهيئة العامة للسياحة و الآثار، مركز المعلومات و الأبحاث السياحية، المملكة العربية السعودية، 2008.

التقـــــــارير :

23- مناخ الاستثمار في الدول العربية ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت،2015

24- مناخ الاستثمار في الدول العربية ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت،2016

25- مناخ الاستثمار في الدول العربية ،المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، الكويت،2017 26- الديوان الوطني للاحصائيات –الجزائر بالأرقام، 2013-2015، نشرة 2016

المؤتمرات و الملتقيات و الندوات :

27 - احمد علاش، زهيه قراميطة، "**واقع الاستثمار السياحي في الجزائر دراسة حالة ولاية البليدة**"، المؤتمر العلمي الدولي حول السياحة رهان التنمية المستدامة دراسة حالة بعض الدول جامعة البليدة الجزائر يومي 25/24 ماي 2012.

28- الطيب داودي، عبد الحفيظ مسكين " **الاستثمار السياحي في المناطق السياحية دراسة حالة ولاية جيجل** " ورقة بحثية الملتقى الدولي **بعنوان "الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"**، المركز الجامعي تيبازة، يومي 27/26 نوفمبر 2014.

29- بوالفول هرون وعادل مستوي " **توجيه الاستثمار نحو القطاع السياحي احد السبل الكفيلة لانعاش الاقتصاد الجزائري** " رؤية تحليلية خلال الفترة 1995-2015 ,مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول" الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمامول نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة"

30- بوسعدي الهام، بواللج منير،"**إشكالية تمويل الاستثمار السياحي في الجزائر، دراسة تحليلية خلال الفترة(2000،2011)** "، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الثاني حول "الاستثمار السياحي بالجزائر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة"، المركز الجامعي، تيبازة، الجزائر، يومي 26و27نوفمبر 2014.

31- تبري يوسف،"**الاستثمار السياحي في الجزائر– الأهمية والمعوقات**"، المؤتمر العلمي الدولي،حول السياحة رهان التنمية– (دراسة حالة بعض الدول)، جامعة البليدة، يومي 24و 25 افريل2012 ،.

32- حجال سعيد، رجراج سليمة، "**واقع السياحة الجزائرية كأحسن بديل لتنويع الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2000،2015)**،مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العلمي الدولي حول"الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول، نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة"، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي9و 10 نوفمبر 2016

33- لطرش جمال و بوبحة سعاد" **التدريب السياحي لموارد البشرية كعامل من عوامل نجاح الاستثمار السياحي** " مداخلة في الملتقى العلمي الدولي حول, "الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع و المأمول " جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، 10/9نوفمبر2016

34- عمر بوجميعة، بلال معوج، "**واقع وتحديات الاستثمار السياحي في الجزائر**"، مداخلة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول"الصناعة السياحية في الجزائر بين الواقع والمأمول، نحو الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 9و10نوفمبر2016"

35 – نذير غانية و السعيد بوشول " **تنمية الاستثمار السياحي في الجزائر بين الواقع و المأمول – دراسة مقارنة بالتجربة التونسية كنموذج ناجح**" مداخلة ضمن الملتقى الدولي آليات و تفصيل الاستثمار و دورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة، المركز الجامعي، بريكة، يومي 31/30 أكتوبر 2017.

القوانين و التشريعات:

36- الأمر رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار – الجريدة الرسمية –العدد 47-37- الأمر رقم 06-08 الصادر في 15 جوان 2006 – الصادر بالجريدة الرسمية –العدد 47- 37

38- المرسوم التشريعي 93-12. المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 64

المراجع باللغة الأجنبية :

MAGAZIN

39- jim phillips-jamie faulkner-solimar international **" Tourism investment and finance " united states agency international development –USAID-** REPORT

40- OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment forth Edition 2008.

41- Programme Régional de Renforcement des Capacité en Matière des Statistiques du Tourisme de l'OMT, Production des Statistiques du Tourisme en Algérie, 13,14et15 février 2017

Les statistiques du Tourisme FIM 2014

42- Office National des statistiques, Annuaire statistique de l'Algérie, Edition 2010/2012, Volume N 30

43- Office National DES STATISTIQUES, l'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES, EDITION 2012RESULTATS 2009/2011, N 42

44- Office National DES STATISTIQUES, l'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES, EDITION 2014 , RESULTATS 2011/2013, N 44

45- Office National DES STATISTIQUES, l'ALGERIE EN QUELQUES CHIFFRES, EDITION 2015 RESULTATS 2012/2014, N 45

WEB SITES

46 -www.ons.dz / Tourisme-.

47 - https :// www.algerie-eco.com

48- https://www.Algerie - eco/2017/05/20/plus-de-2-million-de-touristes-2016.

49- World Travel ..Tourism Concil: http://www.wttc.org/datagoteway

50- http://data.worldbank.org/data-catalog/world-development-indicators

51- https ://www.djazairess.com

52- https ://www.aljazira.net/news/ebusniss

53- https ://www.elkhabar.com